

واشنطن تلوّح بالبوارج والسعودية بالفتنة الطائفية

السعودية مطبخ المؤامرات



الازدواجية السعودية

السعودية ذات الوجهين



جديد ناصر العمر

الحريّة الفكريّة تشجّع الإرهاب!



ملكٌ بالإسم: (ما يدري)!

تمزق سياسة الردع السعودي



دور سعودي في اغتيال مغنية

السعودية واسرائيل: إسقاط الأسد



أبواب المدينة المنورة

ملف علاقة آل سعود بإسرائيل

هذا العدد

الدولة الزجاجية

يتطيّر الأمراء من الإعلام المضاد، وهم على استعداد لخوض المغامرات الإعلامية، التي تزيل عنهم كابوس المتربّصين بهم بكلمة أو صوت أو صورة، لأنهم يدركون تماماً بأن سر قوتهم في إخفاء ضعفهم، وضعفهم يكمن في الأداة التي تكشفه.

تصوروا أن دولة تمتلك إمبراطورية إعلامية ورقية وفضائية تخشى من قناة أو صحيفة، فتقرر عقد لقاءات على أعلى المستويات من أجل الإتفاق على وقف الحملات الإعلامية المتبادلة. مثال معروف، فقد تدهوّرت علاقات السعودية مع قطر فقط لأن قناة (الجزيرة) كشفت بالأمس الغطاء عن بعض ماهو مسكوت عنه في السعودية، ولامست أحياناً موضوعات مدرجة في التقليد السياسي الرسمي بأنها بالغة الحساسية، وربما تعتبرها سيادية. سحبت الرياض سفيرها من الدوحة، كرد فعل على (الإساءة) القطرية، واعتبرت كل من يظهر على فضائية (الجزيرة) بأنه من الخصوم، بل ما لا يعرفه الكثيرون أن فحوى التعهّد الذي فرضته وزارة الداخلية على الإصلاحيين الذين تم اعتقالهم في الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤، عدم الإدلاء بتصريحات لوسائل إعلام خارجية، وتم تحديد قناة (الجزيرة) بالإسم. وهناك من تم منعه من السفر للخارج خشية إدلائه بتصريح لوسائل الإعلام.. فكم من الاستدعاءات جرت لأشخاص شاركوا في ندوات ثقافية، أو مؤتمرات علمية، أو صادف أن أطلوا عبر وسائل إعلام لم يعرفوا بأنها لجهات معادية!

لفت الإنتباه خبر في ٢٢ فبراير الماضي بثّه تلفزيون (أخبار المستقبل) التابع لرجل السعودية في لبنان سعد الحريري، يقول بأن (السعودية قررت مقاطعة القمة العربية المزمع عقدها في العاصمة السورية دمشق)، وذلك بسبب (الحملات التي تشنها سوريا والمعارضة اللبنانية على السعودية). كان الخبر لافتاً بكل المعايير، خصوصاً لمن يتابع الإعلام السعودي، الذي لم يتوقف منذ سنوات عن تسقط أخبار النظام السوري، وملاحقة رموزه، بل وافتعال الأخبار حوله، إن أمكن على غرار الخبر الذي بثّته قناة (العربية) في يوليو من العام الماضي حول تصريح مسؤول سوري ينطوي على إحتمال تعرّض قوات اليونيفيل لاعتداءات، في إشارة مقصودة لرد فعل الحكومة السورية على قرار تجميد أرصدة عدد من المسؤولين السوريين، وهو خبر تبيّن لاحقاً بأنه أحد منتجات (الغرفة السوداء) التي يديرها فريق سعودي ـ أردني.

على أية حال، كانت صحف السعودية وقنواتها الفضائية، وخصوصاً (العربية) التي تكاد تنطق بـ (العبرية) بسبب مواقفها الممالئة لحكومة أولمرت، تقصف الحكومة السورية صباح مساءً، ولا نكاد نسمع ردّاً من الأخيرة بسبب طوفان الإعلام السعودي الذي يضيع فيه أي رد فعل.. ولكن تبيّن أنه طوفان من الزبد، ولذلك يخشى المطر.

شنّت السعودية منذ مقتل رفيق الحريري حملات سياسية ضارية، وجابت البلدان لتأليب المجتمع الدولي وإحضار الغرب بقواته لإسقاط النظام في سوريا، وخشيت من حملات إعلامية لم تحقق أدنى توازن للرعب الإعلامي في مقابل إمبراطورية تدرك السعودية بأنها مبنيّة على جرفٍ هار.

ورثت السعودية جيشاً من الصحافيين والإعلاميين العرب الذين كانت تصلهم مكافآت شهرية من نظام صدام حسين، وبعد سقوطه نقلوا ولاءاتهم من اليسار الى اليمين تبعاً لميل كفة الأرزاق. ومع ذلك، يتصيّد الأمراء كل من تخلّف عن الركب، وسار في طريق الممانعة، حتى لا تكون للحرية مكان ليس في الشرق فحسب، بل وحتى في العالم الديمقراطي الذي مسّه شيطان النفط، فألهاه عن البوح بالحقيقة.

محاولات السعودية جارية للوصول الى كل الصحف المشاكسة، فتقدّم عروضاً سخيّة لمن ألقى السمع إلى نصائح (الوسطاء) المتجوّلين في سوق الإعلام بحثاً عن (صفقة).

وللمرء أن يتخيّل كيف أن جهوداً جبارة بذلت من أجل معرفة من يقف وراء موقع على شبكة الإنترنت، يتوافد عليه جمع كبير من أصحاب الرأي في ديارنا، وحين نجحوا في الوصول إلى الجهة المشرفة عليه بعد تحريّات كثيفة وواسعة، وشراء ذمم، واستدراجات، أرغموا أصحابه على إقفاله، ثم قامت وزارة الداخلية باعتقالهم.

ولكن السؤال الحائر: لماذا يفعل الأمراء ذلك كله، وقد ملكوا سبل الأرض وطرق السماء، حتى باتت الكلمة تسير في منعرجات خانقة، ولا تصل إلى مستقرّها ومستودعها إلا بعد أن مرّت وسط (غيمة إعلامية) كثيفة وسوداء؟.

سبب واحد يكفي للإجابة عن السؤال الحائر: أن قوة هذه الدولة في حاجة غيرها إليها، فهو يشتري قوته من حاجة الخارج كيما يجبر ضعفه الداخلي، ولو تخلى الخارج عنه لوجد نفسه كسوراً عشرية، كما كان من قبل. ولذلك، يخشى الكلمة الحرة، والموقف النبيل، والعقل المستنير، والنقد البنّاء، والدعوة للإصلاح، وأشدّ ما يخشاه إلتقاء الناس على الخير، ففي ذلك شره المستطير، فهو يعيش على إبقاء الإنقسام الداخلي، الذي به يمكن السيطرة على السكان، فهو يخشى الوحدة المجتمعية، لأن ذلك يعني زوال الحكم التسلطي الإحتكاري الفئوي، ويخشى الوحدة الوطنية التي تتطلب هدماً لأسس السلطة الوراثية.

إمتلاكه إمبراطورية إعلامية لا يعكس إيمانه بحرية الإعلام، ولا بالتدفق الحر للمعلومات، بل على العكس من ذلك كله، فهو إنما يملك الإمبراطورية بغرض السيطرة على المعلومات، والتحكم فيها، والخشية من وقوعها في قبضة الآخرين، فيستعملوها لأغراض أخرى مثل تنشئة الوعي وتطويره، وإماطة اللثام عن الألعاب القذرة، والفساد المالي والأخلاقي للأمراء، والدعوة للإصلاح الشامل، وهي أغراض تعتبر في نظر الأمراء خطيرة ومرفوضة بل ومدسوسة على (الإسلام وشريعتنا وتقاليدنا وأعرافنا) كما يحلو للمتنطّعين من الأمراء التلاعب بتذاكي مفتعل بالشعارات الكبيرة.

الأولى

بلوغ الحافات القصوى

السعودية تدخل مرحلة هستيريا سياسية

هاشم عبد الستار

زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لواشنطن في الرابع عشر من فبراير واجراءه مشاورات مغلقة مع الرئيس بوش، وزيارته إلى فرنسا قبل ذلك للضغط عليها من أجل تشديد الضغط على سوريا أوروبياً وحشد الأطراف كافة لإفشال القمة العربية، ثم عودته في الثامن عشر من فبراير إلى باريس ولقائه بساركوزي وعمرو موسى وفوّاد السنيورة مجتمعين، كانت من أجل إيصال رسالة متعددة الأغراض: إنتخاب ميشال سليمان أولاً وأخيراً، إفشال القمة العربية في دمشق، والإستعداد للمواجهات المقبلة في المنطقة، والتي ستطال لبنان وسوريا وإيران..

في لبنان، تخطط السعودية إلى زرع الفتنة الطائفية لاضعاف الجبهة الداخلية لحزب الله فيما يستعد لخوض حرب على الحدود الجنوبية ضد الدولة العبرية. وفي العراق، تشارك السعودية في محفل الدم اليومي، وتدفع الأموال لتعطيل قانون النفط، وإيقاف تصديره عبر ميناء البصرة. وفي فلسطين، تحيك السعودية المخططات مع حكومة محمود عباس بالمال والتوجيه لإضعاف حكومة حماس وتصفية قياداته، وما المحرقة الإسرائيلية في قطاع غزة، وصمت المعتدلين العرب المشين سوى إشارة بالغة الدلالة على تواطؤ فاضح.

النشاط الدبلوماسي السعودي على المستوى الدولي، وهو بالمناسبة نشاط غير مسبوق، أثار سؤالاً كبيراً عن سر هذه الصحوة الهستيرية للطاقم الدبلوماسي السعودي، فيما وضعه آخرون في سياق رد سعودي على نائب الرئيس السوري فاروق الشرع، الذي وصف الدور السعودي الإقليمي بأنه مصاب بالشلل؟

ما يبدو حتى الآن، أن الماكينة الدبلوماسية السعودية جرى شحنها بوقود ليس من سنخها. وصف البعض الطاقة المفرطة في جسد الدبلوماسية السعودية بأنها من النوع المهلك، كمن يثبّت أجنحة طائرة جامبو على سيارة صغيرة، بحيث تنطلق بسرعة قصوى لا تقوى كوابح من أي نوع على الحد من سرعتها، يضاف إليه الغرور غير المسبوق الذي أصاب الأمراء السعوديين، حتى باتوا يتصرّفون وكأنهم جبابرة، وعتاة في السياسة، والآمرين الناهين في كل شؤون المنطقة.

بات يعلم المراقبون لنشاطات السياسة السعودية في المنطقة، أن للأخيرة رجالاً، يأتمرون بأوامرهم، وينفذّون سياساتهم، فلهم في العراق رئيس وزراء العراق الأسبق إياد علاوي ورئيس جهاز المخابرات الوطني محمد الشهواني إلى جانب عدد آخر من القيادات العراقية المحسوبة على أهل السنة، ولهم في لبنان فريق السلطة من كل الطوائف، ولهم في فلسطين رئيس جهاز الأمن الوقائي السابق، ورئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولهم في سوريا نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام..أما الدول العربية الأخرى فقد سيطروا على رؤوس بعضها، حتى باتوا هم حكّام الظلّ، حتى قيل بأن آل سعود

الماكينة الدبلوماسية السعودية شحنت بطاقة تفوق قدرتها، فأصبحت مثل سيارة صغيرة بأجنحة طائرة جامبو، وستقودها الى الهلاك

يحكمون المغرب، وما محمد السادس إلا ملكاً صورياً.

أما لماذا أصيبت الدبلوماسية السعودية بهستيريا غير مسبوقة، وكأن العاملين عليها قد شربوا (حليب سباع) كما يقال في العاميّة، فإننا نلحظ جنوحاً غير مسبوق إلى السير نحو الحافات القصوى في العمل الدبلوماسي، حتى لم يعد خافياً تحريض السعودية على الحرب ضد سوريا وإيران، وحلفائهما، بعد أن كان سعود الفيصل نفسه الطرف المتشدد ضد قرار الحرب في مقابل الأمير بندر بن سلطان الذي عمل على تسهيل اندلاعها.

في ١٤ فبراير الماضي، كشفت صحيفة (كوميرسانت) الروسية عن زيارة خاطفة لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لموسكو إستغرقت ساعات قليلة، والتقى مع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في الكرملين لمدة أربع ساعات. وفيما اكتفت مصادر الكرملين بالقول أن سعود الفيصل بحث مع بوتين الوضع في الشرق الأوسط والتعاون الثنائي بين روسيا والسعودية، فإن الصحيفة أشارت الى أن سعود الفيصل حمل رسالة من الملك عبد الله إلى بوتين تناولت تطورات الوضع في الشرق الأوسط. وقالت الصحيفة أن كل الدلائل تشير إلى أن الوزير السعودي حمل رسالة أخرى غير خطية تناولت القلق السعودي بشأن التعاون الروسي الإيراني، على أساس أن مثل هذا التعاون يؤدي إلى تقوية إيران، وبالتالي إلى زعزعة الإستقرار في الشرق الأوسط.

وتضيف الصحيفة بأن سعود الفيصل عرض خطة لدرء ما وصفه بالخطر الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، تقوم على مشاركة موسكو والرياض في لعب دور رئيسي لتنفيذها. واقترحت السعودية على روسيا صفقات متعددة إذا هي توقفت عن التعاون مع إيران، وخصوصاً في المجال النووي والعسكري. وكتعويض عن الخسائر المالية التي ستلحق بالجانب الروسي في حال أوقف تعاونه مع إيران، أبلغ الفيصل بوتين بأن السعودية تعتزم التعاقد على شراء ما تنتجه روسيا من معدات عسكرية، من بينها التوقيع على صفقة مدرعات (ب إم ب ٣) بقيمة إجمالية تقارب ٢٠٠ مليون دولار، وصفقة دبابات (تي ٩٠ إس)، بقيمة إجمالية مقدارها ٦٠٠ مليون دولار، وصفقة مروحيات بقيمة إجمالية تقارب ١.٦ مليار دولار. كما ستدعو الرياض روسيا للدخول في تعاون إقتصادي إستراتيجي يرتقي بحجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٥٠ مليار دولار بعد خمسة أعوام. يضاف الى ذلك، ستكون السعودية على استعداد لمنح الشركات الروسية وضع الشركات الأجنبية الأكثر تفضيلا خلال العمل في المملكة. وتقول الصحيفة: من المنتظر أن يؤكد السعوديون جديّة نواياهم في مقابلة مع ممثلي الشركات الروسية الكبيرة في أقرب وقت من

خلال مؤتمر لرجال الأعمال الروس والسعوديين.

ورغم التزام الطرفين الصمت حيال ما نشرته الصحيفة الروسية، إلا أن مصادر الكرملين أعلنت في الخامس عشر من فبراير بأن بوتين يؤيّد العرض السعودي. وقد فسّرت مصادر صحافية روسية بأن أول مؤشر على التأييد الروسي برز في الموافقة الروسية غير المشروطة على المرحلة الثالثة من العقوبات الدولية على إيران. ولفتت هذه المصادر الى أن الأخيرة سهّلت على الجانب الروسي الموافقة على العقوبات، على إثر تصريح سفير إيران لدى أذربيجان والذي ألمح فيه إلى إمكانية تأييد بلاده لفكرة طرحتها رئيسة الوزراء الأوكرانية تيموشينكو لتنفيذ ما أسمته بـ (مشروع خط الغاز الأبيض) وتوجيه طهران إنذار ضمني إلى موسكو التي أعلنت استعدادها للتصويت لصالح تبني مشروع قرار عقابي جديد بشأن إيران في مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي وظّفه سعود الفيصل على نحو عاجل، حيث أدرج موسكو في أجندة جولته الدولية وقام بزيارة قصيرة لموسكو استغرقت عدة ساعات، حمل فيها رسالة من الملك عبد الله إلى بوتين وتقديم العرض آنف الذكر.

من جهة ثانية، شنّت الدبلوماسية السعودية حملة ضارية من أجل إفشال القمة العربية المقرر انعقادها في نهاية شهر مارس الجاري، فتولى سعود الفيصل البعد السياسي فيما تولى رئيس الاستخبارات العامة مقرن بن عبد العزيز البعد الأمني. قام سعود الفيصل بجولة عربية ودولية من أجل قطع الطريق على إمكانية انعقاد القمة. وقد بدت الرياض في النصف الثاني من فبراير الماضي وكأنها تقوم بعملية اختطاف للقرار العربي، وتريد فرض إرادتها على أعضاء الجامعة العربية من أجل منعهم من المشاركة في قمة دمشق، بل قامت باستدراج البوارج العسكرية الأميركية الى الشواطىء اللبنانية والسورية للضغط على سوريا والمعارضة من أجل إرغامهما على القبول بالشروط الأميركية ـ السعودية.

تهويل سعودي

كرّت سبحة المواقف السعودية التهويلية فور وصول البارجة كول بالقرب من الشواطىء اللبنانية، بدأت أول مرة بإصدار الخارجية السعودية تحذيراً لرعاياها بـ (عدم السفر الى لبنان ضماناً لأمنهم وسلامتهم وعدم تعرّضهم لأي مكروه)، تحذير وصفته صحيفة (النهار) في ١٩ فبراير الماضي بأنه (أشاع جواً من القلق لدى اللبنانيين)، وأنه يحدد مسار الطريق الذي ستسلكه سوريا، حيث جاء التحذير (في لحظة تقاطع إقليمية دقيقة، على مستوى العلاقات السورية ـ السعودية) حسب الصحيفة. وكان التحذير السعودي فاتحاً لسلسلة بيانات تحذير مماثلة صدرت عن سفارات خليجية وغربية لرعاياها في لبنان، الأمر الذي أثار أجواء حرب نفسية بين اللبنانيين الذين استغربوا مثل هذه البيانات في هذا التوقيت، بالرغم من أن الوضع الأمني في لبنان لم يصل الى مستوى لهجة التحذير السعودي. مصادر لبنانية وصفت البيان بأنه يندرج في سياق الضغط المتواصل على المعارضة اللبنانية من أجل القبول بخيار انتخاب الرئيس أولاً، وليس تطبيق السلّة المتكاملة لمبادرة الجامعة العربية.

صحيفة (السفير) البيروتية ذكرت في ٢٠ فبراير الماضي بأن التحذير السعودي بعدم سفر رعاياها الى لبنان (ترك أثره السلبي في الأوساط الدبلوماسية العربية والغربية في العاصمة السورية، لجهة ما ينبئ به من تشاؤم، خصوصاً، انه يأتي بعد جولة واسعة قام بها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى أوروبا والولايات المتحدة). ونقلت الصحيفة عن أوساط دبلوماسية غربية قولها أن الإنذار السعودي (جاء مفاجئاً في توقيته، خاصة أن المملكة لم تقدم على مثله، حتى في أكثر الأوقات توتراً على الصعيد اللبناني)، وقالت إن الأمر (ربما يؤشر إلى بدء مرحلة جديدة من التوتر)، وإن (هذا الإعلان يشكل علامة فارقة، وربما يدل على رغبة المملكة في التدخل الميداني لبنانياً).

الهستيريا الدبلوماسية أوقعت السعودية في خطر التأطير الأميركي ـ الإسرائيلي، وأصبحت بعد محرقة غزة، دولة متواطئة

الخطوة الأخرى التالية تمثّلت في إعلان السعودية عن تغطية العجز الذي يعانيه تمويل المحكمة الدولية، مشفوعاً ـ أي الإعلان ـ بتسريب معلومات ذات طابع تهويلي، نسبت إلى مصادر أمنية غربية عن احتمال استهداف مصالح سعودية في لبنان، وصف بأنه رد فعل على دخول السعودية على خط المحكمة الدولية. أعقب ذلك، إعلان السفير السعودي في بيروت عبد العزيز خوجه عن تهديد أمني تعرّض له أحد موظفي السفارة، بالرغم من أن مصادر أمنية لبنانية أكّدت لصحيفة (النهار) بأنه (لم يرصد أي عمل يمكن أن يبنى عليه جديّاً)، بل ربطت المصادر التحذير السعودي بأنه يندرج في سياق الخلاف السعودي ـ السوري على القمة العربية، ويأتي ضمن محاولات الرياض لعزل دمشق، ويمكن النظر إليها على كونها نزوعاً سعودياً عاماً إزاء سوريا وإيران.

سعود الفيصل الذي قاد حملة دولية ضد سوريا وإيران عبر موضوع لبنان أثار أجواء توتر في كل أرجاء المنطقة، وانتقل من واشنطن الى موسكو مروراً بباريس من أجل حشد الدعم اللازم للمحكمة الدولية والتحريّض على سوريا وإيران. أطراف لبنانية وسورية وصفت جولة سعود الفيصل بأنها (تهيئة لظروف حرب واسعة النطاق)، ستشارك فيها بصورة علنية هذه المرة، وقد تشعل حريقاً هائلاً في المنطقة.

مصادر صحافية ذكرت أن عواصم غربيّة، وخصوصاً موسكو ومعظم دول الإتحاد الأوروبي المشاركة ضمن قوات (اليونيفيل) رفضت التجاوب مع الأفكار السعودية التي حملها إليها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لإحكام الطوق على سوريا عبر إحالة ملف لبنان الى مجلس الأمن مجدداً. ونقلت المصادر أن سعود الفيصل زار دمشق سراً في فبراير الماضي، وأبلغ القيادة السورية عرضاً سعودياً يقوم على منح فريق الموالاة الكفة الراجحة على أساس معادلة ١٤+٩+٧، ورفضت دمشق هذا العرض على أساس أنه يخالف البند الثاني من المبادرة العربية الذي يمنع أي طرف من الترجيح أو التعطيل، واعتبر سعود الفيصل قبول دمشق العرض السعودي شرطاً لمشاركة الملك عبد الله في القمة.

وما إن عاد سعود الفيصل الى الرياض حتى أعدّ الخطة البديلة، بأن قاد حملة دبلوماسية واسعة النطاق من أجل تضييق الخناق على دمشق. بالمثل، بدأت الإدارة الأميركية حملة موازية لعرقلة انعقاد القمة عبر تأجيج الخلافات العربية والتلويح بـ (تدويل) الأزمة الرئاسية في لبنان، وإعادة تصعيد موضوع المحكمة الدولية. تزامن ذلك مع تصريحات مكرورة لقيادات دول الإعتدال (أن سورية وحلفاءها في لبنان يتسببون في أزمة تعطيل الحل وانتخاب الرئيس)، فيما تزايد تنسيق المواقف بين ثالوث الاعتدال حيال النظام السوري. بيد أن ما أفشل سياسة العزل ضد سوريا، أنها جاءت تحت غطاء أميركي، وفي ظل عدوان إسرائيلي شرس على أهالي قطاع غزة، الأمر الذي وضع دول الإعتدال الثلاث في سياق التآمر على الشعب الفلسطيني الذي عانى من محرقة إسرائيلية في ظل صمت عربي مريب، وهو ما أسقط ورقة أميركية ـ فرنسية ـ سعودية في معركة ضد معسكر الممانعة، بالرغم من التصريحات الحادّة التي أطلقها حسني مبارك وعبد الله الثاني والأمراء السعوديون.

الرياض تتحوّل الى مطبخ مؤامرات

واشنطن تلوّح بالبوارج، والسعودية بالفتنة الطائفية

خالد شبكشي

زيارات، رسائل، لقاءات، إتصالات على مستويات عدة إقليمية وعربية ودولية محورها الرياض، وملفاتها الرئيسية لبنان، قمة دمشق، الملف النووي الإيراني، والوضع الإقليمي بصورة عامة في ظل الحديث المتصاعد حول حرب وربما حروب في المنطقة.

في جولة ناشطة شملت باريس وبرلين ولندن وموسكو وواشنطن ونيويورك قام بها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، كانت تستهدف تدويل ملف الرئاسة اللبنانية، وتعجيل إجراءات المحكمة الدولية في قضية إغتيال الحريري، وتشجيع هذه العواصم على فرض عقوبات على مسؤولين سوريين، واعتماد تدابير ضاغطة من اجل عزل سوريا وإيران إقليمياً ودولياً، والسير في طريق التهديد باستعمال الخيار العسكري إذا لزم الأمر.

ما إن عاد سعود الفيصل من جولته التحريضية في أرجاء العالم على سوريا وإيران، حتى بدأت الرياض تتحوّل الى قطب الرحى في مروحة التحرّكات الدبلوماسية والإتصالات السياسية الإقليمية والدولية..

لقاء مبارك ـ عبد الله في الرياض في ٢٤ فبراير الماضي، ولقاء عبد الله ـ عبد الله الثاني في السابع والعشرين من الشهر نفسه، ومبعوثون دوليون يتوافدون تباعاً على الرياض، وتفاهمات عاجلة ثنائية ومتعدّدة الأطراف تجري بوتيرة متصاعدة، لاستكمال التجهيزات الضرورية لمرحلة جديدة تكون فيها لغة الحرب وسيلة التخاطب بين معسكرين: غربي متصاهر مع ثالوث الإعتدال الممثل في مصر والسعودية والأردن، وعربي ممانع ممثل في كل القوى والدول الرافضة للمشروع الغربي في العراق وفلسطين ولبنان والمنطقة بصورة عامة.

في مطالعة لسيرورة التحرّك السياسي السعودية خلال الشهرين الماضيين، كان ملف الأزمة اللبنانية الأكثف حضوراً في عملية التجاذب بين المعسكرين. ومنذ صدور التحذير السعودي في منتصف فبراير الماضي، والأوساط السياسية والإعلامية اللبنانية والعربية عموماً مشغولة بتفسير أبعاده، لكونه خطوة ناشزة ولافتة، ولا تعبّر بأمانة ودقة عن الأعراف السياسية السعودية. ويجمع المراقبون للشأن السعودي بأن التحذير مفردة في مشروع واسع تشارك فيه الرياض بدور محوري، ويأتي في سياق تأزيم الوضع السياسي ليس في لبنان فحسب، بل على مستوى المنطقة وقد يمثّل النسخة العربية لإستراتيجية المحافظين الجدد في تعميم الفوضى الخلاّقة والقائمة على إشعال الحروب كخيار حل، هذا في الخط العام والعريض لنهج المحافظين الجديد، وفي المدى القصير تم استعمال هذا الخيار كأداة عرقلة لأي عملية توافق عربي تكون القمة العربية أحد وسائله، وكذلك عزل سوريا وإحباط مساعيها لفك طوق العزلة المفروضة عليها.

إلتقى الأمير سعود الفيصل في ١٩ فبراير بأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى في

> **سعود الفيصل بشر اللبنانيين ـ بعد نعيه المبادرة العربية ودعوته بتدخل دولي ـ بسوء العواقب والحرب الأهلية ما لم يقبلوا بالشروط الأميركية**

باريس لتنسيق مواقف المعتدلين العرب والعواصم الأوروبية في الموضوع اللبناني، كمدخل لحشد الضغط السياسي الدولي على النظام السوري.

في هذا السياق، جاء البيان السعودي التحذيري، والذي وصفه دبلوماسيون في الرياض على أنه (علامة محتملة على تفاقم الصراع الأهلي في لبنان)، أعقبه إنتشار أنباء عن عملية تسليح واسعة النطاق تقوم بها السعودية في لبنان. فقد ذكرت مصادر صحافية لبنانية في ٢٠ فبراير الماضي بأن طائرات تابعة للحرس الملكي السعودي حطّت في مطار بيروت محمّلة بأسلحة، وذخائر ومدافع هاون ١٢٠ ورشاشات ماغ إم ١٦، وبي ٧، إضافة إلى ما يربو عن ٢٠ طن من قنابل مسيّلة للدموع، وعصي كهربائية، وغاز ومسدسات صغيرة مختّصة لمواجهة التظاهرات.

من جهة ثانية، وصفت تصريحات سعود الفيصل في ٢٠ فبراير الماضي والتي حملت نعياً للمبادرة العربية ودعوته بتدخل دولي، بأنها خروج بمسدس أجنبي الصنع لإطلاق رصاصة الرحمة على المبادرة العربية، عبر التهديد بسوء العواقب واحتمال وصول لبنان الى أسوأ العواقب ويجلعه على شفير الحرب الأهلية. مصادر صحافية لبنانية استغربت لهجة سعود الفيصل في نقد التدخل الأجنبي في الشأن اللبناني فيما هو يدعو الى (تدويل) و(تدخل كل الأطراف) في الأزمة اللبنانية بقوله (حان الوقت كيما يتحمل العالم العربي والدولي مسؤولياته تجاه إنقاذ هذا البلد الذي يشكل نموذجاً فريداً في التعايش).

في هذا الصدد أيضاً، لحظنا تلميحاً من رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون بإمكانية استصدار قرار جديد من مجلس الأمن الدولي حول لبنان، وقال بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في ١٨ فبراير الماضي (نحن قلقون من هذه التطورات ونناقش مع جهات في المنطقة (في إشارة إلى السعودية)، ما يمكن أن نقوم به حيالها وما إذا كانت هناك قضية لاستصدار قرار جديد في الأمم المتحدة وما إذا كنا سنحصل على الدعم لفعل ذلك).

المثير في الأمر، أن سعود الفيصل أراد إيصال رسالة الى المعارضة اللبنانية بأن عدم قبول خيار انتخاب الرئيس سيؤول إلى إشعال الحرب الأهلية، وهي ما سعت القيادات الرئيسية في المعارضة اللبنانية إحباط فرص نشوبها. اقتفى عمرو موسى ذات الخطوة بتحذيره من (العواقب الخطيرة لاستمرار الفراغ الرئاسي). وانعكس الموقف المتصلّب للسعودية على مواقف حلفائه الذين رفضوا أي تفسير متوازن للمبادرة العربية ما لم يكفل، فحسب، إنتخاب ميشال سليمان رئيساً للبنان، ورفض السلّة الكاملة، التي تمنح المعارضة الثلث الضامن أو المعطّل، بل اعتبر قادة فريق الموالاة صيغة (المثالثة) التي يقترحها رئيس مجلس النواب نبيه بري بأنها (هرطقة) بحسب جنبلاط، أو (ذات منشأ سوري) على حد سعد

الحريري، أو (نقيضة للطائف) على حد فؤاد السنيورة، ولوّحوا بدلاً عن ذلك بخيار النصف زائداً واحداً. المعارضة بدورها ممثلة في رئيس تكتل التغيير والإصلاح النيابي ميشال عون، ألمح إلى دور سعودي سلبي، كما يبدو في التبدّلات الفجائية في مواقف سعد الحريري، ورجوعه المتكرر الى (التوجيه) السعودي عبر الهاتف خلال الحوار الرباعي في فبراير الماضي.

وبصورة عامة، فقد وظّفت السعودية كل المؤسسات العربية والدولية لجهة تنفيذ خطّتها، فكانت تستغل كل مناسبة لحشد الدعم لمواقفها. ففي اجتماع وزراء خارجية الدول العربية ودول أميركا اللاتينية في العاصمة الأرجنتينية في فبراير الماضي، خاطب سعود الفيصل المجتمعين بـ (تسهيل نجاح المبادرة العربية) في لبنان، وقال (حان الوقت بأن يتحمل العالم العربي والدولي مسؤولياته..)، وطالب (كل من له تأثير أن يستخدم نفوذه فى لبنان لتنفيذ المبادرة العربية). عمرو موسى وصف لبنان بأنه (مشكلة إقليمية خطيرة جداً)، وتبنى موسى موقف الموالاة بقوله يجب إجراء الانتخابات الرئاسية اللبنانية في أقرب وقت، من أجل التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، وتفادي العواقب الخطيرة لاستمرار حالة الفراغ الرئاسي).



وإذا كان ثمة نجاح حققته السعودية في محاولاتها للضغط على المعارضة اللبنانية، فإنه يظهر في المناخ النفسي الضاغط على الشارع اللبناني من احتمال اندلاع حرب أهلية أو حرب بين إسرائيل وحزب الله أو كليهما في وقت واحد. أجواء نفسية كهذه من شأنها أن تعيد رسم خطوط تماس في الداخل البناني، ولكن هذه المرة لن تكون على أساس طائفي وإنما على أساس سياسي، بالرغم من محاولات أطراف عدّة محلية وإقليمية ودولية إلى تحويلها الى حرب طائفية.

وما تشكيل لجان أمنية مشتركة بين المناطق التي يحتمل أن تكون مسرحاً لحوادث أمنية، سوى رسالة بالغة الوضوح بأن ما تحذّر منه السعودية قد يكون واقعاً، ما لم تحل أطراف أخرى دون السماح بصبّ الزيت وإشعال عود الثقاب في التجاذبات السياسية اللبنانية التي مازالت محكومة بضوابط سلمية. حجم التورّط السعودي في الملف اللبناني لم يعد مجهولاً، ولا مغفولاً، تماماً كما هو شأن إنحيازها الى المشروع الأميركي ليس في لبنان فحسب، بل في كل الملفات الساخنة في المنطقة وعلى مستوى العالم، وبالتالي فلا يحتاج المرء إلى عناء كبير لتحديد موقع السعودية في التجاذب اللبناني الداخلي، وكذلك الرسائل التي تنوي إيصاله من خلال توتير الأجواء الأمنية في لبنان، بل إن الإنطباع الجديد الذي خلقته الممارسات السعودية لدى الأوساط السياسية والإعلامية في لبنان وفلسطين والعراق أن السعودية باتت محوراً لمؤامرات متوالية يقودها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة.

الأوساط نفسها تنظر الآن الى السعودية بوصفها دولة فتنوية، وتحمّلها مسؤولية إشعال الفتن الطائفية. وتنطلق هذه النظرة من واقع امتلاك السعودية لسلاح فتّاك لا تقدر دول أخرى على استعماله، وهو صالح للتوظيف في أي مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران أو حتى مع سوريا وقوى الممانعة. سلاح الفتنة المذهبية الذي تلجأ إليه السعودية حينما تكون الأسلحة الأخرى عاجزة عن كسر إرادة الطرف الآخر، يراد له تحقيق هدف مزدوج: تطويق الخصم الذي مازال متفوّقاً عليها في كونه غير خاضع لمشروع أميركي ـ إسرائيلي، وبالتالي فإن الفتنة وحدها قادرة على أن تنسج رواية تضليلية تلهي الضحايا عن التأثيرات الكارثية للدور السعودي في هذا المشروع، والهدف الآخر، هو إشغال الساحات العربية والإسلامية بالإنقسام الداخلي بدلاً من التفكير في مشاريع التحرر والمقاومة والإستقلال الحقيقي.

تخبر التجارب السابقة التي دخل فيها العامل المذهبي، بأن السعودية تسير إلى الحافات القصوى حتى وإن أفضت إلى كارثة سياسية وأمنية على غرار إحتلال العراق للكويت، ووقوع خضّات أمنية واسعة. ما تصرّ الدولة السعودية على تجاهله، أن لجوءها إلى خيار الفتنة الطائفية لن ينقذ الداخل من ارتداداتها السياسية والأمنية، فالجيل الذي اكتوى بنار الطائفية السعودية في الثمانينات مازال باقياً، وهو العامل الحاسم في تقرير طبيعة العلاقة مع السلطة، ولن يتردد هذه المرة في السير نحو خيار راديكالي، من قبيل إحياء دعوات إستقلالية داخلية، يحلو للنظام السعودي أن يطلق عليها حركات إنفصالية.

مصادر غربية ذكرت بأن ورقة الفتنة الطائفية كانت من بين أهم الأوراق التي حملها سعود الفيصل في جولته الأوروبية والأميركية، وبدت على لهجته الدبلوماسية نكهة مذهبية سواء في حديثه مع الرئيس الفرنسي ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني غوردن براون، خصوصاً وأن الفريق السياسي المحيط بالأخير يميل الى عودة المعادلة العراقية السابقة.

وقد أبلغ سعود الفيصل من زارهم في واشنطن وباريس ولندن بأن بلاده لن تقبل باستمرار المعادلة الحالية في العراق، ولن تتحمّل خسارة أخرى في لبنان، وأن السماح لسوريا وإيران بلعب دور في الملفين العراقي واللبناني يعني زعزعة الإستقرار في المنطقة، على قاعدة ضعف العامل السني. رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أضفى مصداقية على أحاديث ـ هواجس الفيصل حين تحدّث لنظيره البريطاني عن (خطر شيعي) تقوده إيران، مستفيداً من تصريحات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله عن (الحرب المفتوحة)، وأنها تهدد أمن الدولة العبرية، كما تهدد المصالح الغربية في لبنان، والمنطقة بصورة عامة.

وفيما لا يزال أطراف من المعارضة والموالاة في لبنان يبذلون أقصى الجهود من أجل الحيلولة دون إضفاء طابع طائفي على الحوادث الأمنية المتقطعة، فإن هناك من يريد تعميمها عبر الحديث عن مشاريع طائفية ومذهبية. الرسائل الخطيرة التي وصلت عقب حوادث أمنية أنذرت كل من له مصلحة من الفريقين بعدم الإصغاء لنداء الخارج، وخصوصاً القادم من الرياض بعدم الإنخراط في

لجوء السعودية الى الفتنة المذهبية يستهدف تغطية المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي وإشغال الساحة بالإنقسام الداخلي بدلاً من التحرر والمقاومة

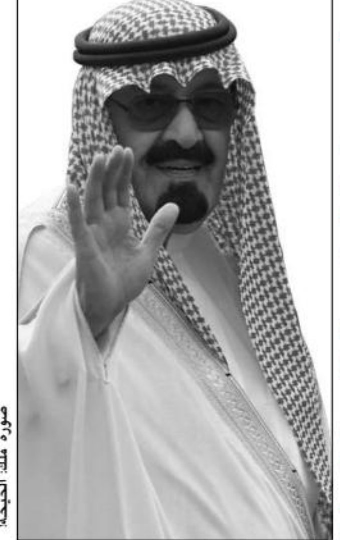
المستنقع الطائفي، لأن ذلك من شأنه إحراق الأخضر واليابس، كما بشّر بذلك زعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط، الذي كان حتى وقت قريب يعتقد بأن البقاء على قمة الجبل أسلم.

بكلمة، لم يعد كافياً التصريح بأن السعودية تسعى الى تعزيز الإستقرار والتوافق في لبنان، فقد باتت طرفاً ضالعاً في التوترات الداخلية، وباتت حاضرة في زواريب بيروت، ولن يخفي حملة السلاح بهوياتهم اللبنانية الراعي الرسمي لهم من خارج الحدود، مهما تخفّت وراء شعارات كبرى حيادية.

الملك (ما يدري)! لماذا يبقى ملكاً إذن؟!

سلطان ونايف يديران جهاز الدولة والملك اكتفى بالإسم

سعد الشريف


صورة ملك: الخيبة!

الملك لا يعلم بالأمر، ولو علم لما سكت وفعل شيئاً!

البطانة فاسدة ولا تبلغ الملك بما يجري، فلترتفع الأكف إذن: اللهم ارزقه البطانة الصالحة!

(ملك الإنسانية) لا يمكن أن يسكت، وهو سيختار الوقت المناسب للحركة!

هذا ما يقوله البعض مبرراً سلبيّة الملك (الإصلاحي) العتيد تجاه القضايا الكبرى التي تكاد تخرج الشارع السعودي رافعاً سيف المواجهة مع السلطة، مثل التضخم الذي بلغ أرقاماً جنونية، وانهيار سوق الأسهم، وتردّي الخدمات، وتزايد الفساد المالي والأخلاقي، وتزايد عدد الفقراء رغم ارتفاع مداخيل الدولة الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل أربع سنوات!

قال لنا الملك أنه تفاجأ ذات يوم بالفقر في مدينة الرياض، فما بالك بالمدن والقرى والأرياف النائية التي لم يصل لمعظمها الكهرباء والماء والتلفون ولا حتى الشارع المسفلت!

وصدقنا الملك، ولفت بعضهم نظره الى الفقر الشديد الموجود في كل زاوية من زوايا مملكته. وانتظر البعض خيراً من (علم) الملك، فشكل لجنة لمكافحة الفقر، وعيّن عليها مسؤولاً يدرس المسألة (علمياً) وكأن الدولة تمشي وتدار (بالعلم والعلمية!) فقرر المسؤول بأن الفقر في المملكة يحتاج الى عشرين عاماً لتجميده عند حدوده (كان هذا


قبل أزمة سوق الأسهم)، وأن ثلاثين بالمائة من السعوديين يعيشون (تحت) خط الفقر، وزاد بأن المملكة ستستفيد من تجارب الدول الأخرى في هذا المضمار مثل بنغلادش واليمن!

هكذا إذن يكون الحل، ولكن حتى الآن لم يتم البدء به رغم مضي نحو أربعة أعوام على زيارة الملك للأحياء الفقيرة في الرياض! بل زاد الفقر أكثر، كلما زادت الدولة غنى في معادلة غريبة من نوعها لم توجد في أية دولة أخرى!

فالملك (لم يعلم) بالفقر وحين (علم) لم يعمل شيئاً. والملك ـ حسب عضو مجلس الشورى الدكتور محمد القنيبط في مقابلة مع الحرة بداية مارس ـ لا يعلم بأن سوق الأسهم انهارت ولذا لم يعمل شيئاً.

وحسب نفس المصدر، لا يعلم الملك أن تسعة من أعضاء الشورى ماتوا ولم يعين بدلاً منهم.

والملك لا يعلم بما يجري في غزة بفلسطين حسب منظري الوهابية، وما على إخواننا إلا الإنتظار لما سيجود به الملك، كما قال أحدهم لقناة الأقصى، وأضاف: انتظروا الملك عبدالله، فالنصر صبر ساعة!

والملك لا يعلم بأزمات التعليم والخدمات الصحية والفساد وغير ذلك، وهو لا يعلم ما يقوم به هذا المسؤول أو ذاك. ومثل هذا العذر يتكرر دائماً، بأن جلالته (لا يعلم) ومن (لا يعلم) سقطت المسؤولية عنه، هكذا بكل بساطة! فالجهل أكبر عذر عند من يقبله من الجهلة والخونة وعديمي الضمير!

إذا كان الملك غير كفوء للمسؤولية، فليتنحَ جانباً. أما أن تدار البلد بإسمه ويأخذها مستشاروه وقبلهم إخوته الثلاثة: سلطان ونايف وسلمان الى المجهول ويتلاعب بها أبناؤهم وصبيانهم، ثم يقال لنا بأنه لا يعلم، فهذا كلام باطل يراد منه استمرار الباطل.

نرى بعض الوهابية يشدد النكير على الوزراء وأفعالهم، ولكنهم لا يهاجمون من أتى بهم من الأمراء الكبار، لأن هؤلاء لا يعلمون! خاصة الملك: صمٌ، بكمٌ، عميٌ فهم لا يفقهون!

يشتمون البطانة غير الصالحة، ويدعون للملك في صلاة الجمع بأن يرزقه الله البطانة الصالحة، ويقصدون بالبطانة الصالحة: أنفسهم (مشايخ الوهابية ومن هم على شاكلتهم).

لقد كان جبنهم في مواجهة الحقيقة سبباً في تفشي الفساد والإنحراف في الدولة، فانتهازيتهم جعلتهم يتعامون عن فساد الأمراء الكبار خاصة سلطان ونايف وسلمان، بل رأينا كيل المديح لهم، رغم أنهم هم المفسدون حقاً لو كانوا يعلمون، في حين يجري الإعتذار عن الملك وكأنهم يمارسون عملاً سياسياً لصالح التيار السديري: سامحوا الملك، فهو لا يفهم ولا يعلم إن فهم! فالذي يفهم ويعلم هم السديرية، ولكن لا سلطة بيدهم!!

إبعاد الملك والأمراء عن المسؤولية، واعتبار أنهم جميعاً لا يعلمون بما يجري، وكذلك الخوف من بطش الأمراء، دفع البعض لتصعيد النقد على الوزراء والطبقة الثانية أو الثالثة من المسؤولين ممن لا ينتمون الى العائلة المالكة، ويزداد النقد إذا كان المسؤول لا ينتمي الى منطقة نجد (المدللة).
وأدّى ذلك الجبن في مواجهة آل سعود الى (تصديق) البعض لمقولة أن الملك والأمراء الكبار لا يعلمون، لهذا كثرت في المنتديات (الوهابية النجدية) الرسائل الموجهة للملك وسلطان ونايف وسلمان ومحمد بن نايف وأضرابهم، يلفتون نظرهم الى قضية ما، أو يشكون من تعدّ او خلل في جهاز الدولة، وكأن أولئك لا يعلمون فعلاً بما يجري على أرض الواقع، وإذا كانوا لا يدرون فمن يدري، بل من يدير الدولة، إن لم يكن هؤلاء الأمراء؟!

الملك عبدالله والملك خالد

الملك الحالي يكرر تجربة الملك خالد على نحو أسوأ!
الملك خالد كان معروفاً منذ البداية، وقبل توليه كرسي الملك، بأنه رجل القبيلة السعودية (العائلة المالكة) وأنه لا يعرف شيئاً في إدارة الدولة ولم يجرّب الإدارة أصلاً في منصب من المناصب، عدا منصب ولاية العهد التي كانت مسمى لمنصب لا حقيقة له على أرض الواقع، خاصة في عهد فيصل، الملك الذي كان يدير تفاصيل عمل الدولة. وحين أصبح خالد ملكاً بعد مقتل فيصل في مارس ١٩٧٥، أصبح فهد هو الملك الحقيقي، وقد جاء بإخوته السديريين الآخرين ليديروا الدولة معه، مهمشاً في الوقت نفسه ليس الملك فحسب، بل وولي عهده عبدالله، الملك الحالي، الذي كان بعيداً عن إدارة الدولة عدا الحرس الوطني، وقد تغير الأمر قليلاً بعد مرض الملك فهد وإصابته بالجلطة الدماغية في عام ١٩٩٦.
ومع هذا كان الملك خالد يعترض.
اعترض في البداية على عدم القصاص من قاتل الملك فيصل، أي من الأمير فيصل بن مساعد، ورفض التحرك من الرياض قبل إعدامه. في حين كان فهد - ولي العهد آنئذ - يريد التعمية والتغطية، وهو ما يشير الى تآمره في مقتل الملك فيصل، وكان يريد إبقاء القاتل حياً، لأنه - حسب الرواية الرسمية - مجنون! وقد تظافر مع ذلك، أن رجال المؤسسة الدينية بما فيها القضاء متآمرون مع السديريين، ويكرهون الملك فيصل لأنه همّشهم، لهذا لم ولا يذكرون فيصل بخير كما هو واضح اليوم، وكأن فيصل لم يكن ملكاً أصلاً! المهم أن القضاء (لم يثبت) أن فيصل بن مساعد قتل الملك! ولم يقبل القضاة بأدلة أشرطة التلفزيون التي كانت حاضرة مقتل الملك وتصور الحادثة، لأنها لم تكن على عهد الرسول!، ثم لم تقبل اعترافات القاتل. وحين أصرّ الملك خالد على إعدام القاتل الأمير فيصل بن مساعد، تمّ تخريج ذلك على أساس أن القاتل (مرتد عن الإسلام) حسب بيان القضاء، ولم يقتل قصاصاً لأنه (قتل الملك فيصل)! والملك خالد، عرف عنه اعتراضه على قتل عوائل (نساء وأطفال) جماعة جهيمان، وحين جيء بالملك خالد ليبصم على أمر القتل، أجابهم: ماذا نقول للعالم، ونحن نقتل أطفالاً ونساءً. فردّ عليه الأمير سلمان بأن قدم تعهداً بأن أحداً لن يعرف بذلك. ولما وجد أن نقاشه لا فائدة منه، قام من المجلس وقال: حسبي الله عليكم، حسبي الله عليك يا فهد! وفعلاً قتل العشرات ودفنوا في مدن متفرقة. والحجة من القتل كله، هو ما قاله فهد حينها، بأن أبناء مقاتلي جهيمان الذين أعدموا، سيقومون بالإنتقام عاجلاً أم آجلاً، ولذا لا بد من استئصالهم.
واعترض الملك خالد مراراً على سرف فهد وفساده، الى حدّ أنه طلب ذات مرة من مستشاريه أن يستدعوا الصحافة لكي يتحدث ضدّه، ولكن المستشارين يعلمون أين مركز القرار، فاتصلوا بفهد في جدّة، فطلب منهم تهدئة الملك ريثما يأتي، وحين جاء وبّخه الملك واستوعب فهد الشتم والدعاء عليه حتى مضت الأزمة.
والحكايات حول هذا الأمر كثيرة، تخص علاقة خالد بالرجل القوي فهد (ولي عهده) وتخصّ سلطان (وزير الدفاع) والذي يعتبر النسخة الأسوأ من فهد في مسلكه وسرقاته وانحلاله. حتى أن الملك خالد كان يحذّر الوزراء علناً من كذب سلطان وتآمره عليهم، ويطلب منهم أحياناً - بحضور سلطان - أن لا يصدّقوه!
كان هذا هو الحال مع الملك خالد. ملك لا يملك إلا التشريفات، ولا سلطة لديه من الناحية الفعلية، بل ولا مكانة ولا صوت له يُسمع في مجلس الوزراء أو غيره، ومع هذا كان يجاهر بنقده، ويتحسّر على ما آلت إليه الدولة من ضياع وفساد في عهد فهد.
والآن نحن مع ملك يزعم مستشاروه بأنه (إصلاحي) وهو لم يشم رائحة الإصلاح!
إصلاحي بعد أن ذرّف على الثمانين عاماً! فجأة انقلب ديمقراطياً ويدعو للحريات! هل هناك كذبة أكبر من هذه؟
الآن نحن مع ملك يقال بأنه عروبي وأنه يفهم (أكثر من خالد) وأنه رجل (قبلي) (حازم). والحقيقة فإنه ثبت بأن عبدالله لا يزيد في الوعي مقارنة بالملك خالد شيئاً ذا بال. وكما أدار السلفيون الدولة نيابة عن الملك خالد عبر ولي عهده فهد، فإن ولي العهد سلطان يدير الآن الدولة بالتعاون مع أخويه (سلمان ونايف) بالنيابة عن الملك عبدالله. هم يقومون بما يريدون، والإساءة في مجملها تتوجه الى الملك نفسه.
لماذا لم يعترض الملك ذات مرة على أفعال إخوته؟ لماذا لم يقل - خاصة وهو يزعم الإصلاح - بأنه غير قادر عليه، وأن إخوته لا يقبلون بذلك، وأنهم يعتقلون الإصلاحيين خلاف رغبته؟
لماذا لم يستعن بالجمهور الذي تعاطف معه بادئ الأمر قبل أن ينقلب ضدّه ليعدل من موازين القوى ويحفظ للجمهور حقوقه، بدل أن يسترخي لأن (صور جلالته) قد ظهرت على أوراق النقد، فيما الحكم بيد السديرية؟!
لماذا لا يقوم الملك وقد روّج أنه يحارب الفساد حتى قبل أن يحكم، بالإعلان عن المفسدين أو يشير اليهم، أو يقول بأن الفساد الملكي أكبر من أن يستطيع مواجهته، أو يقوم بعزل واحد من المفسدين الصغار إن لم يستطع فعل الأمر مع الكبار؟!


مفسد على خطى فهد!

لماذا لم يقم (ملك الإنسانية!) بضبط مصاريف الدولة التي يتلاعب بها سلطان وإخوانه، فيحرمون المواطن من الثروة التي أخذت بالطيران الى حيث بنوك الأمراء في الخارج؟
أهذا ما ينتظره المواطن من ملكه؟ أليس للمواطن الحق بأن ينعته بأنه مجرد (خيخة)؟! وحقاً هو كذلك، فلازالت السياسة الداخلية والخارجية والدفاعية والمالية والقضائية والدينية والتعليمية فضلاً عن الأمنية والإعلامية بيد الثلاثي المرح: سلطان ونايف وسلمان. أبعد هذا نرجو خيراً من ملك هذا شأنه لا يهش ولا يبش، ولا يستطيع أن يطعم جائعاً، أو يكسو فقيراً، أو يبني مستشفى أو منزلاً، في حين أن مليارات الدولة تنهب على المكشوف؟!

من يصنع الجنون في المنطقة؟

إنفلات الفوضى الخلاّقة

محمد فلالي

ثمة نبرة عالية التوتر تكسو لهجة قادة أوروبيين وأميركيين تلقى صداها الكثيف في لهجة قادة ثالوث الإعتدال خلال الشهر الفائتين بخصوص قضايا المنطقة: العراق، فلسطين، لبنان، بل وعموم الشرق الأوسط، وكأن العالم يشهد شروط تخصيب لحرب عالمية قادمة، قد تكون أشد فتكاً من الحرب في العراق أو أفغانستان. تصريحات بعض القادة الأوروبيين إزاء قضايا شرق أوسطية كانت إنقلابية وصادمة ليس للرأي العام العربي بل وحتى للرأي العام في بلدانهم، كما تنبىء نتائج إستطلاعات الرأي في فرنسا وبريطانيا والفجوة المتعاظمة بين حكومتي البلدين وشعبيهما، وهذا ما ظهر في نتائج الانتخابات البلدية في فرنسا والتي تكبّد فيها ساركوزي بخسارة كبيرة، رغم أنه لم يمض عاماً كاملاً على وصوله الأليزيه، فيما تتعزز التوقعات بسقوط حزب العمال في بريطانيا في أي انتخابات قادمة، أما الإدارة الأميركية فقد جاءت نتائج إستطلاع صادمة لها، وأن الشعب الأميركي لن يتحمل حمر حمقاء جديدة، بعد إخفاق إدارة بوش في تحقيق منجز عسكري لافت في أفغانستان والعراق، وقد ينتظر فريق بوش حساب عسير بعد هذا العام، بسبب الإنهيار الإقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة من جراء مغامرات عسكرية غير محسوبة بدقة، سوى تلبية لمصالح المجموعات الصناعية المتصاهرة مع رجال السياسة.

يكاد المشهد السياسي في الشرق الاوسط يجنح على نحو عاجل الى أن يكون قاتماً بدرجة غير مسبوقة. فوتائر التصعيد السياسي في عدد من بقع الشرق الاوسط (العراق، لبنان، فلسطين..) تنذر بتشظيات كارثية ليس على مستوى الشرق الاوسط فحسب بل وعلى مستوى العالم. فالإنسياق نحو بلوغ أقصى حافة الصدام في هذه المناطق يعكس إنفلات زمام الحكمة لدى القادة السياسيين.

إن سخونة الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط ترجع بدرجة أساسية إلى أن ثمة قراءة أوروبية وأميركية لهذه المنطقة قد أفرزت قراراتها الراديكالية. وفيما تتلحّف السياسة الاميركية بشعار الحرب على الارهاب الذي يعنوّن مسارات التحرك الدبلوماسي والإستراتيجي في أرجاء كوكبنا، فإن حدّة التوترات السياسية تكاد تغمر كل المواقع المستهدفة ضمن مشروع الحرب على الارهاب. إن واحدة من أهم النتائج الكارثية لإستراتيجية المحافظين الجدد في تعميم الفوضى الخلاّقة، أنها جعلت كل العالم مكاناً غير آمن، وأن ثقافة الخوف التي يتغذى عليها الشعب الأميركي لم تكن سوى تقويضاً لدعوى الرئيس بوش في (تأمين سلامة شعبنا).

يلفت إنتباه الناظر إلى السياسة الأميركية في الشرق الاوسط غياب عنصر الحكمة، وكأن الطاقم السياسي الذي يدير البيت الابيض محثوث بأجندة فارطة في الإعتداد لجهة إعادة صياغة العالم وفق منظومة المصالح الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية.

تتحرك فرق الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط بإضبارة إملاءات يتم فرضها على حكومات وشعوب الشرق الاوسط، بعد ألقت هذه الفرق عن كاهلها عناء المعتنق الديمقراطي، فهي لم تأت للمنطقة للتبشير بقيم الديمقراطية والليبرالية، بل هي تأتي اليها بمنطق الفاتح والمنتصر الذي يملي شروطاً عبر تحريك الأساطيل في مياه المنطقة، وإجراء استعراضات عسكرية تهويلية لإخضاع العالم، وتحويله الى مجرد مستعمرة كبرى تديره الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون.

ليس مستغرباً أن تنتقل حدة النبرة السياسية الى القارة الاوروبية، التي تعاد على وقع تصعيد أميركي منفلت من عقال الحكمة، فصار القادة الأوروبيون يرددون ما يلهج به فريق الحرب في واشنطن، بما يشبه عملية استنساخ سياسي تصدر عن رؤية شوفينية للعالم، وتبشّر بعودة الكولونيالية المتوحشّة.

فرنسا التي كانت تنزع قبل سنوات عديدة نحو اجتراح درب مستقل عن (الأمركة) الجلوبالية، وقعت سريعاً في شبكة الصيد الأميركية. عكف بعض المراقبون عن اكتشاف سبب التحول المفاجيء في لهجة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، فبعد أن كان معارضاً للحرب على العراق تحت ذريعة مكافحة الارهاب، ورفضه انسياق فرنسا وراء المشروع الاميركي في العالم، أصبح يمارس دوراً أميركياً لا يزايد عليه البريطاني المتهم دائماً من الصحافة البريطانية بأنه يمتثل حرفياً لممليات الاجندة الاميركية. وجاء فرانسوا ساركوزي ليحسم المقارنة العقيمة بين الأقرب الى سياسة واشنطن، فلم يعد هناك من يجادل اليوم بأن فرنسا أصبحت حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة، ووارثاً للدور البريطاني السابق، وهاي اليوم تقترب من شواطىء الخليج بعد أن كان وجودها يقتصر على مياه البحر المتوسط.

فجائية التحول في الموقف الفرنسي تكاد تنسحب على قضايا الشرق الاوسط كافة: التحقيق في إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري، سلاح حزب الله، النظام السوري، الوضع المتفجّر في فلسطين، الملف النووي الايراني.. فمن يرقب تصريحات ساركوزي في مجمل قضايا الشرق الاوسط يشعر وكأن سحر الديمقراطية الفرنسية قد إنقشع، وأن طبول الحرب تقرع من الأليزيه، مستعيداً تصريح سلفه شيراك حين هدّد بشنّ حرب نووية ضد الدول والجماعات التي تهدد



نخب الفوضى الخلاّقة!

المصالح الفرنسية يمثّل ذروة التوتر في اللهجة السياسية الفرنسية، وقد أثار بذلك حفيظة ساسة أوروبيين وبخاصة الالمان الذين انتقدوا شيراك بشدة، الأمر الذي دفع به لتخفيف وطأة الشكل الخارجي لتصريحه مع الابقاء على مضمونه الانفجاري، حين جعل خيار الحرب مفتوحاً، ولكن ما يتنباه ساركوزي عملياً من خلال عقد صفقات عسكرية فلكية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والسعودية وإجراء مناورات بحرية مشتركة في مياه الخليج كجزء من عملية الاستعراض العسكري الذي يندرج في سياق الضغط على إيران بخصوص ملفها النووي، يعتبر دليلاً على أن الجنون لم يعد مقتصراً على بوش وفريقه وإنما يتمدد في القارة الأوروبية وقد يصل إلى قارات أخرى، ولا نتمنى أن تنقل زيارة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني الى المنطقة جرعة جنون زائدة، حتى لا يخسر العالم عقله.

الشيخ ناصر العمر وبيان جديد حول معرض الكتاب

الحرية الفكرية تشجع على الإرهاب!

خالد شبكشي

كما جرت العادة، فإن بياناً سلفياً جماعياً يتربّص بمعرض الكتاب الدولي في الرياض والذي يبدأ في مطلع شهر مارس من كل عام. موقف ثابت يتردد: الترويج للكفر والإلحاد والبدع، عبر السماح للكتب اليهودية والنصرانيةوالبوذية والصوفية والإسماعيلية والصوفية والشيعية والأباضية والدرزية.

وكانت فعاليات المعرض الدولي للكتاب انطلقت في الرياض بمشاركة ما يربو عن (٦٠٠) دار نشر عربية وأجنبية، تعرض ما يزيد على ٢٥٠ ألف ألف عنوان عربي وأجنبي، وينظر كثيرون الى المعرض بكونها فرصة إستثنائية لمن أراد الحصول على آخر المنتجات الثقافية في العالم، حيث يغطي المعرض حقولاً معرفية وفنية متنوّعة وتشكل ملتقى ثقافياً دولياً في بلد ينقطع عن العالم طيلة شهور السنة بفعل الهيمنة الثقافية المحافظة.

في موقعه (المسلم) على شبكة الإنترنت، طالب الشيخ المتشدد ناصر العمر بمحاكمة المشرفين على معرض الرياض الدولي للكتاب، بدعوى السماح لعقائد الكفار والمبتدعة بالرواج في بلاد التوحيد. وساوى العمر بين الإساءة للمقدسّات الإسلامية في أوروبا وبيع كتب بدعية في المعرض، واعتبر ذلك سبباً لتبدّل عقيدة بعض الناس، من مذهب أهل السنة والجماعة إلى مذهب آخر. كما انتقد العمر ظاهرة (الإختلاط) بين الجنسين في المعرض، وطالب بمحاكمة المشرفين على المعرض بدعوى دعم (الإرهاب)، لأنهم يمنحون الشباب المبرر والتربة الخصبة لنمو الفكر المغالي. وقال بأن (بلادنا تعاني من مشكلات بعضها يتعلق بالغلو بما يقوده من تفجيرات والذي يقتات على مثل هذه التجاوزات الخطيرة)، وأضاف (أصارحكم بأن هذه الكتب التي فيها محادة لله ورسوله هي أقوى مسوغات (الإرهاب). وطالب أنصاره بمقاطعة المعرض (إلا لمن أراد أن يذهب للاحتساب والإنكار)، وخاطب المسؤولين بمنع المعرض والذي وصفه بـ (بؤرة فساد فكري). وأنحى باللائمة على (السلبية القاتلة) التي تقابل بها تحذيراته للجمهور من جراء مثل هذه المناشط الثقافية التي تجري كل عام، وتأخذ أبعاداً إجتماعية وفكرية لا يرتضيها العمر.

منطق التهويل الذي اعتاده الشيخ العمر كلما اقترب موعد انطلاق فعاليات معرض الكتاب، ليس جديداً أو مجدياً في ظل الانفتاح المتزايد على الخارج، ونزوع الدولة نفسها الى اختراق الحدود التقليدية على المستوى الثقافي الإتصالي، بما يجعل الإصرار على إغلاق الحدود الثقافية على الخارج، وممارسة ما يشبه (البيوت المحميّة) من أجل إبقاء المجتمع محصّناً أمام المؤثرات الخارجية خياراً عقيماً، وأن مجرد الكلام عن تداعيات أمنية على خلفية الإنفتاح الثقافي لن يوقف مسار المجتمع والدولة معاً، ما لم يبدّل الإتجاه السلفي من تكتياته الثقافية، وقد فعل بعضهم الذي كان متمسّكاً حتى وقت قريب بالوسائل التقليدية للدعوة، فيما هو اليوم يتحوّل الى نجم القنوات الفضائية.

وفي تعليق له على بيان الشيخ العمر، كتب خالد الغنامي مقالاً في صحيفة (الوطن) في ٦ مارس جاء فيه: إطلعت على البيان الذي أصدره الدكتور ناصر العمر حول معرض الكتاب الذي يقام الآن في مدينة الرياض والذي جاءت فيه صنوف التحذير التي اعتدناها من الدكتور ناصر والتخويف من الكتاب على غرار ما حدث في المعارض السابقة وموقفه الرافض لفكرة (معرض بلا رقابة)، وعلى غرار الإرعاب من (الدشوش) في منتصف التسعينات حتى تخيلنا أنه سيكون هناك إنزال مظلي لغزاة متوحشين من كوكب المريخ على طريقة ستيفن سبيلبيرغ فوق سطوح منازلنا. أوضح الدكتور أنه يرفض أن تقوم أي دار ببيع أي كتاب يتعارض مع قيمنا وسياسة الدولة. أما الدولة فهي أعرف بسياستها ولست ولا الدكتور ناصر من المخولين رسمياً بالنطق باسمها، وأما قيمنا، فلي أن أتساءل: قيم من؟ القيم السلفية فقط، أم قيم كل المذاهب الإسلامية الموجودة في المملكة؟ فقد جاء في تحذير الدكتور ناصر أن في المعرض كتبا شيعية وصوفية، والمجتمع السعودي ثوب يشكل صوفية الحجاز وشيعة الشرقية والمدينة والجنوب ألواناً في رقعته لا يمكن تجاهلها أو التظاهر أنها لا تعيش معنا، مع التحفظ على الكتب البذيئة التي يرد فيها السب والتجريح الشخصي لرموزنا الدينية. لا بد أن تتوسع الأذهان بحيث تدرك أن هذا الخوف من الكتاب غير مبرر، وإذا كان المسلم سيفقد إسلامه بمجرد أنه قرأ كتاباً بعد أن رفعنا يد الوصاية عن عقله فإنه لا يستحق نعمة الإسلام.

كل ما سبق ليس بجديد وقد اعتدناه واعتدنا معاركه، لكن الشيء الذي لم أكن أنتظره من الدكتور ناصر هو ربط فكرة (معرض بلا رقابة) بمشكلة الإرهاب، هذا الجرح الدامي من جسد الوطن ومحاولة لي الأيدي وراء الظهور بالقول إن المعرض يشكل (أقوى مسوغات الإرهاب) وإن القائمين على المعرض يدعمون الإرهاب ويفسدون جهود الدكتور ناصر الساعية إلى إقناع الشباب وحملهم على الحكمة ونهيه لهم ألا يقعوا في الأخطاء، ثم مطالبته



ناصر العمر

بمحاكمة القائمين على المعرض. الدكتور ناصر رجل له احترامه ومكانته الإجتماعية التي لا تنكر وهذا يجعل الواجب عليه يتضاعف والغلطة منه تستكبر، فإن كان الدكتور ناصر يعرف أحداً من الإرهابيين فواجبه تجاه وطنه أن يبلغ الجهات الأمنية عنه، وإن كان يقصد أن معرض الكتاب سيحول الشاب المتدين العادي إلى إرهابي فأعتقد أن هذا الأسلوب يدخل في منطقة تأجيج مشاعر الشباب وتحريضهم ولا علاقة له بالتهدئة التي زعم الدكتور ناصر أنه يمارسها وتشغل باله، ولن أعجب بعد هذا البيان إن رأيت الشباب في المعرض وهم يكسرون الأرفف ويمزقون الكتب ويتعاركون مع رجال الأمن في المعرض.

هل ثمة دور لـ (غرفة عمليات) سعودية في اغتيال مغنية؟

الرياض تخسر الرهان أمام دمشق

محمد الأنصاري

الكلام عن دور سعودي في (الحروب القذرة)، والاغتيالات ليس جديداً، أو طارئاً، أو حتى مستغرباً، فثمة تجارب سابقة مشفوعة بوثائق دامغة تؤكد ضلوع السعودية في مخطط تصفيات ضد شخصيات سياسية وروحية، إلى جانب تمويلها لعمليات دموية في مناطق عدّة في العراق وفلسطين ولبنان.

في لبنان، الساحة الأكثر تأهيلاً لحملة الإغتيالات منذ اندلاع الحرب الأهلية في ١٩٧٥، كان للسعودية دور فاعل في تمويل عدد من العمليات النوعيّة التي جرى التكتّم عليها، أو تجميد الحديث عنها لأسباب سياسية معلومة، وفي مقدمها تطويق تداعياتها الإقليمية، ذات الإرتدادات السلبية.

في الثامن من مارس ١٩٨٥، شهدت منطقة (بئر العبد) في الضاحية الجنوبية من بيروت عملية تفجيرية تسبّبت في مجزرة مروعة سقط فيها أكثر من ثمانين قتيلاً وأكثر من مائتي جريح، بحسب روبن رايت في كتابها (الغضب المقدّس). وكان الهدف الأساسي من العملية كما حدّدته المخابرات الأميركية هو إغتيال رجل الدين اللبناني البارز الشيخ محمد حسين فضل الله. تفاصيل العملية والأطراف الضالعة فيها بقيت مكتومة، حتى صدور كتاب الصحافي الأميركي الشهير بوب وودوورد (القناع: الحروب السريّة للمخابرات الأميركية ١٩٨١ ـ ١٩٨٧)، حيث ذكر بأن مدير الإستخبارات الأميركية وليم كيسي إلتقى بالسفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان (رئيس مجلس الأمن الوطني حالياً)، وقال له أن الشيخ فضل الله بات مزعجاً للسياسة الأميركية، وأن عليه أن يرحل. وعلى هذا الأساس، دفع بندر مبلغ ثلاثة ملايين دولار أميركي لتغطية تكاليف العملية، لأن الكونغرس لا يغطّي مثل هذه العمليات. وتمّ التخطيط للعملية بالإتفاق مع مخابرات الجيش اللبناني (الخاضعة تحت سيطرة حزب الكتائب حينذاك)، والتي قامت بمراقبة مسار حركة الشيخ فضل الله مدّة عام.

بعد أن تكشّفت خيوط العملية في سنوات لاحقة، حاولت الحكومة السعودية إغلاق الملف. ونقلت مصادر لبنانية بأن مبعوثاً سعودياً إلتقى الشيخ فضل الله وعرض عليه مبلغاً مالياً كبيراً كترضية في مقابل نفي الشيخ أي دور للسعودية في العملية، ولكنه رفض العرض.

بعد تلك العملية الفاشلة، بدأ إسم الأمير بندر يتردد في الإعلام الغربي منذ إيران كونترا سنة ١٩٨٧، ليصبح في السنوات الأخيرة أحد المهندسين الرئيسيين للفتن الدموية المتنقلة في العراق ولبنان وفلسطين، بالتعاون مع أجهزة إستخباراتية أميركية وإسرائيلية وإقليمية (مصرية وأردنية وفلسطينية).

لبنانياً، بدأ يدور الحديث عن (غرفة عمليات خاصة) أنشأها الأمير بندر لإدارة الوضع السياسي في لبنان بعد إخفاق إسرائيل في حرب تموز ٢٠٠٦، حيث أصبح بندر الموجّه الفعلي لفريق ١٤ آذار، فيما تتزايد الإتهامات ضده بالضلوع في مسلسل الإغتيالات التي تنطوي على أهداف سياسية تصبّ غالباً لصالح الموالاة.

عملية إغتيال القائد العسكري في حزب الله عماد مغنية في حي كفر سوسة بالعاصمة السورية، دمشق، في ١٢ فبراير الماضي، كان يمكن أن تدرج في سياق الحساب المفتوح بين حزب الله واسرائيل، فللأخيرة سوابق في تصفية قيادات الحزب، بدءً من أمينه العام السابق عباس الموسوي في فبراير ١٩٩٢، إضافة الى عدد آخر من الكوادر القيادية مثل رمزي نهارا في ديسمبر ٢٠٠٢، وعلي حسين صالح في أغسطس ٢٠٠٣، و غوالب العوالي في يوليو ٢٠٠٤.

التحقيق في اغتيال مغنية فتح (صندوق باندورا) سعودي لقلب نظام الحكم في سوريا، ونتائجه قد تشعل حريقاً في عباءة الأمير بندر

ولكن ما جعل إغتيال رئيس (المجلس الجهادي) في حزب الله عماد مغنيّة مختلفاً ليس لأنه مجرد مطلوب من قبل عدد كبير من الدول، أو لكونه مدرجاً على قائمة المطلوبين أميركياً، ولكن لأن ثمة معطيات أمنية واستخبارية سورية وإيرانية حصرت المسؤولية في أربعة أطراف إقليمية ودولية، فصّلت على هذا النحو: تمويل سعودي، وتنفيذ أردني ـ فلسطيني، وتخطيط إسرائيلي، وتقنية أميركية.

في ١٧ فبراير الماضي، ذكرت صحيفة (الرأي) الكويتية بأن (جهات عدة متورطة بالعملية، بحسب الإعترافات التي كشفت عن أدوار لإسرائيل والولايات المتحدة ولأجهزة مخابرات عربية في تلك العملية التي نفذت بأدوات فلسطينية ـ إسرائيلية). وألمحت الصحيفة الى تورّط المخابرات الأردنية بقولها بأن (قرار العملية إسرائيلي وتولت الولايات المتحدة مواكبتها على المستويين التكنولوجي والتقني وشاركت فيها أجهزة مخابرات لدولة عربية متاخمة لسورية وتم تمويلها من مسؤول في إحدى الدول الخليجية). فيما أشارت مصادر سورية غير رسمية وصفت بأنها مواكبة للتحقيق في دمشق إلى أن عملية تتبع مغنية وتفجير العبوة جرى عبر أحد الأقمار الصناعية الأميركية، أما ممول العملية فهو بندر بن سلطان.

مصادر صحافية لبنانية نقلت عن جهات معنيّة سورية وإيرانية عن ضلوع جهاز إستخبارات عربي رسمي في عملية إغتيال مغنية. وكانت السلطات السورية أغلقت كل الحدود مع الدول الأخرى فور وقوع الحادث وفرضت رقابة مشدّدة على منافذها الحدودية البرية والجوية والبحرية. وقالت المصادر بأن التحقيقات السورية، كما أشار الى ذلك وزير الخارجية السورية وليد المعلّم، توصّلت الى نتائج مدعومة بالوثائق عن الجهات المتورّطة في العملية.

عملية الإغتيال التي تمت على الأراضي السورية لتحقيق نتائج متعددة، أحدثت صدمة لدى الوسطين القيادي والشعبي في حزب الله، وربما لتيار عريض من المتعاطفين معه خارج الحدود اللبنانية، فقد تكفّل موته الدراماتيكي بإحياء سيرته ودوره القيادي في حرب تموز، فيما تفجّر غضب سوري رسمي على وقع اختراق أمني قاتل، وخصوصاً من أطراف تضمر تحدياً لنظامه

وتخطط لإطاحته.

وبانتظار لحظة الإعلان عن نتائج التحقيق في العملية، كانت التسريبات السورية والإيرانية تنطوي على إشارات بالغة ليس للطرفين الإسرائيلي والأميركي، ولكن لأجهزة عربية، وخصوصاً السعودية والأردن، إضافة الى جهاز الأمن الوقائي في حكومة أبو زمان، والذي يديره محمد دحلان. إحدى التسريبات جاءت على لسان مستشار المرشد الأعلى للثورة الإيرانية والقائد السابق للحرس الثوري الإيراني رحيم صفوى في ٢١ فبراير الماضي حيث ألمح الى أن (إحدى الدول العربية ضالعة في ذلك)

صحيفة (معاريف) الإسرائيلية كتبت مقالاً بعنوان (للسعودية حساب مع مغنية)، إنطلاقاً من تصريحات صفوي، وقالت بأن (من الدول العربية التي سترغب في الدخول في هذه المغامرة، فان السعودية هي المشبوهة الفورية)، على أساس أن للرياض حساباً شخصياً مع مغنية، على خلفية تفجير الخبر في يونيو ١٩٩٦.

بيد أن التقارير الصحافية العربية التي لاحقت مسيرة التعاون السعودي الإسرائيلي بعد حرب تموز، تتحدث عن أمور تتجاوز حد الحساب الشخصي، وتصل إلى مستوى التخطيط الإستراتيجي، بهدف صنع واقع سياسي جديد في المنطقة تكون فيه الغلبة لمعسكر الإعتدال بالمواصفات الأميركية.

الكلام عن التعاون الاستخباري بين أجهزة أمنية عربية أردنية وسعودية مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأميركية بات مكشوفاً لقيادات المقاومة الفلسطينية في حماس والجهاد. فقد صرّح أحمد يوسف مستشار رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية في ١٧ فبراير الماضي بأن (أجهزة أمنية عربية أوصلت معلومات عن قادة حماس بدمشق لـإسرائيل وأميركا، شملت تحركاتهم وأماكن إقامتهم وأنواع سياراتهم). وأوضح بأن معلومات تفصيلية حصلت عليها أجهزة أمنية إسرائيلية وأميركية عن تحركات خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، ونائبه، موسى أبو مرزوق، وعدد آخر من القياديين، مشيراً إلى أن مشعل، أفلت من عدة محاولات إغتيال في الفترة الأخيرة.

في ٢٧ فبراير الماضي ذكرت مصادر سورية بأن التحقيق باغتيال مغنية وصل لنتائج مهمة، لكن النظام السوري قرّر التريث بالإعلان عن النتائج، لما بعد القمة العربية. وقالت المصادر لصحيفة (القدس العربي) الصادرة في لندن، أن نتائج التحقيقات تشير لتورط مخابرات عربية، سيتم الكشف عنها في مرحلة لاحقة. وأضافت المصادر أن مخابرات دول عربية نسّقت مع الموساد الإسرائيلي لاغتيال مغنية، كما اتهمت المصادر شخصيات لبنانية وفلسطينية بالتورط بالعملية. وفسرت مصادر عربية الإتهام السوري لدول عربية، في إشارة الى السعودية والأردن، بأنه تلويح بحملة تعتزم سوريا شنها ضدها التي تشهد العلاقات معها تدهوراً. وتتهم السعودية والأردن ومصر، سورية بعرقلة إنتخاب رئيس للبنان، وتهدّد بمقاطعة القمة العربية التي من المقرر أن تستضيفها دمشق في نهاية مارس الجاري إذا لم تسهل إنتخاب رئيس لبناني.

مصادر سياسية لبنانية ذكرت لـ (الحجاز) بأن إغتيال مغنية فجّر (صندوق باندورا) سعودي داخل الأراضي السورية، ما دفع بأجهزة الأمن السورية لتوسيع عملية التحقيق، فيما حصلت على معلومات خطيرة حول ضلوع السعودية والأردن ليس في اغتيال مغنية فحسب، بل في مخطط واسع يستهدف قلب نظام بشار الأسد، من خلال إحداث اختراقات متسلسلة في الجهازين الأمني والعسكري.

قرار السلطات السورية بتأجيل إعلان نتائج التحقيق كان مؤسساً على بعدين أمني وسياسي، حيث لم تقفل الأجهزة الأمنية السورية الملف الذي تم استبدال عنوانه من إغتيال مغنية، الذي تم استكماله عملياً، الى الإختراقات الأمنية الأجنبية والجهات المتورّطة.

أما البعد السياسي فيدور حول القدرة السورية على إستغلال نتائج التحقيق ضد الأطراف العربية المتورّطة، بنفس الطريقة التي تم فيها إستغلال ملف اغتيال رفيق الحريري ضد النظام السوري. مصادر صحافية سورية ذكرت بأن قرار عدم نشر نتائج التحقيق حول اغتيال مغنية، يعود الى أن القيادة السورية لا تريد إفساد إستثمارها السياسي، على قاعدة (إفشاء الأمر قبل أوانه مفسدة له)، خصوصاً وأن السعودية والأردن ومصر تضغط بورقة القمة العربية في دمشق من أجل إرغام الأخيرة على القبول بخيارها السياسي. ما لم تتوقّعه هذه الدول أن تنتقل ذات الورقة الى يد السوريين، من خلال تمرير بعض المعلومات التي حصلت عليها في عملية التحقيق إلى السعودية عن طريق عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدولة العربية في زيارته الأخيرة لدمشق في فبراير الماضي، ورئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. فتحت المعلومات المثيرة الطريق أمام لقاء متكي ـ الفيصل في مطار القاهرة، ثم لقاء رباعي ضم عمان وقطر وسوريا وإيران، ليؤول إلى تبدّل لافت في الموقف السعودي من المشاركة في قمة دمشق، بالتخلي عن إنجاز الإستحقاق الرئاسي في لبنان كشرط للمشاركة السعودية في القمة.

لاشك أن الدبلوماسية السورية نجحت الى حد كبير في تعطيل محاولة الثالوث المصري ـ السعودي ـ الأردني، ومن ثم محاولة أخرى عن طريق مجلس التعاون الخليجي لجهة اختطاف القرار العربي، بقبول غالبية الدول العربية على المشاركة في قمة دمشق، ما يجعل الموقف السعودي ناشزاً.

أسرار التحقيق أسقطت التهديد السعودي بمقاطعة قمة دمشق، والرهان الآن على قدرة آل سعود على (شراء) الصمت

أما على المستوى المهني للتحقيق والذي تشرف عليه المخابرات العسكرية السورية، فإن مصادر صحافية سورية أشارت الى أن جزءاً من المكونات التقنية التي استخدمت في التفجير، وبشكل خاص المواد الناسفة، تم إدخالها بواسطة حقيبة/حقائب ديبلوماسية تخصّ السفارة السعودية وتحديداً الملحق العسكري فيها. وأضافت المصادر بأن التحقيقات كشفت عن (وجود عمليات تمويل قام بها الملحق العسكري المشار إليه لصالح زعماء ووجهاء محليين سوريين في أكثر من منطقة ومحافظة سورية كجزء من عملية واسعة لشراء ذمم مواطنين سوريين وتجنيدهم لصالح استخبارات بلاده). وورد إسم نائب الرئيس الأسبق عبد الحليم خدام، الذي إستقبلته القيادة السعودية قبل عامين، وقد تحدثنا حينذاك عن مخطط لقلب نظام الحكم في سوريا يقوده عبد الحليم خدام بتمويل سعودي. ليس أمام الأمراء السعوديين في الوقت الرهان خيار للهروب من أسرار التحقيق، وتفكيرهم ينصّب حالياً على كيفية الخروج من استهدافهم الفردي في (ورطة جماعية)، وبات الإنشغال مكرّساً لشراء (الصمت) السوري.

عماد مغنية

هل تمزّقت سياسة الردع الحكومي

سياسة (التخويف) وأدوات (المقاومة)

يحي مفتي

(الخوف) وإمكانية النظام الأمني السعودي لتنفيذ سياسة (الردع) يكبّلان المجتمع السعودي، بنخبه وشارعه العام، ويمنعانه من الإنطلاق والمطالبة بحقوقه.

هناك إرث تاريخي يدعم سياسة التخويف وزرع الرعب الحكومي الذي تمارسه العائلة المالكة كأحد أهم أدواتها السياسية في (تدجين) الشارع المسعود. فالمذابح التي أقامها الجيش الوهابي لمّا تبرح الذاكرة بعد، ولازالت تتناقل بين الأجيال الجديدة، وما صنعه الوهابيون الذين خاضوا في دماء الأبرياء نساءً وأطفالاً وشيوخاً ورجال دين، سواء كان في مذابح الطائف أو تربة أو غيرهما من قرى الجنوب التي أحرق الكثير منها عن بكرة أبيها.. تلك الأفعال الشنيعة والدمويّة كانت المادة الخام التي تتكيء عليها العائلة المالكة في (تمديد) حالة النكوص والخوف لدى المواطن.

منذ تأسيسه، ظهر النظام السعودي بمظهر النظام الطاغي، النظام القامع، الذي يضرب بيد من حديد ولا يأبه بأحد، ولا مكانة أحد، بل ولا بتدخلات سياسية أو حقوقية من وراء الحدود.

إن سلطة الدولة السعودية قائمة على إثارة الرعب، وتحقيق الردع، ليس تجاه ممارسي الجرائم التي تصنّف بأنها (جنائية) بل تجاه المطالبين بالحقوق السياسية والمدنية للمواطنين. فأية مقاومة من هذا النوع، لا تلقّ إلا السلاح والرصاص.

رأينا ذلك بوضوح في تحركات الشيعة في المنطقة الشرقية عام ١٤٠٠ هـ، نوفمبر ١٩٧٩م، حيث استخدم الطيران وسلاح البحرية إضافة الى الحرس الوطني في قمع المواطنين هناك، الذين اعترضوا على سياسات التمييز الطائفي. وقد أدّى القمع الى إخماد حركة الشيعة الى حين على الأقل. ورأينا قبل هذا ما فعله السعوديون بثورة حامد بن رفادة في الحجاز، الى حد استخدام رأسه ككرة يتلاعب بها الصبيان بعد أن تم صلبه. ورأينا في الخمسينيات الميلادية الماضية كيف واجه الوهابيون وآل سعود انتفاضة منطقة الريث وجبل القهر في الجنوب من قتل وقصف بالطائرات وحرق للأخضر واليابس.

اليد الباطشة القامعة التي لا تعرف الحدود، كانت دائماً مصدر (الردع). لا أحد من المواطنين له حق في الإعتراض، ولا في المطالبة، ولا حتى في التماس الرأفة والعذر لمن يكونوا ضحيّة أدوات القمع الحكومي.

سياسة (التخويف) كانت الى وقت قريب سائدة، ولازالت بقاياها مسيطرة على فئات من المجتمع. يحدّثك البعض بأن (الحيطان لها آذان).. وأن جهاز المباحث موجود في كل مكان، الى حدّ تتصوّر معه وكأن جهاز المباحث لم يوجد له مثيل في التاريخ، فتتضخم قوته لدى فئات من المواطنين الى حد أنهم لا يتحدثون في الشأن السياسي حتى في منازلهم وبين أهليهم وأبنائهم وأصدقائهم.

بفعل سياسة التخويف والإرعاب المستمر، تتضخم قوّة السلطة في الأذهان، فلا تذكر أجهزة الدولة إلا باستخدام الرمزيات في التلفونات. فتسمع مفردات عن (زوار الفجر) تقلب فيها المفردات خشية من يتلصص على أجهزة الهاتف. وتنتقى الكلمات المعاكسة لتضليل المستمع على الطرف الآخر.

قوّة النظام تتعمد تركيز سمعته كباطش وظالم وجلاد وجبّار في صفوف فئات مسكونة بهواجس التاريخ الدموي لآل سعود ووهابيتهم.

> **بعد احتلال الكويت، رأى المواطنون النظام السعودي الجبّار على حقيقته كفأر صغير يستنجد بالمجندات الأميركيات لحمايته**

لكن الوضع تغيّر الى حدّ كبير اليوم.

صورة النظام المرعب انحطت، وهو يحاول ترقيعها بالمزيد من القمع والبطش، لتأكيدها في الأذهان، عبر الإعتقالات والإستدعاءات والتحقيقات، والمنع من السفر، والفصل من الوظائف وغيرها.

لكن الزمان فات فيما يبدو.

النظام الجبّار، رآه المواطنون على حقيقته كفأر صغير، حين اكتشفوا أن قوته العسكرية، وجيشه المخيف لا يستطيع أن يحمي الوطن، ولا حتى آل سعود أنفسهم، فجاوّوا بمجندات أميركيات لحمايته أبان احتلال العراق للكويت.

يومها اكتشف الناس وهماً كبيراً. فكل السنين الماضية هم خاملون خامدون على اعتبار أن النظام (قوة عظمى) فإذا بأدواته مجرد أرقام على ورق. وأن النظام المتدفق حيوية وعنفواناً، وجده المواطنون ميّتاً في الداخل: (ما دلّهم على موته إلا دابّة الأرض تأكل منسأته)!

منذ ذلك اليوم، انكسر جدار نفسي بانكشاف وهم القوة السعودي.

لقد عرف المواطنون حجم قوّة النظام بدون تضخيم. فزال قدرٌ كبير من مفعول سياسة الإرعاب والتخويف المعتمدة، وبدأ طوق الإرهاب الفكري والنفسي بالتفكك شيئاً فشيئاً من خلال حركة الشارع المتصاعدة في بداية التسعينيات، ثم بدأت الجرأة على النظام عبر عمليات عنف، وتصاعد الشعور الشعبي بضعف النظام بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١، وتكاثر دعوات الإصلاح، وانفجار العنف.

وازداد تفكك سلطة الرعب والتخويف بعوامل اقتصادية أيضاً.

فليس كل الناس مهتمون بالسياسة، وكانت شرائح كبيرة تحترم النظام لكونه يقدم (انجازاً) اقتصادياً. ولكن منذ منتصف الثمانينات الميلادية من القرن الماضي بدأت المصاعب الإقتصادية تترى، وبدأ الخلل يصيب كل أوجه خدمات الدولة الإجتماعية، وطاولت الأزمة الإقتصادية معاش المواطنين، وتوسعت رقعة العاطلين عن العمل، وزاد التضخم، وقد سبب هذا كلّه ازدراءً للنظام، وجرأة على نقده، ولو من الزاوية الإقتصادية، فصار المواطنون يطالبون بحقوقهم الإقتصادية والمعاشية والخدماتية، وأخذوا بالتساؤل عن مصير الثروة الطائلة، ومن الذي يسرقها وينهبها.

وهكذا أصبح الفشل الإقتصادي بوابة لتمزيق ستار الهيبة والإحترام لآل سعود ودولتهم، وبوابة أيضاً للمطالبة بالإصلاحات في المجالات كافة، والتي بدأت على شكل عرائض منذ بداية التسعينيات ولاتزال.

حين يسقط الإحترام، وتزول الهيبة، ينكسر أو يخف بالضرورة أثر سياسة السلطة السعودية في بث الرعب والخوف، الى حد أن أجهزة المباحث وجدت نفسها غير قادرة على اعتقال عشرات الألوف من المواطنين الذين انطلقت ألسنهم ضد آل سعود

ووزرائهم ومسؤوليهم.

هناك أيضاً عامل ثالث ساعد على تكسير مظلّة الخوف والإرعاب الحكومية، وبالتالي إسقاط سياسة الردع الإستباقي للسلطات الأمنية، وهو التطور التكنولوجي، خاصة في ميدان الإنترنت، والجوال، فقد كسرا كل المحرمات التي تحفظ لآل سعود هيبتهم، فصار من لا يجرؤ على الإنتقاص من آل سعود علناً، يقول ما يريده من وراء شاشة الكمبيوتر، أو ينشر ما يراه وما يأتيه عبر رسالة للجوال



(الموبايل). وصار تداول المواد والصور التي تطعن في العائلة المالكة غير محرم، كما صار بإمكان المواطنين الإطلاع على ما يكتبه العالم عن السعودية وعن العائلة المالكة، بحيث لم يعد هناك شيء يمكن إخفاؤه عن المواطنين أنفسهم.

أما العامل الرابع الذي قضى على أسطورة فرض الرعب والخوف على المواطنين، فهي الإنكشاف السياسي والأمني، إذ لاحظ المواطنون بأن نظام الحكم الذي يصور نفسه (مقتدراً) (متفضلاً على غيره) (داعماً للتضامن العربي والإسلامي) (مقاوماً للإستعمار) (محافظاً على المقدسات).. ما هو إلا نظام جبان، ومتواطئ، وجامد، وغير جدير بالأمانة. اكتشف المواطنون تواطؤ النظام مع الأميركيين في احتلال أفغانستان والعراق، والتآمر على القيادة الفلسطينية المنتخبة (حماس) وعلى كل فئة أو حزب مقاوم للأميركيين والإسرائيليين، كما اكتشف السعوديون حجم الإتصالات السعودية مع الإسرائيليين، خاصة تلك التي يقوم بها بندر.

وما أزعج المواطنين السعوديين ليس فقط انكشاف النظام سياسياً، بل في مقارنتهم إياه بالأنظمة الأخرى التي تعتبر منافسة مذهبياً أو سياسياً (إيران وسوريا). فحتى الطائفيين الوهابيين وهم تقليدياً من الداعمين لآل سعود، يشعرون بأن نظامهم السياسي غير قادر على المنافسة ولا يقوم بما يتوجب عليه القيام به (دينياً وسياسياً)، كما شعروا بخيبة أمل من أن منتجاتهم السياسية كالقاعدة تفقد الألق لصالح منافسين مذهبيين (حزب الله) أو سياسيين (حماس). زد على هذا فإن المقارنة بين النظام السعودي وما أنجزه لا يعدّ شيئاً ذا بال بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى، الأمر الذي جعلهم يشعرون بالدونيّة بعد أن كانوا يعتقدون (واهمين) بأن بلدهم هو الأقوى سياسياً، والأفضل اقتصادياً، فإذا بهم اليوم (يشحدون) وظائف لأبنائهم في دول الجوار الخليجي.

وهكذا صغر النظام في عين المواطنين، وتحوّل الإحترام الى احتقار داخلي، وأكفّ ترفع الى السماء بأن يخلص الله البلاد من فراعنة آل سعود!

فعل أقل: لماذا؟

لا يعني هذا أن قدرة النظام في القمع الداخلي صارت معطلة. فالذي حدث ـ من ناحية سيكولوجية ـ شديد الأثر على الجمهور السعودي. هذا الجمهور يعلم بأن النظام وإن لم يعد مخيفاً كثيراً، فإنه لازال يمسك بأدوات القمع والمال ويستخدمهما متى أراد. لكن الإستخدام للعنف صارت له كوابح بقدر لا بأس به.

فاعتقال الإصلاحيين وغيرهم، ومنع الصحفيين وطردهم، وإبعاد المعارضين عن وظائفهم، لم تعد مسألة مجهولة اليوم، فما يجري صار معلوماً في الداخل، وصار يقابل بالإعتراض الواضح، ولم تفلح وسائل آل سعود الدعائية التقليدية في إقناع المواطنين بأن الدولة لها الحق في الإعتقال متى تشاء، وأنها تستطيع أن تفعل ما تريد بناء على أية حجّة. وكما ظهر مراراً، فإن تفاصيل الإعتقالات يتم تناقلها، كما أن تفاصيل المحاكمات يتعرف عليها المواطنون، فيحكمون ويقدرون بأنفسهم حقيقة الجرم المدّعى، ومدى نزاهة القضاء، والدوافع السياسية للحكومة وأخطائها وتجاوزها لكل الحدود.

ثم إن القمع الحكومي يقابل أيضاً بانتقاد خارجي من منظمات حقوقية عربية وأجنبية، وصارت ممارسة السلطات الأمنية السعودية في دائرة الضوء، بل قد تقفز الى صدارة أخبار العالم مثلما حدث لقضية (فتاة القطيف). السعودية اليوم غير محصّنة أمام النقد الداخلي والخارجي، العربي أو الدولي، الحقوقي أو المدني. وبالتالي فإن الضغوط عليها كثيرة، وهي وإن لم تتجاوب كثيراً معها، إلا أنها تدرك بأن معاندتها ليست في صالحها، إذ أن ذلك يستدعي المزيد من الحديث عن انتهاكات آل سعود لحقوق المواطنين، ويزيد من تأجيج الشارع وإشغاله بما يجري على صعيد المعتقلات والسجون والدعوات المطالبة بالحقوق السياسية للمواطنين.

أي أن رفض الأمير نايف وزير الداخلية للدعوات الداخلية والخارجية بإطلاق سراح المعتقلين والإلتزام بالقانون الذي وضعه هو فيما يتعلق بحقوق المواطنين، وكذلك الإلتزام بما جاء في النظام الأساسي.. إن رفضه وعناده، يستهدف التأكيد بأن دولة آل سعود (قوية، غير مساومة، غير مهتمة بما يقال عنها خارجياً، ولا بالضغوط السياسية، ولا حتى بسمعتها في الخارج). وبمعنى آخر يستهدف إعادة تذكير المواطن بأن آل سعود لازالوا أقوياء، وأنهم إنما يقومون بهذا البطش فلهدف (ترميم) وسائل الردع المتكسرة والتي تحطم الكثير منها خلال العقدين الماضيين.

وبرغم هذه الكوابح: الإعلامية والحقوقية، لاتزال الحركة السياسية المطلبية والسلمية في المملكة ضعيفة، بالرغم من أن الشعور العام يدرك بأن آل سعود لا يستطيعون فعل ما يحلو لهم دائماً، ولا يستطيعون التنكر للضغوط الخارجية والداخلية، وأن قمعهم له حدود، أقلّ بكثير مما كان يحدث في السبعينيات والثمانينيات الميلادية الماضية.

هل هو الجبن الذي يجعل حركة النخبة السعودية ضعيفة للغاية؟

هل السرّ يكمن في أن النظام لازال يملك أوراق (معاش) تلك النخبة، فأصبحت تخاف على ما بيدها؟

هل السبب يعود الى أن النخبة ضعيفة على مستوى الشارع السعودي؟

أم أن السبب يعود الى أن تراث الحركة السياسية في المملكة ضعيف وقليل، وأنها حركة وليدة جديدة تحتاج الى زمن لكي تشب وتكبر؟

قد تكون كل هذه الأسباب وراء ضعف الحركة الشعبية المطالبة بالإصلاح.

انكسر جدار نفسي بانكشاف وهم القوة السعودي، وسقطت قوة النظام الردعية حين عرف المواطنون حجم قوّة آل سعود

ولكن هناك سبب آخر مهم: هناك نخب أساسية تقود الدولة ومنتفعة من الوضع الراهن، وهي لا تخشى النظام السعودي، ولا تحترمه، ولكنها مرتبطة معه بنظام مصالح لا يمكنها الفكاك عنه. هي تؤمن بما يؤمن به آل سعود من ديكتاتورية وقمع ورفض للإصلاح. لأن الإصلاح يعني تقاسم الثروة والسلطة، وهم لا يريدونه.

إن النخبة النجدية بالتحديد ليست ضد النظام، بل هي مصاهرة للنظام، داعمة له، لا خوفاً منه، وربما لا حباً فيه، ولكنه نظام يمثل مصالحها الضيقة الخاصة، وبالتالي فإن هناك سبباً في شلل النخبة السعودية لا يعود الى الخوف، وإنما الى (الطمع) والإستئثار.

يأتيك بالأخبار من لم تزوّد

السعودية التي لا تعرفونها

محمد قستي

تقديرات لمؤسسة بنكية أوروبية كشفت بأن هناك حسابات في جنيف لنحو ١٣٠٠ أمير سعودي وأميرة، يمتلك كل واحد منهم رصيداً يزيد على المليار دولار. بعضهم له أكثر من حساب، وبعض الحسابات تصل الى سبعة مليارات دولار فقط. ويقدر عدد الحسابات البنكية للأمراء في سويسرا بنحو ١٩٥٠ حساباً بنكياً. كما يقدّر مجموع الأرصدة بأقل من ٤ تريليون دولار فقط.

لن نتحدث عن حسابات ملكية وأميرية أخرى في دول ثانية، كالولايات المتحدة، ولندن، ومونت كارلو، وعدا الإستثمارات غير المسيّلة في المغرب وهي بالمليارات، وكذلك في غيرها.

هذا جواب للمواطنين والأجانب الذين يسألون: أين تذهب ثروات المملكة؟ ومن هو الذي يقوم بنهبها؟ وماذا يستفيد الناهبون من تحويلها الى الخارج بدل استثمارها في الداخل؟!

وهذا جواب على أسئلة مثل:

لماذا يعيش ٣٠٪ من السعوديين تحت خط الفقر، حسب الإحصاءات الرسمية عام ٢٠٠٤م؟ ولا بدّ أن العدد قد زاد بعد النهب المنظم فيما عرف بأزمة سوق الأسهم، وبعد اضمحلال الطبقة الوسطى.

ولماذا يعيش نحو ٧٠٪ من المواطنين السعوديين في بيوت مستأجرة؟.

ولماذا صار أكثر من ٦٠٪ من المدارس الحكومية عبارة عن بيوت مستأجرة؟

ولماذا يوجد في السعودية بطالة عن العمل مزمنة لم تستطع الدولة حلّها حتى اليوم، الى حد لجوء المواطنين زرافات ووحدانا، نساءً ورجالاً، للعمل كمدرسين في دول الخليج، وخاصة قطر والكويت؟

ولماذا صار على المواطن السعودي أن يدفع أكثر من أي مواطن خليجي آخر ضرائب وغيرها مقابل الخدمات الحكومية، وفي نفس الوقت هو الأقل بينهم جميعاً في الرواتب والحوافز؟

ولماذا يحتاج المواطن السعودي الإنتظار الى ما يصل الى عشرين عاماً ليحصل على قرض صغير يساعده في بناء منزل؟ ولماذا يحتاج الى عشر سنوات على الأقل ليوفر قيمة أرض، والى عشرين سنة لكي يبني عليها منزله؟!

الأسئلة كثيرة، وجوابها متعدد:

فأموال وأراض ونفط وامتيازات الدولة صارت نهباً للأمراء وحاشيتهم. وهؤلاء يصلون الى نحو ٤٠-٥٠ ألف شخص، بينهم أكثر من عشرين ألفاً من الأمراء والأميرات.

فالسلطة تأتي بالمال، والمال والأرض وما تحتها ـ حسب الرؤية الملكية السعودية ـ هي ملك لآل سعود. ولكن آل سعود، الذين يزعمون تملك الأرض والبشر حتّى، لا يستثمرون ما ينهبونه في المملكة، ولو فعلوا لكان وضع المواطن أفضل حالاً ـ ولو قليلاً ـ مما هو عليه اليوم. ولكن الأمراء، لا يريدون لشعبهم أن يعلم بحجم السرقات، وهم يتعاملون مع الدولة وكأنها (ذاهبة) وبالتالي فإنهم ـ وكما حدث أثناء الغزو العراقي للكويت ـ يستعدون لقدوم اليوم الأسود، فيرحلون الى المكان الذي تتوفر فيه أرصدتهم. عكس هذا نجده تقريباً في دولة مثل الإمارات، التي تقدم المحفزات للإستثمار في أراضيها، في حين أن آل سعود أنفسهم غير مقتنعين بالإستثمار في بلدهم، مما قد نهبوه منه، فكيف يستطيعون إقناع الآخرين؟!

وليت آل سعود، الذين ينهبون بلا حدود، قد جيّروا المال لخدمة أنفسهم، في غير زيادة المال. إذ هناك جوانب انسانية وسياسية وعلمية يمكنهم الإستثمار فيها والتبرع اليها خدمة لسمعتهم. ولكنهم لا يفكرون بهذه الطريقة، ولو فعلوا ما وصل حال المملكة وسمعتها الى الحضيض.

والسؤال: ماذا قدّم المال لسمعة المملكة؟

وماذا قدّم الحرمان الشريفان لها من سمعة؟ وكيف استثمرهما آل سعود؟

ما نشاهده علاقة متعاكسة غريبة. فكلما زاد إيراد الدولة، زاد فقر أبنائها. وكلما زاد ثراء الدولة (عملياً في حال استبعد النهب) انحطّت سمعة الدولة، كما هو الحال اليوم، سواء بين العرب أو المسلمين أو حتى دول العالم. أما الدين والحرمان الشريفان، فصارا الغطاء الشرعي لكل ممارسات الرذيلة التي يقوم بها الأمراء، حتى أن المرء ليعجب من المتناقضات التي تقفز الى ذهن كل أحد بمجرد ذكر إسم (السعودية).

فما إن يذكر الإسم، حتى يتوارد الى ذهنك أمران: فساد الأمراء، والدين.

وترى الصورة في الإعلام: إن أفسد إعلام عربي يموّله آل سعود في محطاتهم الفضائية، ومع هذا ستجد الى جانب ذلك إذاعة للقرآن الكريم! ومحطات دينية وكتب تدعو الى الوهابية.

وحين تذكر الدين في السعودية، يأتي الى ذهنك الحرمان الشريفان، والوهابية في تناقض عجيب. التسامح والأمان مقابل العنف الوهابي والتشدد والتنطع والإنغلاق!

وحين تستمع الى ملك أو أمير تسمع ألفاظ: الله، ورب العزة والجلال، والتوحيد وما أشبه. ومن يقول ذلك هم أفسد خلق الله وأكثرهم انحطاطاً في مسلكهم الشخصي: يعربدون ويزنون ولا يعرفون أين هي القبلة!

ناعمو الملمس: متآمرون حتى النخاع

كانت للسعودية سمعة ذات شأن، بناها في الأساس الملك فيصل. وقد تآكلت السمعة في عهد فهد شيئاً فشيئاً حتى مات، وجاء من بعده خلفه (خاصة ولي العهد سلطان) لتصبح السعودية اليوم في الحضيض.

المملكة قد تكون بنظر البعض: بئر الثراء، ولكن الكثير من العاملين ما إن يأتون الى المملكة حتى يكتشفوا بأن الموجود بئر خال من المياه.

بعضهم يعتقد أن السعودية معدن الإيمان والتقوى، لكثرة ما يسمع عن الدين والتدين في الدعاية السعودية، وحين يأتي هؤلاء، خاصة بالنسبة للحجاج، يكتشفون بأن (دين السعوديين خفيف) أو أنهم بالنسبة للمقيمين في السعودية (بلا دين)! وأن أمراء الزهد والتقوى، هم من أفسد

ما أنجبته البسيطة.
البعض حكم على السعوديين من الخارج، فيكفي ما يفعلونه في العواصم الأوروبية وحتى العربية والإسلامية، حيث وجدهم على دين ملوكهم من آل سعود.
والمملكة ـ ناعمة الملمس ـ تنقلب شيئاً فشيئاً حين الإقتراب منها.
البعض يعتقد بأن المملكة وبحكم احتضانها للحرمين الشريفين هي المدافع عن المسلمين، فإذا به يرى ابتعادها عن قضاياهم شيئاً فشيئاً، فلا تجد إلا بعض المزاعم، وبعض الفعل للتغطية على عدم الفعل نفسه، وكفّ الألسن. السعودية لا تريد أن تتحمّل المسؤولية المترتبة على وجود الأماكن المقدسة في أراضيها، فهي الى جانب استفادتها منها في شرعنة الحكم والتغطية على مفاسده، فإنها في نفس الوقت ترى أن وجود الحرمين يحمل آل سعود أعباءً غير قادرين على الإيفاء بها، أو لا يريدون الإيفاء بها.
في السابق لا تجد مشكلة إلا والسعودية في المقدمة متحركة لحلّها، من الباكستان الى أعماق أفريقيا، وفي المسائل العربية تجدها في المقدمة أيضاً. كان السعوديون يدركون بأن دورهم الوسيط (دور القاضي) لا يتم إلا من خلال عدم الإنحياز، والإمساك بالعصا من المنتصف في الغالب. ولكنهم تحوّلوا في عهد فهد الى دور (الخصم)، فخسروا دور (القاضي).. وبالتالي أصبح الإجماع على السعودية في مهب الريح، كما هو واضح اليوم.
السعودية التي تزعم أن سياستها الخارجية قائمة على (التضامن العربي) و (التضامن الإسلامي) تغيّرت كثيراً الى حدّ الإنقلاب. هي اليوم:
ـ ليست فاعلة في أية قضية عربية. لن تجد لها دوراً لا في الصومال، ولا في السودان، ولا في الصحراء الغربية، ولا في المشاكل بين المغرب والجزائر، ولن تجد لها دوراً ذي أهمية (إلا سلباً كما سنرى) في قضايا فلسطين أو لبنان أو العراق.
ـ وتخلت السعودية عن التضامن الإسلامي، فليس لها دور اليوم لا في أفغانستان ولا في الشيشان ولا في البوسنة ولا كوسوفو، ولا كشمير، ولا قضايا الأقليات الإسلامية: فطاني في تايلاند، ومورو في الفلبين، ولا غيرها من القضايا الإسلامية في القارة الأفريقية.
الأكثر من هذا، هو أن السعودية ـ وخاصة في عهد فهد فصاعداً ـ صارت متآمرة على الكثير من الأنظمة والأشخاص. نقول متآمرة بكل ما في الكلمة من معنى.
البعض لا يستطيع أن يصدّق أن السعودية تقوم بهذا الفعل أو ذاك، ودائماً ما يجابه المرء بأن الأمراء السعوديين مجرد أفراد بسطاء، غير موغلين في التآمر، ولا في الدم.
الحقيقة أن (البسيط) و (الساذج) هو من يعتقد ذلك.
السعودية تغيّرت، وتمارس كل أفعال الرذيلة السياسية من تحت الطاولة.
هناك قضايا واضحة: مثل دعم صدام حسين في حربه على إيران. هذه يعترف بها السعوديون ويفاخرون.
ولكن من يعلم أن السعودية كانت على علاقة عميقة مع إسرائيل منذ أواخر الثمانينيات الميلادية في القرن الماضي؟ علاقة استخباراتيه وعسكرية، بل وحتى علاقة صداقة بين أقطاب الدولتين، وعلاقات تجارية: (نذكر قصة الأمير سلطان بتجارة الألماس الإسرائيلي).
تلك العلاقة القديمة لم تتوضح بعض معالمها إلا مؤخراً في حرب تموز، وما تبعها من لقاءات الأمير بندر بن سلطان مع عدد من الرموز الصهيونية وفي مقدمتهم أولمرت، رئيس الوزراء، وبضيافة ملك الأردن.
لكن السعودية، وحسب وثيقة للخارجية الأميركية، خططت مع اسرائيل لإحداث انقلاب ضد الأسد (الأب) في بداية التسعينيات الميلادية، أي في الفترة التي كان فيها النظامان منخرطين في علاقة السمن مع العسل، وكانت القوات السورية قد عادت للتوّ من حربها دفاعاً عن الكويت والسعودية!
السعودية قبل هذا التاريخ، هي التي موّلت صفقة الكونترا الشهيرة، عبر بندر بن سلطان.
وهي عبر نفس الأمير موّلت وكانت جزءً من التخطيط في تفجير بئر العبد في الضاحية الجنوبية ببيروت والتي كان من المقدر لها قتل السيد محمد حسين فضل الله، فأودى التفجير بقتل نحو مائة شخص بريءن وجرح ما يزيد على المائتين.
والسعودية نفسها، هي التي مولت ودعمت انفصال اليمن الجنوبي مرة أخرى. وهذه معلومة ليست جديدة على أية حال. وكانت مستعدة لاستخدام طائراتها الحربية، لولا التدخل الأميركي، فجاءت بطيارين أجانب ليقودوا الطائرات كما يعترف بذلك بعض المقربين من الأمراء.
والسعودية هي التي خططت لاغتيال حسن الترابي.
والسعودية هي التي حثّت إسرائيل على الإستمرار في حربها ضد حزب الله في تموز ٢٠٠٦، كما هو معلوم.
وهي التي ساندت فتح الإسلام لإشعال حرب بين الشيعة والسنة، والتصدي لحزب الله، قبل أن ينقلب السحر على الساحر.
والسعودية هي التي موّلت عمليات القتل والإرهاب في العراق عبر ارسال عناصرها وأموالها وأفكارها الى هناك، فصار المقاتلون الوهابيون السعوديون في طليعة المجرمين القتلة.
والسعودية هي التي تخطط الان لإسقاط نظام بشار الأسد، كما شددت على ضرورة حصار العراق اقتصادياً في التسعينيات حتى وإن أدى الى قتل كل الشعب العراقي، كما كان يقول فهد.
وهي التي ساندت أميركا في حرب العراق من قواعدها العسكرية الشمالية.
والسعودية هي التي موّلت الدحلان للإنقلاب على حماس قبل عام، فكانت النتيجة معاكسة لما أرادوه.
والسعودية اليوم هي رأس الحربة لمحاربة حماس وحزب الله وسوريا وإيران، وهي التي تدفع بأميركا ـ عبر بندر ـ للقيام بعمل عسكري أميركي ضد إيران.
والسعودية هي التي تموّل أياد علاوي، وتستثمر مجاميع المهدويين في العراق، لإشعال الحرب الداخلية كما في أحداث الزركة، وكما كشفت عن ذلك التحقيقات.
والسعودية هي التي تحاول جرّ تركيا والباكستان وماليزيا وأندونيسيا للتصدّي للنفوذ (الشيعي الإيراني) وخلق فتنة سنية شيعية على مستوى العالم الإسلامي، تكون مصلحتها خدمة للسعودية وقتالاً بالنيابة عنها، فكان اجتماع باكستان قبل أكثر من عام من خطوة في تلك الطريق.
والسعودية ـ كما سيظهر ـ إضافة الى الأردن، قد نفذتا دوريهما في اغتيال عماد مغنية في دمشق.
والسعودية هي التي اختطفت المناضل ناصر السعيد وقتلته، ولا أحد يعرف قبره منذ نهاية ١٩٧٩. وهي التي حاولت مراراً قتل سعد الفقيه وغيره من المعارضين.
باختصار.. السعودية لم تعد تستنكف القيام بأي فعل سياسي واستخباراتي بشع، بالتعاون مع أميركا، وبالتنسيق مع إسرائيل.
في الحقيقة كان أكثرنا لا يدرك حجم العلاقة الإسرائيلية بالسعودية الى هذا الحد. كان من المعتقد أن هناك تعاوناً او اتصالاً استخباراتياً. أما اليوم فمن الواضح أن العلاقة وطيدة ولها رصيد تاريخي طويل.
هذه هي السعودية على حقيقتها. هذه هي دولة آل سعود: إنها مصدر كثير من الشرور. إنها تقاتل بالتآمر والمال والتعاون مع أميركا واسرائيل. تقاتل بدون جنود، لأنها لا تثق في جنودها، اللهم إلا متطرفي الوهابية منهم، الذين عادة ما يستخدمون كحطب في معاركهم.
ومن لا يصدّق الوقائع نقول له:
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزوّد!



الإزدواجية ركن في الإستراتيجية السعودية

السعودية ذات الوجهين

د. مي يماني

في ورقة بحثية للدكتورة مي يماني، الزميل الزائر لمركز سابان التابع لمعهد بروكينز في واشنطن، العاصمة، نشرت في فبراير ـ مارس من هذا العام، بعنوان (وجهان للسعودية)، تنطق الدكتورة يماني من حقيقة كون النظام السعودي المدعوم بالمال النفطي ورعاية الأماكن المقدّسة بدا في السنوات الأخيرة واحداً من أهم اللاعبين الدبلوماسيين والمبدعين الفاعلين في الشرق الأوسط. فقد كان الداعم الخفي الأساسي لقرار الولايات المتحدة بغزو العراق، وكذلك للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية تفاوضية شاملة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وخصوصاً تلك الجهود لكبح طموحات الهيمنة الإيرانية. في فبراير ٢٠٠٧، تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، رغم قصر عمرها، بعد لقاء مكة. وفي مارس ٢٠٠٧ إلتقى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بالملك عبد الله في الرياض، وفي أبريل من نفس العام عقدت قمة في الرياض لجهة إعادة تفعيل عملية السلام بين العرب والإسرائيليين من خلال مبادرة الملك عبد الله، حيث يدير السعوديون قناة مفاوضات خلفية مع العدو الموثوق، إسرائيل.

يبقى أن تدخّلات النظام المتخيّلة في الشؤون الخارجية تتعارض بصورة حادة مع هدوئها في مواجهة الإنقسامات العميقة في الداخل. فقد نظر الحكام السعوديون إلى البلاد، منذ نشأتها سنة ١٩٣٢، بوصفها زياً ثقافياً، كما ينظرون الى أنفسهم كحكّام على مجتمع محافظ. العائلة النجدية الحاكمة لأول حاكم سعودي، عبد العزيز آل سعود (١٨٧٦ ـ ١٩٥٣) أرادت أن تعرّف مع رعاياها، بما يخلق صورة عن أنفسهم باعتبارهم (آباء الشعب) الكرماء. ولكن هذه الصورة تخفي التنوع بل والإنقسام. فقد حافظت مناطق، وقبائل، ومذاهب السعودية على تنوّعها الثقافي، غير المعترف به من قبل النظام، وعوضاً عن ذلك قام بسلسلة محاولات في سياق الإندماج الوطني، وقد باءت جميعها بالفشل.

آل سعود منقسمون عبر نظرتين متقابلتين إزاء شكل الإندماج الوطني الذي يجب إعتماده. الأولى، النظرة الإدماجية العدوانية، والتي تقوم على إرغام كل السعوديين إعتناق المذهب الغالب، الوهابية السنية (القراءة الصارمة والحادة للإسلام والمشتّقة من تعاليم تيولوجي القرن الثامن عشر محمد إبن عبد الوهاب)، والملتصق بالقيم الوهابية الغالبة في منطقة نجد، مكان نشأة آل سعود. أما المقاربة الثانية، بحسب اليماني، فتتطلب إستراتيجية تعددية تنطلق من الإقرار بالتنوّع بين السنة وبين السنة والشيعة.

وصل الملك عبد الله الى العرش في ٢٠٠٥ بعد ولايته للعهد دامت عشر سنوات (كل الملوك الخمسة منذ ١٩٥٣ كانوا من أبناء عبد العزيز). يبدو أن الملك عبد الله يتبنى نظرة تعددية، ويفضّل إستيعاباً محدوداً وحذراً للمطالب الشعبية بشأن الإصلاح الإستيعابي، وقام بمحاولات متكررة لتوسعة التمثيل السياسي، مستعيداً سياسة الإدماج الوطني الناجحة بصورة مؤقتة للملك فيصل في الفترة ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥. فقد أقرّ الملك فيصل بالتنوع الثقافي والديني للبلاد، والذي يشمل بصورة كبيرة شيعة الأحساء في الشرق، وعسير في الجنوب الغربي، بامتداداتها القبلية في اليمن، وخصوصاً بين القبائل الإسماعيلية في نجران وجيزان، وأخيراً مملكة الحجاز، بعاصمتها مكة. فقد ضمّ سنة حجازيين حضريين من غير الوهابيين في مكة وجدة في الحكومة السعودية. وعلى أية حال، بعد اغتيال الملك فيصل من قبل عضو من عائلته، إبن إخيه، في ١٩٧٥، لكونه مبتدعاً، فإن سياسة التمييز على قاعدة المذهب، والقبيلة، والمنطقة، والجنس أصبح القانون اليوم. فقد أرسى آل سعود وشركاؤهم الوهابيون سياسة هيمنة كاملة على المجتمع عبر إحتكار سلطة الدولة.

وتستهدف إستراتيجية عبد الله تفكيك الضغط السياسي: لتقديم تنازلات كافية لإرضاء الفئات المخفضة والمقموعة في السعودية، وتخفيف الضغط من أجل الإصلاح. ويبدو أنه بصدد بناء تحالف سياسي مركزي مؤهّل للموائمة بين مطالب التنوّع والإنصهار السعودي.

الإصلاح وضد الإصلاح

محاولات الإصلاح بدت من خلال أشكال متنوعة من المقاومة، بما في ذلك إحباط تكتيكات من قبل أعضاء كبار من آل سعود. عبد الله، رأس أكبر عائلة مالكة في العالم، تضم ٢٢ ألف عضواً، يواجه ممانعة من قبل عشرات من إخوانه غير الأشقاء، وآلاف من أبناء عمومته، وأبناء إخوته، وخصوصاً من الأخوة السديريين، وأبناء عبد العزيز من زوجته المفضّلة، حصه بنت أحمد السديري. وما كان معروفاً سابقاً بـ (السديريين السبعة)، فمنذ موت فهد في أغسطس ٢٠٠٥، فقد تناقصوا الى ما يسمى (الثالوث): ولي العهد سلطان، وهو نفسه وزير الدفاع، والأمير نايف وزير الداخلية، والأمير سلمان، حاكم الرياض. وهناك أيضاً أعمال خلفية من قبل العلماء الوهابيين الرسميين، حيث يتعايشوا بحذر مع أمراء آل سعود، ويسيطرون على مجالات مختلفة من النفوذ.

مجلس الشورى المعيّن من الملك عاجز عن إصدار القوانين، أو مناقشة الميزانية، وسيبقى غير منتخب في المستقبل المنظور

وقد شكّل السعوديون المتعلّمون من كل زوايا البلاد تحالفاً للضغط من أجل الإصلاح في نهاية ٢٠٠١. وشملت هذه المطالب الحقوق السياسية والمدنية، والمساواة بين الجنسين، ومحاسبة الحكومة، وإجراءات لمكافحة الفساد، والتوزيع العادل لمصادر الدولة، وإنشاء المحكمة الدستورية العليا، ونظام قضائي مستقل، وفوق ذلك، تنظيم سلطة المؤسسة الدينية الوهابية، وجعلها متوافقة مع حكم

القانون.

رد فعل الدولة كان إنفصامياً. وبعد أن التقى عبد الله بالموقعّين على العريضة الإصلاحية في قصره بالرياض في ٢٢ يناير ٢٠٠٣، أقدم الأمير نايف، في وقت لاحق، على اعتقال ١١ من الرموز الإصلاحية وذلك في ١٦ مارس ٢٠٠٤. بقي ثلاثة منهم في المعتقل حتى عام ٢٠٠٥، حين أفرج عبد الله عنهم. مطلب الملكية الدستورية بوجه خاص أثار غضب نايف. أفرج عبد الله عن الإصلاحيين الليبراليين بعد أيام من وصوله العرش، ولكن أصواتهم وكذلك الإصلاحيين الآخرين بقوا مجمّدين عبر مصادرة جوازات سفرهم، ومنعهم من السفر والتصريحات العلنية وتدابير أخذتها المؤسسة الدينية الوهابية وشركائها الأمراء لكبح تطوّر المجتمع المدني بين الطبقى الوسطى المتعلّمة.

وفي بدايات ٢٠٠٧، كانت هناك توقعات واسعة بأن عبد الله سيعيد ترتيب السلطة التنفيذية، كخطوة متوقعة تعكس بصورة رمزية إعادة تعريف الدولة السعودية ومستقبلها. وكان هناك، أيضاً، أمل بتمثيل الجماعات المهمّشة، بما يشمل تعيين أول شيعي عضواً في الحكومة، وكذلك القيام بعمل ما ضد فساد الوزراء المعمّرين في الجهاز التنفيذي.

على أية حال، أعلن الملك في مارس بأن وقت التغيير لم يحن بعد، متمسّكاً بحكومة معطوبة.

عطالة السعودية تتجاوز الحكومة. ويبقى النظام القضائي، الذي يقوده منذ ١٩٨٣ الشيخ صالح اللحيدان، خاضعة بصورة كاملة تحت سلطة المؤسسة الدينية الوهابية. كل القضاة (أكثر من ٧٠٠ قاضياً)، ووزير العدل هو دائماً عضو رئيسي من التراتبية الوهابية. وتخضع المحاكم كل القرارات القضائية لتفسير ضيق وانتقائي للقرآن الكريم والسنة، محكوم بتفسير العلماء الوهابيين للفكر الإسلامي الوهابي والحنبلي الواسع. إصلاحات عبد الله غير البارعة واجهت ممانعة عنيدة ومؤثرة من قبل اللحيدان، الذي ما زال يحتفظ بعلاقات أساسية ومصلحية متبادلة مع الأمير نايف.

علاوة على ذلك، وبالرغم من الضغط المحلي، فإن الملك عبد الله لم يعيّن نائباً ثانياً كخليفة لولي العهد الأمير سلطان، كما جرت العادة بالنسبة للملوك السعوديين. ويبدو عبد الله غير قادر على تعيين غير سديري. ويبقى ولي العهد سلطان وزير الدفاع، وهو موقع متوازن داخل العائلة المالكة، أو تجاوز جيل قادم يختار منه خليفة لسلطان. ونتيجة ذلك، فإن الشعب السعودي لا يعرف من سيصبح ملكاً حين يغادر الحكام المعمّرون في النهاية المشهد. وفي البحث عن مصالحة لتسوية معضلة الوراثة، شكل عبد الله لجنة ملكية (هيئة البيعة). ولكن هذه اللجنة لا تملك سوى فرصة محدودة للبقاء في حال موت عبد الله قبل ولي العهد.

في غضون ذلك، فإن العلماء الوهابيين مسايرون بصورة مستمرة تماماً كما شأن حكام المملكة.

تسيطر المؤسسة الوهابية ليس على النظام القضائي فحسب، ولكن أيضاً على هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للإفتاء والدعوة والإرشاد، ووزارة الشؤون الإسلامية، والرئاسات العامة للإدارة الدولية للمساجد، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويشمل الأخير المطاعة، الذي يديره وزير في الدولة. ويسيطر الوهابيون أيضاً على التعليم الديني، والذي يشمل نصف المنهج الدراسي الرسمي، والجامعات الإسلامية في مكة والمدينة والرياض، ووزارة الحج، ووزارة الأوقاف. علاوة على ذلك، يمارس الوهابيون نفوذاً على وزارة المالية عبر السيطرة على الزكاة، ويسيطرون على المجلات، ومحطات الإذاعة ومواقع الإنترنت، كما يمارسون سلطة على العسكر عبر التنشئة الدينية.

ديمقراطية بوتمكين

الإصلاح في السعودية هو مصالحة غريبة وشاذة بين قوى متعارضة للأجنحة الرئيسية لآل سعود، وقوى المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية.

إن الإجماع، في ظل السلوكيات المتناقضة، يبدو مستحيلاً، وأن تشكيل أية سياسة متماسكة لتلبية حاجات الدولة يبدو غير قابل للتحقق. وتبقى نتيجة واحدة وهي: ديمقراطية هجينة.

فقد تم إجراء الإنتخابات البلدية في ٢٠٠٥، ولكن كانت جزئية، وبإدارة سيئة، وبلا نتيجة. ينسحب ذلك أيضاً على مجلس الشورى وهو بلا أسنان، ويتألف أكثر من ٥٠ بالمئة منه من الوهابيين، ويرأسه عالم وهابي. فمجلس الشورى المعيّن من الملك عاجز عن إصدار القوانين، أو مناقشة الميزانية، أو تخصيص المصادر والإنفاق العام، وسيبقى غير منتخب في المستقبل المنظور. وقد أكّد سلطان ذلك القرار في ٢٠٠٥ لوضع حد للنقاشات التي بدأها الإصلاحيون الليبراليون بهذا الصدد، حول إمكانية مجلس شورى منتخب، مجادلاً بأن السعودية ليست جاهزة لبرلمان منتخب لأن المصوّتين قد ينتخبون مرشّحين أميّين وغير مؤهّلين.

دشّن عبد الله إطاراً دستورياً مماثلاً وهو (الحوار الوطني) في ٢٠٠٣. وقد تمت دعوة الوهابيين السلفيين، والشيعة، والاسماعيليين والصوفيين جميعاً في صالون واحدة للقاء متلفز وطلبت منهم الحوار. وعلى أية حال، فإن المؤسسة الوهابية لم تضفِ شرعية على الحوار الوطني، ولم تحدث تغييراً في الحياة اليومية. وفي واقع الأمر، لا يزال الشيعة عاجزين عن الإدلاء بشهادتهم في المحكمة، أو يمارسوا مهنة الجزارة (حيث أن اللحم الذي يقطعه الشيعي ليس حلالاً)، أو أن يتزوج من سنيّة، وكلها محظورات عمّقت الحواجز الإجتماعية.

وعلى أية حال، وبالرغم من غياب أية إجراءات عملية، كانت هناك ميزة إصلاحية للحوار تشجّع عملية بناء الثقة الشكلية التي أفضت إلى مبادرات غير رسمية من قبل الناس الذين لم يتحدّثوا مع بعض من قبل (أو في الواقع لم يروا ذلك ممكناً). وما يعكس رغبة حقيقية لحوار غير خاضع لكوابح السلطة، هناك الآن فائض كبير من منابر الانترنت للشيعة والوهابية ـ السلفية، ومشاركين سنة آخرين، وبالرغم من أن بعض المواقع ذات الطبيعة الليبرالية قد تم إقفالها.

وبالمثل، فإن الصحف تشتمل بصورة كبيرة على مناظرات بشأن القضايا الوطنية والدولية. وفي الواقع، أسّست الحكومة أول نقابة للصحافيين في ٢٠٠٤، وتشمل صحافيتين من بين الهيئة الإدارية للنقابة المؤلّفة من تسعة اعضاء. رغم ذلك، فإن حرية التعبير تبقى محدودة بدرجة ضيقة، حيث يخضع الصحافيون الذين يتجاوزون الخطوط الحمراء المفروضة على الرقابة لحزمة متزايدة من العقوبات، وتشمل الطرد والتهديد بالجلد (وحتى الموت). وقد تمت مواجهة بعض المفكرين البارزين بهذه التهديدات مثل حمزة المزيني، ومنصور النقيدان، وتركي الحمد.

إن مقاربة النظام لحقوق الإنسان كانت نفاقية كذلك. في ٢٠٠٤، صادقت الحكومة على تأسيس منظمة أهلية سعودية لحقوق الإنسان. وبالرغم من زيارة السجون وإثارة القلق بشأن معاملة أفضل وتمثيل السجناء، فإن العاملين في اللجنة يتحاشون التورّط في قضايا مثل حرية التعبير والإعتقال السياسي. ومن اللافت أن هيئة حكومية أخرى، وهي لجنة حقوق الإنسان السعودية، الذي يعيّن الملك أعضاءها، تأسست سنة ٢٠٠٥ وتسلّط الضوء على تطبيق التعاليم الإسلامية. وبدلاً من مناصرة الإصلاح، فإن الغرض الرئيسي لكل من المنظمتين، كما يبدو، هو إسدال ستار على سجّل الدولة في مجال حقوق الإنسان الذي يعتبر متدنياً على المستوى الدولي.

وهن الإسلام النفطي

أصبحت الإصلاحات بالغة الصعوبة بسبب تسييس الهويات الإثنية والقبلية والمذهبية في مواجهة المستويات المتزايدة من الإقصاء، والقمع خلال العقود الثلاثة منذ موت الملك فيصل. القمع من الأعلى، المتزامن مع سقوط أسعار النفط،

أصبحت الوهابية السعودية مدمنة على النفط، وآل سعود صدّروا العقيدة الوهابية عبر العالم، وبقيت الدولة السعودية متماسكة

وتفاوتات في توزيع المصادر، والإنقسامات الإجتماعية الحادة والقاسية، فيما الفساد المؤسسي للعقدين الماضيين، وخصوصاً خلال عهد الملك فهد، كان متجّذراً بصورة عميقة بحيث جعل من أسعار النفط العالية حالياً غير كافية لدعم الإصلاح.

على النقيض من ذلك، فإن السعوديين يصفون ذلك (كلما تزايد المال تزايد الفساد). أصبحت الوهابية السعودية مدمنة على النفط، وأن قوتها تعتمد على اسعار النفط. ففي ظل أسعار النفط المرتفعة، فإن آل سعود، خدّام الأماكن المقدّسة، صدّروا العقيدة الوهابية عبر العالم، وبقيت الدولة السعودية متماسكة وقويّة. ولكن حين تسقط الأسعار مرة أخرى، فإن السعودية ستواجه تحدّيات دراماتيكية. النزواعات الإنفصالية الضامرة باقية، وتفرّض تهديداً للوحدة الوطنية السعودية والوحدة الترابية.

إن قرار المحافظة على تركيبة الدولة الجامدة في ركودها تعكس الضغط على الحكومة للمحافظة على شكل الإنسجام، متجاهلة التنوّع الحقيقي للبلاد لصالح الإعتماد المستمر على الوراثة، القوة، والقمع. ولكن النموذج الوراثي التقليدي هزيل الى حد كبير ليس بسبب عدم اليقين المتأصل الذي يرمز إليه إعتمادها على مداخيل النفط، ولكنه أيضاً عائد الى الإنفجار السكاني والحاجة الملحة لتخفيض حجم البطالة. يبلغ سكان المملكة حالياً أكثر من ٢٢ مليون (ويشمل المهاجرين)، فيما يشكّل ٥٠ بالمئة من السعوديين تحت سن ١٥.

المجال الملكي هو الآخر يتمدد بوتيرة متسارعة، وبمقارنة الأمراء الى العامة، هناك أمير واحد الى ألف من العامة (بالمقارنة مع واحد الى ٥ ملايين، على سبيل المثال، في المملكة المتحدة). وهذا يضاعف التحدي في إدارة الإمتيازات الأميرية، والمرتّبات، والطلبات على الوظائف. على سبيل المثال، فإن الإمتيازات الملكية تشمل وظائف مدى الحياة، والهيمنة على الخدمة المدنية، والتي تمكّن الأمراء من الفوز بالعقود والحصول على عمولات علاوة على مرتباتهم. ويتنافس الأمراء أيضاً، وخصوصاً الكبار منهم، ضد التجار المحليين حول العقود.

إرتفاع أسعار البترول هو حل مؤقّت فحسب، لجهة تسدير (نسبة الى الجناح السديري) الدولة وتركيز السلطة الوراثية. لتحقيق ذلك، فإن العولمة والحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية كانت مصدر ضغط متوازٍ لتمديد نطاق إقتصاد السوق الحرة وفصل السلطتين السياسية والإقتصادية. على أية حال، فإن المطالب من اجل توزيع متكافىء للثروة من خارج النظام الوراثي الملكي يستمر ليلتقي مع القوة والقمع.

مطالب حقوق الإنسان والتوزيع المتعادل للثروة تعتبر بالغة الأهمية خصوصاً بالنسبة للشيعة السعوديين، الذين يشكّلون غالبية المناطق الغنيّة بالنفط في البلاد. فما لم تحقق مطالبهم، فإنهم قد يميلون إلى دولة خاصة بهم، بما ينتج عنه سيطرة شيعية على مصادر النفط. حتى اللحظة، فإن الشيعة راضون بالإعتماد على الحوار لتحقيق طموحاتهم.

تعتبر المجموعات الأخرى الحوار مع النظام عقيماً. وفي ٢٧ أبريل ٢٠٠٧، أعلنت وزارة الداخلية إعتقال ١٧٢ إرهابياً كانوا يخططون لمهاجمة مبانٍ حكومية ومنشئات نفطية، وربما يكون التهديد الأشد خطورة بالنسبة للنظام السعودي منذ عقود. في الواقع، قد يكون المخطط محاولة إنقلابية، حيث أن ٦١ من المعتقلين يعتقد بأنهم على صلة بالجهاز العسكري، ويشمل كولونيلات وجنرالات (وهي حقيقة لم يتم ذكرها بصورة مباشرة في التصريحات الرسمية). وكان من بين المعتقلين طيارون سعوديون الذين تدرّبوا في الخارج، وكانوا يخططون للسيطرة على قواعد عسكرية وخصوصاً القاعدة الجوية في الظهران. تستثني القوات المسلّحة السعودية، وخصوصاً القوة الجوية، الشيعة فيما تم إبقاء عدد الحجازيين الى الحد الأدنى منذ حادثة جهيمان سنة ١٩٧٩ في مكة. ولكن الحادث الأمني الأخير يكشف عن أن النظام السعودي يواجه تهديدات ليس من قبل المجموعات الصغيرة، ولكن أيضاً من داخله.

في الوقت الراهن، على الأقل، فإن مثل هذه الحوادث قد تقوّي موقع المؤسسة الدينية الوهابية، وهي واحدة من القوة القمعية الأساسية. في مايو ٢٠٠٧، بدأ المطاوعة بهجوم عنيف، وشنّ الغارات على البيوت، وإحتجاز أفراد لعدة أيام، وتعذيب بعضهم وضرب آخرين حتى الموت. آل سعود غير قادرين على وقف العنف الذي تشرف عليه الدولة، والذي ينظر إليه كثير من السعوديين على أنه شكل من الإرهاب الرسمي.

وفي رد فعل على المطالب المتجددة من قبل المختّصين السعوديين لجلب المطاوعة إلى العدالة، فإن الأمير نايف دافع عنهم، مدرجاً مهمتهم في الحرب ضد الإرهاب.

وبالرغم من جهود المتشدّدين، فإن النظام الإجتماعي والسياسي يبدو، في كل الأحوال، متهاوياً بالإنكشاف على العالم الخارجي من خلال السفر، والتلفزيون الفضائي والإنترنت والذي زاد من المطلب الشعبي بشأن الحقوق السياسية، بما يشمل التمثيل السياسي والذي جحدته تاريخياً أبوية الدولة.

وإذ لا يمكن إغلاق حدود المملكة أمام الأفكار، أو الاستقواء ضد رغبة التغيير، حيث يشاهد الناس بحماسة عالية قناة الجزيرة (المحظورة رسمياً في السعودية حتى وقت قريب)، حيث أنها تبث تقارير حول النقاشات الديمقراطية في البلدان المجاورة: البحرين، الكويت، قطر، وعمان. كانت إستراتيجية النظام السعودي المجادلة بأن البلدان الأخرى مختلفة، لأنها لا تضم مكة والمدينة، وأن الإصلاح يجب أن يضبط بصورة حذرة ليتوافق مع اللمسة الفريدة والمسؤولية الخاصة برعاية الأماكن المقدّسة. على أية حال، فإن العولمة لم تعترف بالقداسة الإنتقائية ولها تأثير مدمّر على تعريف المملكة للتقليد والدين.

تهديد الشيعة

بالمقارنة مع الوارثين المحبطين للحلم القومي العربي السني الذي جسّده جمال عبد الناصر في مصر، وصدام حسين في العراق، وحافظ الأسد في سوريا، فإن السعودية تعتبر إقليم النظام الأكثر إعتدالاً. فقد باتت الرياض متحمّسة بصورة أكبر لتطوير هذه الصورة من الإعتدال في مواجهة (الهلال الشيعي) الذي تقوده إيران، وهو مصطلح أفصح عنه أول مرة الملك عبد الله الأردني في ٢٠٠٥، بعد سقوط نظام صدام السني، بالرغم من أنه كان ببساطة يعبر عن صدى قلق جاره السعودي.

المحافظة على تركيبة الدولة الجامدة يعكس الضغط على تجاهل التنوّع الدخلي لصالح الإعتماد المستمر على الوراثة، القوة، والقمع

تهديد الشيعة كان أيديولوجياً بصورة رئيسية، فيما يعتبر المذهب الوهابي، الذي تستمد منه الدولة السعودية مشروعيتها، أقلية في البلاد. وعليه فإن الإحياء الشيعي يهدد بفضح تآكل المشروعية، والفجوة المتزايدة بين الحكام الوهابيين السنة وشعبهم. يقرّ الحكام السنة العرب المعمّرون بأن بروز قوى شيعية حظي بافتتان الشباب العرب، الذين انجذبوا للجيل الصاعد من القادة مثل أحمدي نجاد، وحسن نصر الله، قائد حزب الله.

فهؤلاء القاعدة الشيعة الشباب يملكون القدرة والحيوية لتعبئة الشارع العربي، بمن فيهم السعوديين بصرف النظر عن المذهب.

لقد حذّر سفر الحوالي، العالم الوهابي السعودي البارز، المسلمين في المنطقة للخطر الداهم المتمثل في (القوس الرافضي) سنة ١٩٩١، عقب انتفاضة الشيعة في جنوب العراق. الرافضة، وهو المصطلح السلفي ـ الوهابي للشيعة، يصنّفون في خانة الهراطقة والمرتّدين. في الرؤية العالمية لـ (القوس)، فإن الشيعة في أفغانستان وباكستان، وكذلك العلويين في تركيا وسوريا، يدرجون في خانة الشيعة في جنوب العراق ولبنان. خشي الحوالي من القوة الأيديولوجية هذه بما قد يؤثر على الشيعة في الخليج، وخصوصاً في السعودية، وأن التشيع قد يغمر المجال السني.

وفيما يضطلع عبد الله بدور قيادي وحيوي في شؤون المنطقة المضطربة ويستعمل لهجة (الحرب على الإرهاب) لوضع دوامة غير مذهبية في مبادراته

المختلفة لاحتواء شيعة إيران، فإنه غير قادر على تضييق العجز الديمقراطي الحاد للسعودية بالمقارنة مع جيرانها وخصوصاً فيما يرتبط بالسياسة الاستيعابية للسكان الشيعة، الذين يمثلون ٧٥ بالمئة من المناطق الشرقية الغنية بالنفط في السعودية.

إلتقى عبد الله بأحمدي نجاد ولكن تلك الصور المطمئنة كانت من المستحيل أن تحدث تغييراً في الداخل، حيث أن عبور حاجز الإنقسام المذهبي لن يكون مقبولاً.

عبد الله غير قادر على وقف القناة الفضائية الوهابية (المجد)، التي تبث من الإمارات العربية المتحدة والتي توصم الشيعة بـ (المبتدعة)، أو حتى المئات من المواقع الوهابية على شبكة الإنترنت والتي تنادي الى إزالة شاملة للشيعة (التوجيه الديني يفيد بأن قتل المسلم الشيعي يضاعف الأجر، ويكافىء عليه في الجنة، بأكثر من قتل المسيحي أو اليهودي).

باختصار، فإن مشكلة عبد الله ليست مع أحمدي نجاد أو نصر الله، ولكن مع الوهابيين في الداخل. إن تمذهب الشيعة يقدّمه آل سعود بوصفه تهديداً إقليمياً، ولكن نموذج الإسلام لدى آل سعود هو مصدر تهديد أكبر وأعظم للمملكة، وللمنطقة، وللعالم.

إنبعاث السياسة الخارجية

بالنظر الى الإنقسامات الداخلية، فإن طاقة الدبلوماسية الخارجية للمملكة هي مثيرة للإنتباه. فقد باتت لدى عبد الله يد مطلقة لتطوير تحالفات في السياسة الخارجية، والتي يستعملها إلى حد لم يكن يُرَى منذ عهد الملك فيصل. في الواقع، بات ينظر الى الملك عبد الله على أنه قائد معتدلي المنطقة، جنباً إلى جنب الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله الثاني.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن هؤلاء القادة جاءو ليمثّلوا ثالوث الشرق الأوسط، حيث يضطلع مبارك وعبد الله الثاني دور المعتدلين الثابتين، فيما ينظّم الملك عبد الله بصورة فاعلة جبهة مقاومة سنيّة إقليمية في مقابل إيران الشيعية.

كان ذلك كله واضحاً بدرجة كبيرة بالنظر الى، عقب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ٢٠٠١، أن المملكة عانت من سلسلة صدمات لمكانتها. فمن جهة، أصبحت تعرّف بالتطرف الإسلامي والإرهاب، ومن جهة ثانية فإنه حليفها وحاميها، وقد أسقطت الولايات المتحدة طالبان وصدام حسين ـ وكلاهما نظامان سنيّان وهما درعان ضد إيران. وفي المحصلة، في الفترة ما بين ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦، تركت المملكة بمفردها في البرد، وكانت السياسة الخارجية السعودية قد وضعت في حالة تجمّد، وعكست عجزها عن القرار بخصوص العراق، ودورها المتردد في لبنان، وعجزها عن لعب دور في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ولكن بقدر الفوضى التي تغمر الشرق الأوسط، هناك قدر مماثل من الفرص بالنسبة للسعودية لتأكيد موقعها. ومع استقواء الشيعة في العراق، وصعود حزب الله في لبنان، وبروز حماس في فلسطين، وجميع هؤلاء أفادوا من الدعم السياسي والمالي الإيراني، رأى الحكام السعوديون فرصة لمشروع دبلوماسي.

وفيما تتراجع السياسة الخارجية الأميركية عن (الحرب على الإرهاب)، بالنظر الى هدفها الباسق لنشر الديمقراطية في الشرق الوسط، الى تركيزها التقليدي على دعم الأنظمة المعتدلة في المنطقة بهدف المحافظة على النظام والإستقرار، فإن السعودية تبرز كقلعة إستراتيجية للعالم الإسلامي.

إن إستعمال المملكة لمكة كأداة في سياستها الخارجية منذ ٢٠٠٦ قد عزّزت موقعها: المدينة ـ مكة هي الرمز غير المتوفر لخصومها الكامنين، بمن فيها ليس إيران الشيعية، ولكن أيضاً الدول العربية السنيّة الرئيسية مثل مصر والأردن.

يضاف إلى ما سبق، أن القلق الرئيسي لدى السعودية هو احتواء (تهديد الشيعة) الإيراني، وبروز (الهلال الشيعي) الذي يمتد من إيران الى لبنان، منسجماً، أي الإحتواء السعودي، مع المصالح الأميركية. فقد دعمت الرياض حكومة فؤاد السنيورة اللبنانية سياسياً ومالياً في مسعى لإضعاف القوى الحليفة لسوريا وإيران، وخصوصاً حزب الله. وقدّمت السعودية أيضاً دعماً ضمنياً لإسرائيل في حربها ضد حزب الله في ٢٠٠٦، من خلال إدانة نصر الله، وهي أول دولة عربية تقوم بذلك.

وبالنظر إلى التحالف الداخلي لآل سعود مع المتشددين الوهابيين، فإن الرؤية المعلنة للسعودية لمنطقة هدأت بفعل (سلام المعتدلين) تفتقر للمصداقية. ومن خلال تعميم الإعتقاد بأن الشيعة يفرضون التهديد الأخطر على استقرار الشرق الأوسط، فإن النظام نجح في تبديد الفكرة، التي ولدت من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بأن المقاتلين السنة الوهابيين هم المشكلة الحقيقية. وبالرغم من أن القاعدة وجماعات سنيّة أخرى يمثّلون تهديداً حقيقياً للمملكة وكذلك للمنطقة، فإن الحكام السعوديين طردوا الإرهابيين الذين صنعوهم كرجال ملتحين، مختفين في كهوف رطبة.

كانت هذه المناورة السياسية ناجحة جزئياً بسبب جرح أميركا الذي لم تتشافى منه، والذي سبّبته ثورة آية الله الخميني الإسلامية سنة ١٩٧٩.

ثمة إنسجام بين القلق الرئيسي لدى السعودية و المصالح الأميركية في إيران، وكذلك تصنيف إيران الولايات المتحدة (الشيطان الأكبر). في غضون ذلك، فإن وصول أحمدي نجاد الى السلطة متزامناً مع لهجة طنّانة حول إزالة إسرائيل من الخارطة، أعطت الحكّام السعوديين فرصة لأن يصبحوا معتدلين مثاليين، وأن يستضيفوا قمم السلام وحتى مصافحة أحمد نجاد في سبيل السيطرة عليه.

أكثر من ذلك، فإن البرنامج النووي الإيراني قدّم رمزاً قوياً لتنامي تهديد الشيعة. نتيجة واحدة يمكن أن تكون هي سباق التسلح الإقليمي، حيث تبحث السعودية ومصر ودول عربية سنية أخرى، مدعومة بواسطة الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة من الولايات المتحدة، لموازنة النفوذ الشيعي الإيراني.

النظام السعودي، الذي يواجه عبء تحديات وتهديدات محلية، إعتنق أجندة سياسة خارجية واضحة وصارمة. فالنخبة الحاكمة في المملكة حصلت على راحة نفسية من السعر المرتفع للبترول، والذي استعملته لدعم ثقافتها حيث ناضلت للتغلب على جرح ١١ سبتمبر وإعادة بناء علاقاتها مع الولايات المتحدة. وباستعادة أصداء مبدأ نيكسون، فإن واشنطن، المكبّلة في العراق والعاجزة أو التي لا تريد أن تسلّط الضوء على النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، كانت سعيدة جداً في أن تدع السعودية تطبق إستراتيجيتها في الدبلوماسية الإقليمية. وزارة الشؤون الخارجية في الرياض، وبطريقة صغيرة، ملأت الفراغ الدبلوماسي فيما أفرغت وزارة الخارجية الأميركية طاقتها في بغداد. وهذا يفرض مخاطراً لكل من واشنطن والرياض، مشابهة لتلك التي واجهها شاه إيران، باستعمال الجولات الإقليمية لنفي المشكلات السياسية المحلية العميقة، التي برزت وجهاً لوجه في ١٩٧٩.

إمتلاك النفط ورعاية الأماكن المقدّسة لا تقدّم أساساً لأمن حقيقي طويل المدى، بل يجعل الضعف أشد سوءً

إمتلاك النفط ورعاية الأماكن المقدّسة لا تقدّم أساساً لأمن حقيقي طويل المدى. على العكس من ذلك، فإن الاعتماد المستمر على هذه المصادر لتفادي تشخيص التحديات المحلية سيجعل الضعف الخارجي للسعودي أشد سوءً. وإذا ما أراد النظام التقليل من شأن التهديد الذي تراه من الشيعة في إيران، والعراق، ولبنان، فإن الفصل الأشد حساسية ليس إنشاء تحالف مناهض للشيعة مع الولايات المتحدة واسرائيل. وبدل ذلك، فإن من الحكمة تحسين الظروف الإجتماعية والسياسية للشيعة في الداخل. وهذا يتطلب مواجهة المؤسسة الدينية الوهابية لاحقاً. ويكمن الخطر في أن ذلك قد يقوّض بصورة قاتلة أحد أعمدة حكم آل سعود. ويواجه النظام بخيار لا يحسد عليه. فالملك عبد الله يقدر على السير بصورة صارمة في طريق التفكيك السياسي، وحتى اللبرلة، بمنح السكان السعوديين حرية تعبير أكبر والتأثير على الحكومة. وهذا بالتأكيد سيجعل الشعب بجانبه. ولكن يبدو أن النظام مقدّر له الميل نحو الجمود المستمر، منشغلاً في دبلوماسية إقليمية رمزية كبيرة على أمل أن تهبها مصداقية في الداخل.

ليست مزحة..
مسابقة للأفلام السينمائية في السعودية

من المقرر أن تشهد السعودية في مايو المقبل مسابقة للأفلام السينمائية، بحضور عدد من النقاد السينمائيين من مختلف أنحاء المنطقة. وسيناقش هؤلاء بعض الأفلام والنتاجات ووضع صناعة السينما في المنطقة.

أحمد الملا

السعودية الذي ستنظّم أول مسابقة للأفلام السينمائية لم تكن مزحة أو حتى كذبة إبريل مؤجّلة، بالرغم من أن السعودية لا تزال تحظر بصورة رسمية دور السينما على أراضيها. صحيفة (آراب نيوز) السعودية ذكرت في التاسع عشر من فبراير الماضي، بأن المسابقة التي يفترض أن تصبح (تظاهرة سنوية)، ستبدأ في العشرين من مايو المقبل، وينظّمها النادي الأدبي في الدمام شرقي البلاد، بالتعاون مع الجمعية السعودية للفنون والثقافة.

ونقلت الصحيفة عن عضو مجلس إدارة نادي الدمام الأدبي، الأديب أحمد الملا، قوله إن المسابقة ستشارك فيها أفلام متنوعة من السعودية ومن دول عربية أخرى.

تجدر الإشارة الى أن عرض الأفلام السينمائية مقتصر على صالات مغلقة في المناطق السكنية الخاصة بالموظفين الأجانب، وخصوصاً الأميركيين العاملين في شركات البترول والقواعد العسكرية، وخصوصاً في شركة أرامكو والقواعد الجوية في الظهران وتبوك.

وكان يسمح في الماضي في السعودية بعرض الأفلام في نواد خاصة، إلى أن مُنعت كل أشكال العروض السينمائية في مطلع الثمانينيات، إذ عُدّت منافية لأحكام الشريعة الإسلامية.

المال السعودي يغزو الجامعات الأميركية

كان ولا يزال المال السعودي يتدفق في مسارب عديدة، ويغدق على السياسيين وقادة الأحزاب والميليشيات، وعلى علماء الدين، ورجال الفكر والثقافة والصحافة في الشرق والغرب، ويعطّل القرارات، ويفسد الأنظمة السياسية، ويوجّه مسار اتجاهات الرأي العام. وحتى الحملات الإنتخابية التي جرت وتجري في الغرب (بريطانيا فرنسا إيطاليا) والولايات المتحدة كان فيها المال السعودي عاملاً فاعلاً في تحديد الفائزين. بكلمة، بات هذا المال يتسلل إلى كل الإتجاهات، وآثاره واضحة ومعلومة لكل من أصابه ضرره.

الوليد بن طلال: شراء أساتذة الجامعات

المال السعودي الذي يغدق على المؤسسات الأكاديمية في الغرب ليس سراً، وقد كشفت عنه تقارير صحافية متواترة. جامعات أكسفورد، سوربون، هارفرد وبقية الجامعات الكبرى ومعاهد الدراسات والمراكز البحثية المشهورة في الغرب تعرّضت في سنوات ماضية لعمليات تسميم من المال السعودي. اليوم، تضاف الى القائمة جامعة أميركية عريقة وهي جامعة جورج تاون.

في الثامن عشر من فبراير الماضي، طالب عضو في الكونغرس الأمريكي جامعة جورج تاون بتفسير كيفية إنفاق منحة مالية مقدمة من أمير سعودي للجامعة بقيمة ٢٠ مليون دولار. ووجه النائب الجمهوري عن فرجينيا، فرانك وولف، رسالة إلى الجامعة طالب فيها بمعلومات حول (مركز التفاهم الإسلامي المسيحي) في الجامعة، الذي تلقى المنحة المالية من الأمير السعودي الوليد بن طلال.

وقال وولف إنه يشعر بالقلق حيال ما وصفه (التأثير والأنشطة السعودية) في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم. وتساءل عضو الكونغرس الأمريكي في رسالته عما إذا نشر المركز أي تقارير أو تحليلات تنتقد السعودية.

وكشفت رسالة وولف عن تقارير حول صلات سعودية لتمويل (المتطرفين الإسلاميين)، مشيراً أنه (منزعج) من سياسات السعودية حول الحريات الدينية وحقوق المرأة.

(الهيئة) تعتقل إمرأة ضبطت في مقهى ستاربكس!

عمليات التحرّي والتفتيش عن العثرات والتجسّس على خصوصيات الناس مازالت مستمرة، فكل من يعيش في هذا السعودية، وخصوصاً المرأة، يعتبر متّهماً من حيث المبدأ ما لم يثبت العكس، ولن ينجو من عقاب (التشهير) و(تلطيخ السمعة) و(هتك الستر)، لحظة وقوعه في قبضة رجال الهيئة متلبّساً بـ (الجرم) مشهوداً كان أو موهوماً، بحسب مقاييس الهيئة.

يارا، سيدة أعمال متزوّجة وأم لثلاثة أولاد مقيمة في جدة وقعت في قبضة رجال الهيئة إثر تناولها فنجان قهوة مع زميل لها في أحد مقاهي ستاربكس بالرياض لمناقشة أمور العمل، حيث تعمل كمستشارة مالية في شركة مقرّها جدة. وقالت يارا بأن عنصراً من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (أو المطاوعة)، دخل الى المقهى وأجبرها على الركوب في سيارة أجرة قبل أن تجبر على الإنتقال إلى الجزء الخلفي من سيارة دفع رباعي ضخمة تابعة للهيئة. وأضافت بأنها أجبرت على توقيع إقرار بأنها كانت في خلوة غير شرعية ومنعت من الإتصال بزوجها في جدة ونقلت إلى سجن للنساء في الرياض، حيث أمضت بعض ساعات إلى أن علم زوجها بالأمر وتدخل لإطلاق سراحها. أما زميلها السوري فأفرج عنه في اليوم التالي.


ابراهيم الغيث رئيس الهيئات

وكانت يكيين أرتوك المقررة الخاصة لمجلس حقوق الانسان التي تعنى بقضايا العنف ضد المراة قالت في منتصف فبراير الماضي بأنها استمعت خلال زيارتها للسعودية إلى شكاوى تتعلق بحالات تمييز بحق المرأة وحالات عنف ضدها من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقالت المقررة (ذكر لي أن رجال الهيئة مسؤولون عن إساءات خطيرة لحقوق الانسان حيث يضايقون المرأة التي تخرج عن العادات والتقاليد السائدة ويهددونها ويوقفونها). وجاءت زيارة أرتوك في أعقاب صدور تقرير للأمم المتحدة قدّم حصيلة قاتمة لوضع المرأة في السعودية.

وجاء رد الهيئة على ما نشرته الصحف الملحية من انتقادات، وقالت بأن المعلومات المؤكدة أفادت بوجود (رجل معه إمرأة في أحد المقاهي، والمرأة حاسرة عن شعرها في وضع التبرج وتصدر منها حركات مريبة)، حسب بيان الهيئة، بالرغم من أن ذلك يجري في مكان عام، وفي بلد يصنّف بأنه محافظ، ويخضع تحت رقابة الهيئة التي يتجاوز عدد أفرادها خمسة آلاف عنصراً. وكان الكاتب عبد الله العلمي من صحيفة (الوطن) السعودية إتهم الهيئة باختطاف المرأة السعودية وبتفتيشها بعد تجريدها من الثياب.

نهر البارد: عائلتان سعوديتان تتعرفان على جثتي ابنيهما

في ٢١ يونيو ٢٠٠٧، إنتهت معارك نهر البارد بين الجيش اللبناني وعناصر (فتح الإسلام)، ولكن أسرارها مازالت تتكشف تدريجياً. وشأن ملف المعتقلين العرب من هذه الجماعة، الذين مازال محاطاً بالغموض والسريّة، فإن القتلى مازالوا أيضاً طي الكتمان سواء لجهة العدد أو جنسياتهم. فالذين استدرجوا العناصر السعودية إلى لبنان عبر مطاري المنامة ودبي في النصف الثاني من ٢٠٠٦، تخلوا عن قتلاهم، وأوهموا عوائلهم بأنهم يخوضون جهاداً ضارياً في العراق ضد الكفار والصليبيين وأعوانهم.

بالنسبة للأمير بندر بن سلطان، المسؤول المباشر عن التخطيط لعمليات نقل المقاتلين السعوديين من ديارهم ومن العراق كيما ينخرطوا في مخطط فتنوي تكون (مخيمات الفلسطينيين) في لبنان بؤر تفجّره، لم يجد نفسه معنياً بمآل هؤلاء الضحايا، وإلى من ينتمون، وما اقترفوا بعد أن أخفقوا في تحقيق ما كان يرسمه مع اليوت إبرامز وديك تشيني وآخرين صغار في لبنان والأردن وفلسطين.


نهر البارد: جثث سعودية مجهولة

عوائل القتلى والمعتقلين السعوديين في لبنان بعد انتهاء المعارك في نهر البارد، بقوا في حيرة السؤال الكبير عن مصير أبنائهم، ولو عرفوا ما دبّر لهم بليل، لأصابهم كفلان من الألم، ألم خسارة الأبناء، وألم الخديعة.

بعد ثمانية شهور على نهاية المعارك في نهر البارد، لا يزال ملف القتلى والمعتقلين السعوديين في لبنان مفتوحاً، وسيبقى كذلك. وفيما لا تزال الصحف اللبنانية تشكك في رواية الجيش اللبناني حول احتفاظه بعدد من المعتقلين السعوديين وعدم تسليمهم الى دولهم، فإن (مقابر الغرباء) في مدينة طرابلس في الشمال اللبناني تضم جثامين قتلى سعوديين، فهذه المقابر تبعث عن طريق السفارة السعودية رسائل تباعاً الى ذوي المدفونين في باطنها كيما يأتوا إليها.

في ٢٣ فبراير الماضي، نشرت صحيفة (الحياة) نبأ تعرّف عائلتين سعوديين على جثماني إبنيهما في (مقابر الغرباء)، وهما عبد العزيز العبيد ومشعل الظفيري اللذين قتلا في معارك نهار البارد. وقالت الصحيفة بأن ذوي العبيد والظفيري ذهبوا برفقة مسؤول من السفارة السعودية في لبنان إلى (مقابر الغرباء)، وتعرفوا على جثماني عبدالعزيز ومشعل، ولم يطالبوا بنقلهما إلى السعودية، بعدما تأكدوا من دفنهما وفق الشريعة الإسلامية. وكان عبد الله الظفيري قد تعرّف على شقيقه مشعل بعد العثور على جثته في مقابر الغرباء.

أهالي نجران يعارضون خططاً لتوطين يمنيين

نشرت رويترز في ١٨ فبراير الماضي أن أهالي منطقة نجران طالبوا الحكومة السعودية بوقف خطط لتوطين يمنيين في جنوب المملكة لتغيير التوازن السكاني في منطقة يمثّلون فيها أغلبية.

وذكر أندرو هاموند: تقول الطائفة الشيعية الاسماعيلية في نجران وهي منطقة متاخمة لليمن أنهم تمكّنوا من تقديم التماس إلى الملك عبد الله قبل عامين لوقف توطين ما يصل إلى عشرة آلاف من أفراد قبيلة يمنية في مشاريع إسكان أقيمت لهم على أجزاء كبيرة من الأرض المحيطة بمدينة نجران.

وكان زعماء الطائفة أرسلوا في يناير الماضي خطاب احتجاج إلى أمير منطقة نجران مشعل بن سعود يشكو من التهميش ويطالب بوقف خطط توطين القبيلة اليمنية.

وجاء في الخطاب (لقد قطع خادم الحرمين الشريفين والعديد من صانعي القرار وعودهم لمواطني نجران بوقف هذا المد التوطيني الموسع.. بالتدقيق في بعض من الخطابات الرسمية السابقة الموقعة من قبل سمو أمير المنطقة يتضح أن التوطين مخطط متعمد وواسع المدى)، في إشارة إلى الآلاف من سكان نجران، يقول الخطاب أنهم يجري تجاهلهم منذ فترة طويلة عندما كانوا يطلبون سخاء مماثلا من الدولة.

وقال محمد العسكر وهو ناشط من الطائفة الشيعية الإسماعيلية شارك في إعداد الإلتماس (تلقينا تأكيدات على أن بعض المسائل ربما تحل ولكن مسائل أخرى ستستغرق وقتا).

تركي السديري: لاعلم لنا!

ونجران هي المركز التاريخي للشيعة الاسماعيلية، وقد شهدت إشتباكات عنيفة عام ٢٠٠٠ عندما اشتبك المئات منهم مع الشرطة. ويقول أبناء الطائفة بأن هذه الاشتباكات كانت نتيجة خطط لتخفيف وجودهم بالإستعانة بالسنّة ولكن سياسة الإستيطان من الممكن أن تسبب المزيد من الإضطرابات الإجتماعية.

وقالت هيئة حقوق الانسان التابعة للحكومة في وقت سابق انها تبحث مسألة نجران. وقال تركي السديري رئيس هيئة حقوق الانسان (نحن حقاً لا علم لنا بما يحدث... لست متأكداً من المعلومات التي يجدر تصديقها. ليس لدينا مسؤول هناك). ورفض مسؤول في وزارة الداخلية التعليق.

وفي زيارة تمت في الآونة الأخيرة لهذه المنطقة شوهدت لافتات ضخمة موقعة بأسماء زعماء قبيلة اليافعي اليمنية لتوجيه الشكر للحكومة المحلية وكبار أفراد الأسرة المالكة لتمويل بعض مشاريع الإسكان مثل التجمّعات السكنية الفاخرة والمنازل المكونة من طابق واحد وإنارة الطرق والكهرباء.

وقال سعيد (٣٠ عاما) وهو يشير إلى خريطة على جدار مكتب مهجور به رسوم لوحدات سكنية جديدة أن هذا شكل من أشكال التمييز العنصري. وأضاف أنه لا توجد خدمات في منطقتهم. ومضى يقول أن هناك أسراً لا يمكنها الحصول على منزل جديد أو عقد قانوني بالأرض التي تعيش عليها. ولكنه قال إنه حتى أطفال الوافدين الجدد يمنحون قطعا من الارض.

السعودية تنصح رعاياها بعدم السفر الى سريلانكا!

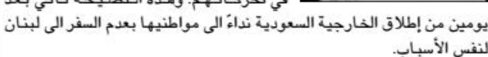
بعد النصيحة ـ الفضيحة التي قدّمتها السلطات السعودية لمواطنيها في لبنان بتوقي الحذر في التنقل ثم شفعتها بنصيحة أخرى بضرورة مغادرة الأراضي اللبنانية بحجة تدهور الوضع الأمني، وتعرّض أحد رجال السفارة للخطر بعد سقوط رصاص طائش على سيارته، وجدت السلطات السعودية نفسها أمام موجة إنتقادات وتحفظات داخل لبنان وخارجه. فلأول مرة تبدي الحكومة السعودية إهتماماً مبالغاً بسلامة رعاياها، وهو ما لم تفعله في المناطق الأشد خطراً، وحتى خلال حرب يوليو ٢٠٠٦ في لبنان لم تقدم الحكومة السعودية على إجراءات إستثنائية لافتة لنقل المواطنين من لبنان الى سوريا، وإعادتهم لديارهم.

حاولت السلطات السعودية تغليف قرارها المفاجىء بإسداء نصيحة لرعاياها بمغادرة لبنان، بتشغيل ماكينة بيانات التحذير والنصائح للرعايا في الخارج بتوقي الحذر والمغادرة أو عدم السفر، وكأن العالم الخارجي بات خطراً للغاية، أو كأن الحكومة السعودية قد هبط عليها وحي الرحمة برعاياها فصارت تخشى على رعاياها، الذين انخرط بعضهم في محارق الموت في العراق ولبنان وأفغانستان وباكستان..

السلطات السعودية نصحت هذه المرة مواطنيها بعدم التوجّه الى سريلانكا. وأرجعت السفارة السعودية في ٢١ فبراير الماضي ذلك الى الظروف الأمنية غير المستقرة التي تمر بها سريلانكا حالياً ووقوع عدد من الإنفجارات والعمليات الإنتحارية في مدينتي كولمبو وبوتلا وذلك (ضماناً لأمنهم وسلامتهم وعدم تعرضهم لأي مكروه لا سمح الله).

السفير عبدالعزيز خوجة

ونقلت وكالة الانباء السعودية عن مصدر مسؤول بسفارة السعودية في كولمبو أن ذلك يأتي إنطلاقاً من حرص حكومة بلاده على سلامة مواطنيها ممن يرغبون السفر إلى الخارج. ودعا المصدر المواطنين السعوديين الذين تضطرهم الظروف للسفر إلى سريلانكا أو المتواجدين فيها إلى توخي الحيطة والحذر في تحركاتهم. وهذه النصيحة تأتي بعد يومين من إطلاق الخارجية السعودية نداءً الى مواطنيها بعدم السفر الى لبنان لنفس الأسباب.



نشير الى عدم وجود رعايا سعوديين مقيمين في سريلانكا بإستثناء طاقم السفارة، وأن رجال الأعمال الذين يسافرون الى سريلانكا يمضون وقتاً قصيراً، لا يتجاوز في الغالب يوماً أو يومين لغرض التجارة في الشاي والأرز، أو استقدام الخادمات والعمال، كما لا يوجد تبادل تجارى ضخم بين البلدين، فضلاً عن الحركة السياحية.

مصادر صحافية وصفت بيان (نصيحة) السفارة بأنه محاولة لتخفيف حدّة الإنتقادات الموجّهة للحكومة السعودية في توتير الأجواء السياسية والأمنية في لبنان، وتعمّد إشعال حرب نفسية في سياق تجاذب سياسي حاد بين الموالاة والمعارضة، حيث تعدّ السعودية قطباً بارزاً في المعادلة اللبنانية في مقابل القطب السوري.

القنيبط: الملك آخر من يعلم وأخطاء القصيبي لا تحصى

تحدّث الدكتور محمد القنيبط عضو مجلس الشورى في لقاء مع برنامج (حديث الخليج) بقناة (الحرة) مساء ٢٥ فبراير الماضي عن قضايا إقتصادية وسياسية هامة جداً. قال أن الكثير من الأمور لاتصل للملك عبدالله، من ضمنها أن هناك تسعة كراسٍ شاغرة في مجلس الشورى لم يتم تعيين أعضاء فيها منذ سنة.

قال أنه منع من الظهور في التلفزيون السعودي عمداً بعد كتاباته عن سوق الأسهم وأسباب انهياره، وقال ان جماز السحيمي كان كبش فداء. وإتهم القصيبي بأنه لايفهم متطلبات السوق السعودي وأنه غير كفؤ لهذا المنصب، وأنه أتى لكي يعيد أمجاده التي فقدها، فجاء للمملكة بعد غياب عشرين سنه في الخارج، ما يدل على أنه غير مهيّأ لمثل هذا المنصب. كما انتقد القنيبط بشدة حضور القصيبي في مجلس الشورى قبل فترة لأنه لم يقنعهم إطلاقاً بإجاباته وأنه أحرج رئيس المجلس. وتحدّث عن أخطاء القصيبي التي لاتعد ولاتحصى، حسب قوله، واستغرب بقاءه في منصبه، بينما في الكثير من الدول يتم إقالة الوزير بعد خطأ أوخطأين. وقال عن القصيبي بأنه لايهتم بما يكتب عن وزارته ويتّهم من ينتقده بأنه (لايفهم)، بينما قام مؤخراً بإلغاء أغلب القرارت التي أصدرها، والتي كتب عنها الكثيرون بالنقد الشديد لها. وقال إن تراجعات القصيبي عن بعض القرارات جاءت بعد خراب مالطا، وأنه أصدر قراراً قبل عدّة أيام بالسماح بإصدار أكثر من مليون وسبعمائة ألف تأشيرة.

من جهة ثانية، إتهم القنيبط الوزراء بأنهم (يلتفوّن) حول مجلس الشورى، وأنهم يتلاعبون بالقرارت والأنظمة عند استجوابهم من المجلس..

وتحدث القنيبط عن جامعة الملك عبدالله وقارن بينها وبين الـ(١٨) جامعة (الخائبة)، حسب وصفه، وكيف أن مستشاري الملك عبدالله يتلاعبون بالقرارت التي تهم الدوله، وأنهم يحابون جامعة الملك عبدالله، واختاروا لها مديراً أجنبياً وتركوا الكفاءات السعودية، وكأنه لايوجد سعودي جدير بهذا المنصب..

د. محمد القنيبط

كما تحدّث القنيبط عن المدن الإقتصادية، ووصفها بأنها مجرد (مشاريع ورقية). وتحدّث عن البيروقراطية والفساد وضرب مثالاً على شركة (زين)، التي ستضخ المليارات للدولة، بينما ظل قرار السماح لها بالدخول للسعودية لأكثر من سنة..

وقال القنيبط بأن مجلس الشورى يعتبر اليوم في أضعف مراحله التي مرّ بها. وتحدّث عن استضافة المجلس لوزير البترول، وعند سؤاله عن أحد النقاط التي جاء من أجلها أفاد الوزير بأن هذه النقطة سريّة ولايريد التحدث عنها أمام الصحافة والإعلام، وبعد عدة ساعات تصفح القنيبط أحد المواقع في الإنترنت فوجد كل مايتعلق بما قال عنه الوزير بأنه سري وخطير..

القصيبي: إذا لم نحل مشكلة البطالة في مرحلة الطفرة فلا حل

من يأمل في حل مشكلة البطالة الآن بعد الطفرة النفطية قد يصاب بخيبة كبرى، لأن آفاق الحاضر مسدود والمستقبل حالك. هناك من تنبّه مبكراً الى هذه النتيجة فقرر البحث عن فرص لحياة أفضل خارج بلاده، لا فرق بين الرجال والنساء، فقد تساوى الجنسان في العناء والنكد، فالآلاف منهم يجوبون أقطار الخليج، بحثاً عن فرص وظيفية. بعضهن قدمن الى الكويت يحملن ملفات الأمل، وطلبات العمل بعد أن عجزت بلادهم عن إستيعابهم في قوة العمل، رغم وجود ما يربو عن ستة ملايين عامل أجنبي.


غازي القصيبي

وزير العمل غازي القصيبي تحوّل إلى (ناعية)، يندب حظه العاثر في أن يكرر تجربته الناجحة في وزارة الصحة، ولكن هذه المرة في وزارة العمل، فوجد نفسه أمام أوضاع تختلف عمّا كانت عليها في الماضي، فقد ازداد عدد الحيتان في بحيرته، وفغروا أفواههم لنهب ما يجود به الله سبحانه على عباده من أرضه وسمائه.

لم تسعفه لياقته الأدبية في تسويق أرقام مكبوسة عن حجم البطالة، فقرر أن يرفع تدريجياً الرقابة الملكية عنها، بهدف إبراء ذمته مما قد يصدر عن المنكوبين من صراخ وعويل، وحتى لا يقال بأن ما رسمه في (حياة في الإدارة) لم يتحقق.

في ٢٣ فبراير الماضي، صرّح وزير العمل غازي القصيبي بأنه بعد ٢٠ عاماً سيكون لدى المملكة ٣٥ مليون سعودي بحاجة الى وظائف وأن هناك الآن ١٤٨ ألفاً من حملة شهادات التعليم العام ينتظرون التوظيف. ورداً على منتقدي وزارة العمل حيال زيادة البطالة بين النساء، وقال بأن التشفى بوزارته (هو تشف فى بناتكم اللواتي لم نستطع توظيفهن)، وقال إن هناك ٤٥٠ ألف عاطل وعاطلة عن العمل مقابل ٥ ملايين فرصة عمل نريد إقناع الناس بالعمل فيها. وأضاف (إذا لم نستطع حل مشكلة العمل والبطالة فى الوقت الحاضر، فكيف لنا أن نحلها بعد تراجع أسعار النفط أو الركود الاقتصادي). ووصف مقاومة السعودة والحرب عليها بما يشبه الحروب الصليبية مؤكدا أنه لم يكن يصدق ذلك.

وفى معرض استغرابه من نشر الصحف لما وصفه بـ (ما هب ودب) من شكاوى ضد السعودة، ذكرها القصيبي بمنع مقال له قال فيه إن (البشوت تعيق الحركة) مطالبا بإجماع وطني على ٣ قضايا ملحّة هى: السعودة، وترشيد الإستقدام، والتدريب.

من جهة أخرى كشف ممثل السعودية لدى السوق الخليجية المشتركة عبدالرحمن الدباسى أن ١٣ ألفاً و٥٦٤ سعوديا وسعودية يعملون فى القطاع الحكومى والخاص فى دول مجلس التعاون متوقعاً إرتفاع الطلب على العمالة السعودية فى دول المجلس.

وأضاف الدباسى في تصريح صحفي أن العمالة السعودية تحصل على أفضلية فى الوظائف فى الدول الخليجية، مشيراً إلى أن (هناك فرصاً وظيفية عديدة ويجرى التنسيق بين مسؤولى العمل فى دول المجلس لتبادل قوائم المعلومات الوظيفية بين الدول ومعرفة قوائم الانتظار).

فندق بلازا مشروع اسرائيلي سعودي مشترك

في ظل تصاعد التعاون الإسرائيلي السعودي، إفتتح في الثاني من مارس في مدينة نيويورك فندق (نيويورك بلازا) بملكية مناصفة بين شركة المملكة القابضة الذي يملكها عضو الأسرة الحاكمة الوليد بن طلال ال سعود، وشركة العد الإسرائيلية.

وذكر موقع (كوميرشال بروبرتي نيوز) الأمريكي المتخصص في أخبار البنايات التجارية بأن الفندق تم افتتاحه بعد سنتين من الإصلاحات التي كلفت ٤٠٠ مليون دولار، وشملت حمامات مطلية بالذهب، ورخاماً في كل أنحاء الفندق البالغة عدد غرفه ١٨٠ غرفة و١٠٢ شقة فخمة. ويبلغ معدل إيجارها ١٠٠٠ دولار يومياً. ويحتفظ الفندق ببار فخم يقدم أغلى أنواع الخمور.

وكتب سكوت بالتيك، المحرر المساهم في موقع (كومرشال بروبرتي نيوز) في ٣ مارس بأن الفندق الذي يحتوي على مغاسل مطلية بالذهب ٢٤ قيراط، والمرمر الأبيض الصلب للحمامات، قد تم تجديده من قبل فنادق ومنتجعات فايرموت، والتي تديره بالإشتراك مع مجموعة العد الإسرائيلية، والمملكة القابضة، التي يرأسها الوليد بن طلال.

ورغم أن السعودية لاتحتفظ بعلاقات سياسية وتجارية علنية إلا أن وتيرة اللقاءات بين الطرفين تصاعدت في السنوات الأخيرة، وشملت لقاءات بين السفير السعودي السابق تركي فيصل آل سعود وإسرائيليين في أمريكا، ولقاءات متعددة بين رئيس مجلس الأمن الوطني بندر سلطان ال سعود ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت في الإردن. ويملك الملايين من السعوديين أسهما في شركة المملكة القابضة.

وكانت صحفية إسرائيلية زارت الرياض مرتين، الأولى في مارس من العام الماضي خلال القمة العربية المنعقدة في الرياض، والأخرى كانت مع زيارة الرئيس الأمريكي بوش في يناير الماضي.

وساطة إيرانية بين السعودية وسوريا

اللقاء الذي جمع وزيري خارجية السعودية وإيران في مطار القاهرة في الرابع من مارس كان يدور حول محاولة تخفيف التوتر بين الرياض ودمشق، وتمهيد الطريق أمام الجانب السعودي للمشاركة في القمة العربية المقرر انعقادها في دمشق في نهاية مارس الجاري. الرياض التي مازالت تحمّل دمشق مسؤولية تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان، صعّدت من نشاطها الدبلوماسي إقليمياً ودولياً من أجل الضغط على دمشق لقبول خيار انتخاب الرئيس اللبناني كشرط لمشاركة سعودية في قمة دمشق.

متكي وسعود الفيصل

وفيما واجهت كل محاولات تجميد الخلاف فضلاً عن تسويته فشلاً ذريعاً، دخلت طهران على الخط بحكم علاقاتها الجيدة مع الرياض والممتازة مع دمشق من أجل إحداث حلحلة في الأزمة المتصاعدة بين سوريا والسعودية.

وصل وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي الى دمشق في الثامن من مارس ناقلاً الرسالة السعودية المتضمنة شرطاً مهجوساً بشأن الموضوع اللبناني. وأجرى متكي مباحثات مع الرئيس السوري بشار الأسد، في محاولة لتقريب وجهتي نظر السوريين والسعوديين من الأزمة اللبنانية تمهيداً لحضور سعودي رفيع المستوى في قمة دمشق.

وقد برز مؤشر لافت على نجاح الوساطة الإيرانية، حيث قام وزير الدولة لشؤون الهلال الأحمر السوري بشار الشعار في التاسع من مارس بزيارة الرياض وتسليم دعوة رسمية الى الملك عبد الله للمشاركة في قمة دمشق. وتأتي هذه الخطوة بعد انتشار أنباء صحافية خليجية تفيد برفض السعودية تسلّم الدعوة السورية.

السعودية تفاوض الإسرائيليين بالنيابة عن الفلسطينيين

كشفت مصادر دبلوماسية غربية وعربية لصحيفة (المنار) في القدس المحتلة في ٥ مارس أن الإدارة الامريكية تدرس اقتراحا سعوديا يقضي بأن تقوم دول عربية بالتفاوض مع الجانب الاسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وتقول المصادر أن السعودية تتفق مع الولايات المتحدة على أن هناك قضايا ومسائل باتت أكثر إلحاحاً وأهمية من القضية الفلسطينية، وبالتالي يجب على أمريكا وحلفائها في المنطقة الإنتباه إلى هذه المسائل ذات التطورات والتداعيات الكبيرة على الساحة العربية والإقليمية.



بندر: هل هو الوسيط؟

وتضيف المصادر أن الرياض تعهّدت بأن تكون طرفاً رئيساً في هذا التفاوض وأن تستخدم كل إمكانياتها وما تملكه من أوراق لإنجاح هذا الإقتراح ومن ثم فرضه على الفلسطينيين بالتعاون مع الإدارة الأمريكية. وأكدّت المصادر أن السعودية أرفقت اقتراحها بتعديلات أربعة لمبادة السلام العربية التي طرحتها الرياض في قمة بيروت.

وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن الإدارة الأمريكية تدعم بشدة هذا الإقتراح السعودي وأن وزيرة الخارجية رايس ستبحثه مع إسرائيل وعدد من الجهات في المنطقة.

إعدام الحرية على مذبح المال



النفوذ الإعلامي للسعودية

العربية الشرق

نشر موقع مجتمع الإعلام العربي على شبكة الإنترنت، في الخامس من مارس ورقة للصحافي البريطاني باول كوشرين المحرر المشارك في موقع (المجتمع والإعلام العربي) حول النفوذ الإعلامي للسعودية. وقامت مركز الشرق الأوسط، مركز الصحافة الإليكترونية التابع للجامعة الأميركية في القاهرة بنشر الورقة على موقع (www.arabmediasociety.com).

عندما سارت قوات صدام حسين عبر الحدود إلى الكويت عام ١٩٩١، أبقت الرياض السكان السعوديين في (الظلام) لمدة ثلاثة أيام، قبل أن تدرك أن معظم السعوديين توجّهوا إلى CNN لكشف ماذا كان يحصل مع جيرانهم في الخليج. كانت هذه اليقظة المباغتة بداية نقطة تحول رئيسية في استراتيجية المملكة الإعلامية، التي كانت محصورة حتى بداية التسعينيات على مالكي الصحف.

خلال السبعة عشر عاماً الماضية إستخدمت المؤسسات السعودية جيوبها العميقة من أجل التأثير على عقول وإعلام المنطقة، متأثرة من طريقة عدم الدفع أو من الإعلام المهدد الذي يدير تقارير سلبية عن المملكة، لتصبح واحدة من أكثر مالكي الإعلام تأثيراً في الشرق الأوسط.

وكنتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩١، قرّرت شخصيات مقربة من العائلة الملكية تدويل حضور المملكة الإعلامي، مطلقة مركز إذاعة الشرق الأوسط (MBC) في لندن بدعم من والد زوجة الملك السعودي في ذلك الوقت وليد إبراهيم.

قفزة الإعلام النفطي

قال أسعد أبو خليل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا الحكومية، ستانيسلوس، ومؤلف كتاب (المعركة من أجل المملكة العربية السعودية): «في العهد السعودي الأول كان هناك ميل لشراء أشخاص. وقبل عام ١٩٩٠ كان هناك تنافس بين مالكي الإعلام العربي: ليبيا والعراق والإمارات العربية المتحدة والسعودية، وكان هؤلاء هم المتنافسين الرئيسيين. ومنذ ذلك الوقت، من العدل أن نقول إن الإعلام أتى مفتوحاً بشكل كلي للسعودية، وإن تعدد (القنوات الإعلامية) يعكس تعدّد الأمراء (الذين يملكون هذه القنوات).

أذعنت شبكة الراديو والتلفزيون العربية (ART) لقناة MBC، التي أسّسها السعودي صالح عبد الله كامل عام ١٩٩٣ مع منظومة من التسلية والموسيقى والرياضة. وأتى بعد ART عام ١٩٩٤ مؤسسة الإتصالات أوربت التي كان مقرّها في ذلك الوقت روما (والمقر الحالي لشبكة أوربت التي تدفع لكل وجهة نظر في البحرين) والتابعة لمجموعة موارد السعودية التي أدارت قناة التلفزيون العربية BBC منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦ عندما تم قطع إذاعتها على الهواء بشكل مفاجئ. وفي العام نفسه أزالت أوربت منع إعلان قناة التلفزيون العربية BBC (الذي كان من المقرر أن تبدأ حالاً والمموّلة من جباة الضرائب البريطانيين)، إشترى كامل الذي يملك قناة ART ٤٩ ٪ من قناة الفضائية اللبنانية المسجلة في جزر كيمان القناة الفضائية اللبنانية، (LBC انترناشونال) النسخة العربية لقناة مؤسسة الإذاعة اللبنانية التلفزيونية.

وفي عام ٢٠٠٠، باع كامل حصصه لثالث أغنى رجل في العالم الآن الأمير السعودي الوليد بن طلال بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. وإبن طلال هو روبرت مردوخ الملكيّة الإعلامية في الشرق الأوسط، إضافة إلى شركاته القابضة في المملكة، التي تملك أكبر مجموعة موسيقية في الشرق الأوسط (روتانا)، ست قنوات تلفزيونية موسيقية: (روتانا كليب، روتانا موسيقى، روتانا الخليجية، روتانا سينما، روتانا طرب، روتانا زمان)، وحصة في الصحف اللبنانية: النهار والديار، إضافة إلى حصته في LBC إنترناشونال (وبالمناسبة يعدّ بن طلال ثالث أكبر مالك أسهم في مجموعة مردوخ للأنباء، بأسهم تقدر بـ ٥.٤٦ ٪).

ويعدّ الأمير خالد بن سلطان أيضاً مالك أسهم في LBC ومالك الصحيفة العربية (الحياة). وبسبب منصبه كمساعد وزير الدفاع للعلاقات العسكرية، يعدّ دور بن سلطان مالك أسهم بارزاً، كما يمكن اعتباره ممثل دولة، وبالتالي قادر على القيام ببعض الضغط على LBC لإرضاء ميول المؤسسات السعودية. والمخرج السياسي الآخر الوحيد الذي تملك الحكومة السعودية فيه حصة مباشرة، فيما عدا الصحف والمخارج الإعلامية المحلية التي تخضع للقوانين الصارمة ضمن السعودية هي قناة MBC الفضائية شاملة شبكة الأخبار (العربية)، وقد تأسّست هذه القناة عام ٢٠٠٣ لمواجهة قناة (الجزيرة) القطريّة، التي تكرهها الرياض منذ أن بثّت على الهواء عام ١٩٩٦، بتأثير تقاريرها التحقيقية عن الفساد في العديد من الدول العربية ومن خلال بث تصريحات أسامة بن لادن عبر الفيديو. وتمّ النظر إلى الجزيرة على أنها مثيرة للجدل، حتى أن المملكة السعودية منعت الرجال من مراقبة التلفاز في المقاهي لمنع المناقشات العامة لما كان يعرض فيها.

وعلى الرغم من أن التأثير السعودي على عمل صحف المنطقة (خاصة المنشورات العربية) لكنها لا تزال عالية، إلا أن فعالية كبت الصحافة المطبوعة ليست كما ينبغي أن تكون. وكأي مكان آخر في العالم، يتوجّه الشرق الأوسط نحو أخبار التلفزيون أكثر من التقاط صحيفة.

قال أبو خليل: (الصحف مهمة فقط بقدر ما يقرأ المفكرون والصحافيون والسياسيون. إذا ذهبت إلى الدول العربية وسألت عن كتّاب عواميد في (صحيفة) لن يعرفوا من هم، ولكنّهم سيعرفون مراسل التلفزيون).

القضيّة الكبيرة

إن إستيلاء المملكة السعودية على إعلام المنطقة يعكس ما يحصل عالمياً، حيث تقوم مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات بالسيطرة المتزايدة على الإعلام. ويتجاوز هذا حدود التسلية إلى تغطية الأخبار. وبالنسبة للسعودية، إن ضغطاً كهذا يعدّ هاماً في عهد كان فيه الإعلام نافذاً بشكل متزايد، لأن ضربة الرياض الاقتصادية والسياسية - وإحياء الأسرة الملكية - يعتمد على محافظة المملكة على موقعها كلاعب بارز في سياسات القوة في المنطقة. وللمحافظة على ميزان القوة هذا - الذي أقامه في المنطقة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ضد صعود إيران واللاعبين غير الحكوميين - يجب سحق الأخبار المفيدة، التي يمكن أن تكون رديئة عن المملكة. إن طريقة السعودية في وضع الإعلام تحت سيطرتها والعقوبات القاسية لأولئك الذين لا يصوّرون رأياً وردياً عن العائلة الملكية والمملكة ينعكس في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يملك قوانين إعلام صارمة مشابهة للحفاظ على قواعد السلطة الملكية.

يمكن اعتبار قطر، إلى حد ما، استثناء مع (الجزيرة)، ولكن عندما يتعلّق الأمر بتطبيق القناة لإظهار نفسه للأخطاء الحكومية والقضايا الإجتماعية في الدوحة كما فعلت في مكان آخر من المنطقة، تقصر أو تختصر قناة (الجزيرة).

على الرغم من أن معظم الملكية الإعلامية السعودية تدور حول التسلية كما أشار مدير التحرير في ميديل إيست جورنال بروودكاستيرز في بيروت حبيب بطاح: (MBC وأوربت وروتانا ـ كل هذه الشركات تملك حصة سعودية كبيرة، وليست بالحقيقة حول المملكة السعودية، ولكنّها تستهوي الجمهور العربي). وربما تعدّ هذه هي النقطة التي تبيّن قدرة مالكي الأسهم السعوديين ـ الذين يرتبطون بشكل كبير مع العائلة الملكية ـ على التحكم بما يبث وما يمكن بثه للجمهور العربي حتى ولو كان تسلية فقط. وكما لاحظ مروان كريدي من الجامعة الأمريكية: (يعدّ تلفزيون التسلية مساهماً فعالاً في تصوّر ما يفعل ويبحث العامة العرب في المجالين السياسي والاجتماعي).

إن حقيقة أن معظم القنوات في المنطقة لا ترفض الفائدة يشير أيضاً إلى بعض الدوافع وراء الحصول على مخارج إعلامية. قال هيو مايلس مؤلف (الجزيرة: كيف تتحدى أنباء التلفزيون العربي العالم): (يتم تأسيس القنوات لأسباب متعددة، ولكن السبب الوحيد الذي لا يمكن تأسيسها من أجله هو الحصول على المال. القناة هي طريقة إقتصادية للتأثير على الناس. إنها حول ضبط المقالات، وبالنسبة للسعوديين كيف يتولون المسؤولية). إن قوانين الإعلام المحلية الصارمة السعودية أبقت غطاء على أي نقد للنخبة الحاكمة السعودية في البلد، واستخدمت المملكة شبكات الملكية والتأثير غير الرسمي بأفضل قدرتها في أي مكان آخر.

ووفقاً لسعيد أبو الريش، مؤلف كتاب (النهوض والفساد والسقوط المرتقب لآل سعود)، فإن العديد من الصحفيين الأجانب والعرب كانوا على قائمة الأشخاص الذين ستدفع لهم الأجور في الرياض في السبعينات والثمانينات والتسعينات لإنتاج تعليقات ومواد إيجابية ولمحاربة التغطية التي تجري ضد أجندة المملكة السعودية. وكما يلاحظ، بدأ هذا بالتغيّر في التسعينيات ـ على الرغم من أن الممارسة لا تزال تجري ـ عند حصول السعوديين على الشبكات كاملة. إن ملكية إعلامية مركّزة كهذه إضافة إلى جيوب السعوديين العميقة والتأثير السياسي والإقتصادي واسع الانتشار يؤثر على الصحفيين العرب والمخارج التي لا تمتثل لأوامر المملكة السعودية.

قال أبو خليل لـ (المجتمع والإعلام العربي): (من المحرّم الآن في الثقافة العربية إنتقاد السعودية. وحتى إعلام حزب الله (اللبناني) حريص، وفي قطر بدأ إنتقاد الإعلام بالإنخفاض، لقد كان هذا موضوعاً حساساً جداً.. عندما يلتقي أمير قطر ملك المملكة السعودية يتلقى على الدوام شكاوى عن قناة الجزيرة).

يظهر التأثير السعودي بشكل خاص في إعلام لبنان المستقل الذي يتصرّف كبركة تطويع للعديد من صحافيي ومحرري وكادر المنطقة، ويعني أن الصحافيين لن يقوموا بقصص يمكن أن تعرض مجرى حياتهم المستقبلية للإخفاق، وخاصة إذا تطلّعوا للعمل من أجل الشبكات السعودية والخليجية التي تدفع مبالغ عالية. وقال أبو خليل: (كصحافي اليوم لا يمكنك انتقاد سعودي..أين ستعمل)؟.

وعلى حد سواء، ينفق تقريباً نسبة ٤٠ إلى ٧٠ ٪ من إعلان المنطقة في المملكة السعودية (وتختلف التقديرات)، ولن تعرض الشبكات ومحطات التلفاز والإصدارات تدفق أموالهم للخطر من خلال مضايقة سوق إعلانهم الأولي في أكبر إقتصاد في المنطقة. واكتشفت (الجزيرة) أن هذا سبب لهم خسارة. تم انتقاد (الجزيرة) بعنف لخصخصتها عام ٢٠٠١، ولكن وفقاً لمايلس فإن محاولات القناة لرفع عائدات الإعلان الكافية باءت بالإخفاق من خلال الضغط السعودي على الشركات الكبرى لسحب الإعلانات من (الجزيرة) أو مواجهة مشكلات الإعلان ضمن المملكة. وقال: (لقد كلف السعوديون القنوات عشرات الملايين في الفوائد). إن الحكم على حقيقة أن القناة لا تزال ممولة من الدولة ونقص الإعلان على قناة (الجزيرة) اليوم ـ الذي ينحصر بشكل كبير على الشركات القطرية التي تدار حكومياً ـ نجحت الرياض في أهدافها، مع ارتفاع عائدات قناة (العربية) من الإعلان.

الأخبار ليست جيّدة على الدوام!

إن معرفة كيف يؤثر النفوذ السعودي على تغطية الأخبار وجد في مقالة لإيان ريتشاردسون الذي كلّف بتأسيس قسم أنباء التلفزيون العربي BBC خلال العامين الذي بثت فيه القناة في أوربت: وخلال الحياة القصيرة للتلفزيون العربي BBC، كان هناك العديد من (اجتماعات الاتصال) الغاضبة مع أوربت، وتبيّن أن ضمانات إستقلال الإفتتاحيات هي نكتة فظة، محجوبة فقط بشكل مجرد بواسطة ستار من الدخان الخفيف حول إخفاق الـ BBC المزعوم في مراقبة (درجات التأثر الثقافية)ـ الشيفرة السعودية لأي شيء، وليس كما تحب وتشتهي العائلة الملكية. وعندما اتضح لأوربت ومواردها أنها خلقت وحشاً غير معد للامتثال للأوامر السعودية كان هذا مجرد مسألة وقت قبل أن يكون هناك تجزيء نهائي للطرق. وكما لوحظ مسبقاً، نتج هذا التقسيم للطرق في (تعليب) القنوات بشكل كامل.

كتبت مقالة ريتشاردسون قبل عقد، ولكن إدراكه العميق (لاستقلال الافتتاحية) كان واضحاً بسهولة أوائل حزيران من هذا العام، عندما أعلنت صحيفة الغارديان في لندن عن قصة دفع الطيران البريطاني BAE ووزارة الدفاع البريطانية حوالي ٢ مليار دولار لأمير المملكة العربية السعودية بندر بن سلطان لضمان صفقة أسلحة تقدر بمبلغ ٤٠ مليار دولار من أجل أنظمة BAE التي تعود إلى عام ١٩٨٥. وقد سبّبت القصة فضيحة في بريطانيا، وحصلت على تغطية في الإعلام الدولي ولكن تلقت تغطية ضئيلة نسبياً في الشرق الأوسط. لم تذكر القصة نهائياً من قبل قناة (العربية)، مع التغطية المحصورة بشكل كبير على المخارج غير المتأثرة بالسعوديين وهي (الجزيرة) والصحيفة الناطقة باللغة العربية في لندن وهي (القدس العربي). وقال بطاح: (لقد كانت قصة ضخمة ويجب تغطيتها بشكل كبير لتأثيرها سياسياً واقتصادياً على المنطقة كاملة. ويبدو أن التغطية القليلة ظلم حقيقي للجمهور).

ووفقاً لأندرو هاموند من رويترز، المثال الآخر عن وضع المملكة العربية السعودية لأجندة الإعلام هو أن (الإعلام العربي وافق بشكل كبير على حملة الإعلام السعودي ضد إيران بخصوص تأثيرها المتزايد في العالم العربي).

ويرى أبو خليل أيضاً أن السعودية ـ قناة (العربية) بشكل خاص ـ لعبت دوراً فعالاً في تحريك الفتنة بين السنة والشيعة، التي تفاقمت من خلال الاحتلال في العراق، والانقسامات الطائفية في لبنان والحاجة للسعودية وللحلفاء الغربيين لمحاربة تأثير إيران المتزايد في الشرق الأوسط والتي يطلق عليها بعض المعلقين والسياسيين (الهلال الشيعي).

آثار سلبيّة عميقة

وفي النهاية، للتأثير السعودي على الإعلام أثر سلبي على الأخلاق الصحفية والتقارير التحقيقية والتغطية المتوازنة وتزويد معلومات وافرة للعامة العرب عن القضايا المهمة في المنطقة. علاوة على ذلك، مع النقد والقصص المدركة بشكل عميق الذي يتجاوز الحدود بالنسبة لبعض الصحافيين العرب، تكمن المشكلة في عدم قدرة الصحافيين غير العرب تولي المهمة بسبب قوانين (الفيزا) الشاقّة والنفاذ المحدود للمصادر، وخاصة القصص التي تتعلق بشكل مباشر بالدولة التي من المعروف أنها سرية في إيصال المعلومات.

وكما لخص أبو الريش في كتابه (آل سعود): (إن القدرة على التأثير على الصحافة الغربية تأتي في قائمة السيطرة الكلية على الإعلام الداخلي السعودي واستبعاد المعارضة ضمن الإعلام العربي. وإن الأثر الموحد ينتج صورة خاطئة تتجاهل وتحرف إساءات آل سعود. ومن المتوقع أن يستيقظ العالم على بلد مشتعل ويتساءل لماذا وصلت الأمور إلى هذا الحد دون معرفة أي شخص عنها؟).

عائلة تحكم، ولكنها تتملّص من أية مسؤولية أو محاسبة

السعودية وثقافة (ولي الأمر ما قصّر)!

د. مضاوي الرشيد

إن اختفى الخبز من المخابز، فوليّ الأمر ما قصّر، ولكنّه جشع أصحاب الأفران!

وإن ارتفعت معدلات البطالة، فولي الأمر ما قصّر، ولكنه سوء تدبير من وزارة العمل!

وإن انتهكت حقوق الانسان، فولي الأمر ما قصّر، ولكنه تسلّط أفراد هيئة الفضيلة!

وإن صدرت الأحكام الجائرة، فولي الأمر ما قصّر، ولكنّه جهل القضاة!

وإن تطرّف المجتمع، وانخرط بعضه في أعمال الإرهاب، فوليّ الأمر ما قصّر، ولكنه النظام التعليمي المتخلّف!

وإن تهاوت حافلات نقل المعلمات على قارعة الطريق، فولي الأمر ما قصّر، ولكنها سياسة توظيف النساء بعيداً عن مكان إقامتهن!

وإن ارتفعت معدلات الفساد الإداري، فوليّ الأمر ما قصّر، ولكنه طمع الاداريين في أجهزة الدولة.

تستشري ثقافة (ولي الأمر ما قصّر) في المجتمع السعودي، وكأنها كتاب منزّل لا يقبل التشكيك والإجتهاد، حيث تستحضر هذه الثقافة عند كل أزمة أو كارثة أو مصيبة أو معاناة شخصية كانت أم اجتماعية. ترددها ألسن ما يسمي بالنخب الثقافية والاجتماعية والادارية والدينية، وتستعرضها على صفحات الجرائد وشاشات التلفاز وفي المجالس العامة والخاصة.

ترتكز هذه الثقافة على معطيات ثابتة:

أولها: الإقرار بوجود شريحة تحكم، ولكنها تتملّص من أي مسؤولية أو محاسبة. تحلّق هذه الشريحة في فضاء مستقل منعزل عن المجتمع، بل هي فوق المجتمع، غير مرتبطة بسياسة تدبير أمور البشر، وتداعيات هذه السياسة على حياتهم اليومية، وحاضرهم ومستقبلهم.

ثانيا: تعتمد هذه الثقافة على الإيمان العميق بوجود سياسي مقدّس غير قابل للنقاش أو المساءلة، أهم خصائصه العطاء اللامتناهي، والكرم اللامحدود، فهو من يهب ويتكرّم، وإن كانت النتيجة لهذا العطاء لا تعكس مدى النيّات الحسنة للواهب، فهي انعكاس واقعي للمنفذين والقائمين على تدبير إرادة الحاكم، لأنه لم يقصّر في الماضي، ولن يقصّر في المستقبل.

ثالثا: تستند (ثقافة ولي الأمر ما قصّر) على علم الغيبيات، إذ أنها مبنيّة على فرضية وثوابت لا يمكن إخضاعها لعملية حسابية أو إحصائية دقيقة، ومهما كانت الهبة، أو دعم المعاشات، أو المواد الغذائية، فتظل هذه المكارم منعزلة عن دخل الدولة وقدرتها الاقتصادية، ولا توجد أي علاقة عضوية بين الهبة وموارد الدولة، إذ أنها تقطن في عالم الغيب، منعزلة عن احتياجات البشر ونسبة التضخم ومعدلات انتهاك الحقوق وتفشي الأزمات.

دور الإستبداد

كيف نمت هذه الثقافة؟ وما هي أسباب تفشيها وتعميمها؟ ولماذا أصبحت جزءا لا يتجزأ من علاقة الحاكم بالمحكوم؟

يلعب الاستبداد السياسي دوراً مهما في تثبيت هذه الثقافة في الوعي السعودي، إذ أن أي انتقاد للسلطة السياسية بطريقة مباشرة ودون مراوغة يعتبر تعديا على قدسية الرمز وانتهاكا لحرمته. ويلقى هذا الانتهاك العقوبة المعروفة من سجن ونفي ومنع من السفر، الى ما هنالك من وسائل متبعة، حيث يثبت المقدس هنا أيضا أنه ما قصّر ولن يقصّر في فرض العقاب الصارم على من خرج عن (ثقافة ولي الأمر ما قصّر).. تماما كما يعاقب الخارج عن إجماع الأمّة، المشكك في ثوابتها، والمخلّ بأخلاقياتها وسننها.

أضاف الاستبداد السياسي هذه الثقافة الى أركان الإسلام الخمسة، وثوابت الإيمان العشرة، بل أنه رفعها الي درجة عالية من السمو، حيث أصبحت تحتاج الي القلب واللسان والعمل من أجل تبرئة الذمّة والحفاظ على النفس والمال والبنين في بيئة تدّعي الإنفتاح والإصلاح تحت مظلة ولي الأمر الذي لم يقصّر!

لقد غيّبت هذه الثقافة السائدة إرثا قديما يدعو الى محاسبة المسؤول ومكاشفته ومعاقبته، بل أنها محت هذا الإرث لدرجة أن استحضاره من مخزون الثقافة أصبح أمرا عسيرا أو شبه مستحيل. لقد اندثر هذا التراث حين تم استبداله بمقولات (ولي الامر ما قصّر) وبعد هذا الاندثار تطلع البعض الى ثقافات اخرى استطاعت أن تنشر فكرا مختلفاً يدعو الى المحاسبة والمساءلة. فيعتمد بعضهم على المعاهدات الدولية القاضية باحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، وإنشاء المؤسسات المسؤولة عن المحاسبة. وتطلع الكثير الى تفعيل هذا الفكر في بيئات مختلفة، ولكن كان لا بد لثقافة الإستبداد السياسي أن ترد بحزم، وجاءت الاتهامات التي تطعن بكل ما هو مستورد من مبدأ أنه يتعارض مع موروثنا المقدّس، وتقاليدنا وعاداتنا. ولكن الحقيقة هي أن هذا الفكر المستورد لا يتعارض إلا مع ثقافة الإستبداد المهيمنة والمستشرية.

(ثقافة ولي الامر ما قصّر) هي جزء من (فقه الطاعة) الذي يسخّر له المستبد ساعات طويلة من البث الاعلامي على شاشات التلفزة، وصفحات الجرائد، وساعات من التعليم في المدارس والجامعات ومراكز التوعية، أو

بالاصح مراكز التضليل التي تستمد شرعيتها من مدى قدرتها على ترسيخ فقه الطاعة، ويقاس انجازها بعدد المتخرجين من الرعية المدجّنة تدجيناً كاملاً، والتي تصبح بدورها النواة الصلبة لترويض الأجيال القادمة. ولم تكتف السلطة السياسية بترويض الساحة المحلية، بل هي تحاول أن تحتكر الفضاء العربي الفسيح لتروج لثقافتها إقليميا تحت غطاء الاخلاق والفضيلة، تماما كما حصل عندما تبنت وزارات الاعلام العربي وثيقة الصمت المسماة وثيقة الاعلام، التي تقيّد الفضائيات العربية وعمل الصحافة تحت ذريعة الحفاظ على الشرف العربي، وكأن هذه الفضائيات انتشرت دون تدخل السياسي ورغبته وأمواله.

وهنا فقط ربما نستطيع أن نجزم بأن (ولي الأمر ما قصّر) عندما سخّر جزءا لا يستهان به من الثروة النفطية لاحتكار الفضاء حتى



أصبح يغص ويختنق من كرمه وهباته.. استطاع ان يعولم ثقافة عدم التقصير لتنخرط فيها وفي مصطلحاتها شرائح كبيرة من المتلقين لهذه الثقافة المرتبطة بالاستبداد السياسي وأبجدياته ومصطلحاته الكثيرة، ومن أجل ان تقبل وتستوعب الجماهير العربية هذه الثقافة، كان لا بدّ أن تغلف وتسوّق وكأنها دفاع عن الأخلاق. وهنا يربط المستبد بين السياسة والفضيلة، ولكن الجميع يعلم أن تسويق البضائع تحت شعارات الفضيلة إنما هي حملة اعلامية فاشلة، أفشلتها برامج الخلاعة والرقص والمجون الممولة من قبل المستبد ذاته، ومن قبل أبنائه وأبناء أبنائه والمنتسبين إليه بالمصاهرة.

تفكيك (ثقافة ولي الامر ما قصّر) محليا على الساحة السعودية وعربيا، هي مسؤولية مصيرية تقع مهمتها كبند أول في مشروع نهضة حضارية. لن تتحقق هذه النهضة الا اذا انخرطت فيها أطياف مختلفة ومتنوعة تنتزع أبجدياتها من قاموس الفكر العربي والوعي الجمعي للأمة.

انتزاع (فقه الطاعة) من مسلّمات هذه الأمّة، ضرورة ملحّة، إن لم تنخرط فيها النخب الثقافية، فستختطفها شرائح أخرى آثرت أن تنتهج استراتيجية العنف، وهي بالفعل الوحيدة التي قدّمت بديلاً فكرياً ومنهجاً عملياً يقوّض دعائم (ثقافة ولي الأمر لم يقصّر). وبما أننا نرصد يوميا تداعيات العنف المسلح على المجتمعات العربية من طنجة الي بغداد، لا بد أن نذكر بأن مسؤولية هذه النخب هي مسؤولية تاريخية، ويجب عليها أولا أن تفكك ثقافة الاستبداد السياسي وتخلق البديل الذي لا يقطع أوصال المجتمعات وينذر بمزيد من العنف والعنف المضاد.

تبدأ هذه المهمة أولا بنزع القدسية عن المسؤول والمطالبة بمحاسبته ومساءلته من خلال المؤسسات المستقلة، والاعتراف بتقصيره في مجالات متعددة بدءا بالاقتصاد والتعليم والقضاء والسياسة الداخلية والخارجية. عندها فقط نثبت للعالم أننا نلتحق بركب الأمم المتحضرة وننتقل من كوننا (رعية) الى مرحلة (المواطنة) بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان. فالمواطنة ليست درساً نتلقاه على مقاعد الدراسة، أو شعاراً نتباكى على غياب تفعيله، إنما هو ممارسة لها آلياتها ومؤسساتها التي تضمنها وتقرّها، ولن نحصل عليها إلا عندما نقرّ أن ولي الأمر (يقصّر) ويتمادى في التقصير، وعندما ننزع العصمة عنه، فانتقادنا له ومحاسبته ليس سباً أو تجريحاً أو براءة للذمة، بل حقاً مهما لن تغفله الأجيال القادمة، حتى لو غاب عن أولويات الأجيال الحالية. والمسؤولية اليوم تقع على الجميع دون استثناء، إذ ان تبعات ثقافة الاستبداد تطال المرأة والرجل، الكبير والصغير، المثقف والأمّي، ولا ينجو منها سوى من آثر التبجّح بها وترديدها على مسامعنا وتلويث فضائنا بها.

عن القدس العربي ٢٦/٠٢/٢٠٠٨

ولاة الأمر

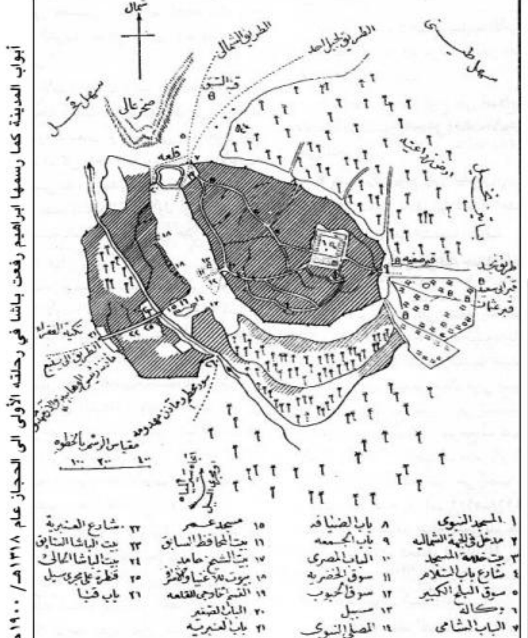
لمن نشكو مآسينا؟
ومن يُصغي لشكوانا ويُجدينا؟
أنشكو موتنا ذلاً لوالينا؟
وهل موتٌ سيحيينا؟!
قطيعٌ نحنُ.. والجزّار راعينا
ومنفيون.. نمشي في أراضينا
ونحملُ نعشنا قسراً.. بأيدينا
ونُعربُ عن تعازينا.. لنا.. فينا!
فوالينا..
- أدام الله والينا -
رآنا أمةً وسطاً
فما أبقى لنا دنياً،
ولا أبقى لنا دينا!
ولاةَ الأمر، ما خنتم، ولا هِنْتمْ
ولا أبديتم اللينا
جزاكم ربنا خيراً
كفيتم أرضنا بلوى أعادينا
وحققتم أمانينا
وهذي القدس تشكركم
ففي تنديدكم حينا
وفي تهديدكم حينا
سحقتم أنف أمريكا
فلم تنقل سفارتها
ولو نُقِلتْ
- معاذ الله لو نقلت -
.. لضيّعنا فلسطينا!
ولاة الأمر:
هذا النصر يكفيكم ويكفينا
تهانينا!

الأسوار والأبواب التاريخية للمدينة المنوّرة

عدنان الشريف

ارتبطت أبواب المدينة المنورة بالأسوار التي كانت قد أُنشئت حولها، حيث أن الظروف السياسية والأمنية والعمرانية جعلت لها خلال عصور ماضية أكثر من سور. محمد بن إسحاق العدي، كان أول من بنى أول سور للمدينة سنة ٢٦٣هـ/٨٧٦م(١). والسور الثاني أمر ببنائه الملك العادل نور الدين زنكي سنة ٥٧٨هـ/ ١١٨٢م، ليحيط بالأحياء التي نشأت آنذاك خارج السور القديم من الناحيتين الغربية والجنوبية(٢). وفي عصر الشريف حسين بن علي، بني السور الثالث وكان يعرف بالسور الهاشمي(٣). بينما ذكر في خارطة (روتر) باسم (السور الحسيني)، ويظهر فيها كحائط يمتد بإزاء الناحية الشمالية الشرقية للمدينة المنورة، ولم يكن يتصل بالسورين السابقين(٤).

شهدت هذه الأسوار أعمال ترميم وتجديد وإعادة بناء خلال فترات تاريخية مختلفة، ولا يستبعد أنها في أثناء ذلك قد تعرضت لبعض التوسعات أو التغيير في المساحات التي تحيط بها(٥)، كما أن كل واحد منها زود بعدد من الأبواب؛ يقول عنها المقدسي: (والمدينة هائلة الأبواب ولها أربعة أبواب)(٦). ويقصد بذلك السور الأول أو ما اصطلحت المصادر على تسميته بالسور (الجوّاني) في حين عرف السور الثاني بالسور (البرّاني)(٧).



أبواب المدينة كما رسمها ابراهيم رفعت باشا في رحلته الأولى الى الحجاز عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م

عندما زار ابن جبير المدينة المنورة أشار الى وجود أربعة أبواب في سورها الأول (الجواني)، يقابل كل منها باب في السور الثاني (البراني)(٨). بيد أن هذا يتنافى مع ما هو مثبت في المصادر والمراجع المختلفة التي تشير الى أن السور الثاني كان يحيط بالناحيتين الغربية والجنوبية بالنسبة للسور الأول(٩). ولا يعقل أن تتكون أبواب المدينة في هاتين الناحيتين فقط؛ بل كانت موزعة على جهات مختلفة من السور، كما هو مثبت في هذه الدراسة. وبالتالي من المرجح أن ابن جبير شاهد الأبواب المتقابلة في السورين، ولم يشاهد الأبواب الأخرى؛ فوقع في لبس وخطأ في التصور، تبعا لذلك.

أبواب السورين (البرّاني) و (الجوّاني) تزايد عددها عبر العصور المختلفة؛ إذ كانت في السور (الجواني) أربعة أبواب في زمن المقدسي (ت ٣٧٥هـ/ ٩٨٥م) وابن جبير (ت ٦١٤هـ/ ١٢١٧م). وأضحت خمسة أبواب في العصر المملوكي(١٠) والعثماني (١١). إلا أن عبد العزيز كعكي يشير الى أنه كانت هناك تسعة أبواب في ذلك السور (١٢)، قبل هدم جميع الأسوار سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م(١٣). وفي هذا إشارة الى وجود أربعة أبواب جديدة، وقد تكون أُحدثت في حقبة متأخرة، لربط المدينة المنورة القديمة بالأحياء التي استجدت خارجها، أو ربما كانت هذه الأبواب موجودة قبل ذلك، ولكن لصغرها لم تأبه بذكرها المصادر التاريخية.

السور (البرّاني) كان في بادئ أمره يحتوي على أربعة أبواب، وبقيت الى زمن علي بن موسى (ت ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م) الذي ذكرها(١٤). ثم جاء من بعده إبراهيم رفعت (آخر رحلة له للمدينة كانت سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م) الذي أضاف باباً خامسا(١٥). ويذكر عبدالعزيز كعكي ثلاثة أبواب أخرى(١٦). وربما ينطبق عليها ما قبل عن الأبواب التي في السور (الجواني).

السور الثالث والأخير لم يطل به الأمر حتى تشهد أبوابه تغيرات في عددها. وما يتوافر عنه من معلومات هو أنه كان يحتوي على أربعة أبواب(١٧). كانت هذه الأبواب تتوزع على أضلاع الأسوار بكيفيات مختلفة؛ ففي السور (الجواني) كانت الأبواب تتوزع وقت بنائه على النحو التالي:

باب شرقي يؤدي الى البقيع؛ باب شمالي يؤدي الى شهداء أحد؛ باب في الناحية الشمالية الشرقية؛ باب غربي يؤدي الى قباء جنوباً(١٨)، فربما كان قريباً من الناحية الجنوبية. هذه الأبواب هي التي وصفها المقدسي وأسماها: باب البقيع (شرقاً) وهو يواجه مقبرة البقيع، وباب الخندق، وربما كان يقع في الناحية الشمالية للمدينة المنورة حيث الخندق ومساجد الفتح(١٩)، وباب الثنية في شمال غربي السور حيث يواجه ثنية تعرف بثنية الوداع وتقع شمال غربي المدينة المنورة على طريق الشام(٢٠)؛ وباب جهينة(٢١) ويرجح أنه كان في الضلع الغربي لأسوار المدينة(٢٢). ويظهر أنه هذه الأبواب هي التي ذكرها ابن جبير وإن كان قد أطلق على بعضها أسماء أخرى(٢٣). وكذلك فعل السخاوي (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م) في التحفة اللطيفة)(٢٤). وأضاف صالح لمعي باباً خامساً ذكر بأنه كان مسدوداً في تلك الحقبة، استناداً على وصف السمهودي للمدينة في عصره(٢٥). وربما كان ذلك سبب إغفال السخاوي لذكره ضمن أبواب السور (الجوّاني).

أما النابلسي فإنه، عندما يصف الأبواب الأربعة، سالفة الذكر، يذكر بأن منها الباب الشامي الصغير، ويقول عنه: إنه (قبلي)(٢٦). والمؤكد أنه يقصد بذلك بيت المقدس القبلة الأولى للمسلمين، وليس الكعبة المشرفة، لأنه يقع الى الشمال، كما يشير النابلسي بنفسه في ثنايا حديثه عن دخوله المدينة قادماً من الشام، فيذكر بأنه دخل من هذا الباب الذي كان مجاوراً لقلعة المدينة(٢٧)، والتي كانت تقع في الزاوية الشمالية الغربية من سور المدينة(٢٨). كما أن بعض المصادر ولوحات مصورة تاريخية تشير الى أن هذا الباب كان موجوداً بالقرب من القلعة، وأنه كان من أبواب السور (البراني)(٢٩). يضاف الى ما سبق أن إطلاق اسم الشامي عليه يشير الى اتجاهه شمالاً حيث بلاد الشام. وقد جرت العادة في الحجاز، حتى في الوقت الحاضر، إطلاق اسم (شام) للإتجاه الشمالي و (يمن) للإتجاه الجنوبي.

مصادر العصر العثماني تصف توزيع ابواب هذا السور (الجواني) في العصر العثماني على النحو التالي:

- **باب البقيع**: وكان يعرف أيضاً بباب الجمعة، وكان يقع في الضلع الشرقي للسور(٣٠).
- **باب المجيدي**: في الضلع الشمالي من السور، وذكر ابراهيم رفعت بأنه (باب محدث)(٣١). ويقصد بذلك من ناحية بنائه حيث جدد عمارته السلطان عبد المجيد، عندما جدّد عمارة المسجد النبوي الشريف(٣٢).
- **باب الشامي**: وهذا الباب كان يقع في أقصى الناحية الغربية للضلع الشمالي بالقرب من قلعة المدينة المنورة.
- **الباب الصغير**: الى الجنوب من الباب السابق، كان يقع على الضلع الغربي لسور المدينة.
- **الباب المصري**: الى الجنوب من سابقه، كان موقعه في الضلع الغربي لسور المدينة(٣٣).

وكما سبق أن ورد، فإن عبد العزيز كعكي يشير الى أنه كانت هناك تسعة أبواب في ذلك السور، على النحو التالي: ١/ باب البقيع ويعرف أيضاً بباب الجمعة. ٢/ باب الوسط ويذكر بأنه كان يقع عند مثلث السور. ٣/ باب الحمام أو ما كان يعرف بباب ذروان. ٤/ باب القاسمية أو ما كان يعرف بباب الشونة. ٥/ باب المصري، أو ما كان يعرف بباب السويقة. ٦/ باب الشامي الصغير. ٧/ باب الشامي الكبير. ٨/ باب بصرى أو بصره. ٩/ باب المجيدي(٣٤).

من خلال ما ذكره كعكي عن هذه الأبواب، يلاحظ أنه ذكر باب الشامي الصغير ضمن أبواب هذا السور، وقد سبق وتبين أنه من أبواب السور (البراني). وبذلك يكون قد أضاف ثلاثة أبواب جديدة للخمسة السابقة، وكلها لم يحدد مواضعها على خرائط السور التي أوردها في كتابه(٣٥).

أما السور الثاني (البراني) والذي أنشيء ليحيط بضواحي المدينة الغربية والجنوبية، فإن أقدم ما يرد عن أبوابه في المصادر وصف ابن جبير، حيث ذكر أنه كانت به أربعة أبواب تناظر أربعة أخر في السور (الجواني). وقد تبيّن أن ابن جبير قد جانب الصواب في هذا الوصف.

بعض مصادر المدينة المنورة في العصر العثماني تقدم وصفاً تفصيلياً لابواب هذا السور، وهي كما وردت عند علي بن موسى على النحو التالي:

- **باب العوالي من الشرق**، ويقصد به هنا الجزء الشرقي من ضلع هذا السور والذي كان يحيط بالضواحي الجنوبية.


باب المصري أو باب سويقة في السور الأول

- **باب قباء**، الى الجنوب من الباب السابق، وكان يفتح عى الناحية الجنوبية.
- **باب العنبرية**، وكان في الضلع الغربي للسور.
- **باب الكومة**، وكان في الناحية الشمالية(٣٦). ولا شك أن ذلك الباب هو الذي عُرف أيضاً بالباب الشامي الصغير، وقد سبقت الإشارة إليه. يضيف إبراهيم رفعت باشا للأبواب السابقة باباً خامساً في الناحية الشرقية، ذكر اسمه بصيغة التشكيك حيث قال عنه: (ولعل الثاني باب الكوفة)(٣٧)، مما يوحي بأنه لم يكن متأكداً من وجود ذلك الباب في السور (البرّاني).

عبدالعزيز كعكي يذكر أنه لهذا السور سبعة أبواب، على النحو التالي: باب العوالي، باب قباء، باب المغيسلة، باب العنبرية، باب السكة الحديد، باب البرابيخ، باب الكومة(٣٨).

أي أنه أضاف ثلاثة أبواب أخرى، لعل حالها مثل حال سابقتها في السور (الجواني). كما أنه لم يوقعها على الخريطة التي أوردها عن هذا السور. آخر هذه الأبواب تلك التي أوردها عبدالعزيز كعكي، وذكر أنها كانت تقع في السور الثالث للمدينة المنورة، وذكر بأنه يسمى

(الهاشمي). ويرد هذا السور محدداً على خارطة عملها الرحالة روتر عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م، وأطلق عليه اسم حائط الحسيني، كما سبق أن ذكر، ويظهر على مخطط هذا السور ثلاثة أبواب، أما الكعكي فيذكر أن له أربعة أبواب هي: باب الأبارية؛ باب الصدقة؛ باب التمار؛ وأخيرا بـاب الشـهـداء. ولم يـحـدد مـواضـع هـذه الأبـواب عـلـى هـذا السور(٣٩).

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك من أبواب المدينة ما هو قديم قدم أسوارها، مثل: باب البقيع الذي ذكرته المصادر في الحقب التاريخية المختلفة(٤٠)، وباب الشامي الكبير، الذي من المؤكد أنه هو الباب الذي أسماه المقدسي بباب الثنية، لأنه يقع في موضع باب الشامي الكبير، بحسب ما ذكره المقدسي والمصادر اللاحقة عن موضع هذا الباب بالنسبة للسور الجواني(٤١).

من جانب آخر هناك أبواب أضيفت في مراحل تاريخية لاحقة، مثل تلك التي أوردها عبدالعزيز كعكي، وقد سبق ذكرها. لبعض هذه الأبواب أهمية خاصة، فقد كان يعول عليها في حركة الدخول والخروج من المدينة، خاصة فيما يتعلق بالقوافل والمواكب الرسمية.

فباب المصري في السور (الجواني) وباب العنبرية الذي يقابله في السور (البراني) (عليهما العمل في دخول القوافل وخروجها)(٤٢). ومنهما تدخل المواكب الرسمية(٤٣). ويقول علي بن موسى عن باب العنبرية: (وهو أكثر الأبواب عملاً لدخول المتاجر والحجاج والزوار منه على الدوام ونزول موكب الحج المصري عنده بعساكره كل عام)(٤٤). ويقول عن باب المصري: (وهو أشهر أبواب السور الجواني ويعرف بباب المصري لأنه بين الأسواق، وهو على البلاط الأعظم)(٤٥) وكذلك كان الحال بالنسبة للباب الشامي الكبير. والذي يدخل منه ركب الحج الشامي(٤٦)، وعليه يقع مدخل أحد الشوارع الرئيسية التي كانت تخترق المدينة المنورة(٤٧).

وهناك من الأبواب ما كان يؤدي الى الأماكن المحيطة بالمدينة؛ فباب البقيع كان يؤدي الى البقيع وما حوله(٤٨)، وباب الكومة منه يتوصل الى (المساجد الأربعة الموضوعة بغربي جبل سلع عند غار بني حرام فيكون مروره منه ومنه إخراج الغنم للذبح، وإدخالها بعد نقل المجزرة من المحل القديم الى خارج البلدة)(٤٩). كانت هذه الأبواب تغلق ليلاً، كما يشير بذلك النابلسي عند قدومه للمدينة المنورة، حيث كان وصولهم في الثلث الأخير من الليل فوجدوا الباب الشامي الكبير مغلقاً، فأنزلوا متاعهم بجوار الباب الشامي الصغير، وباتوا هناك خارج المدينة المنورة(٥٠).

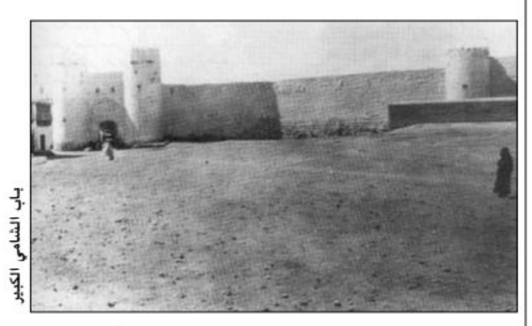
التفاوت في أهمية هذه الأبواب كان له أثره على عمارتها، حيث كانت الرئيسة منها ذات كتل معمارية كبيرة ومداخلها مرتفعة، مثل باب العنبرية وباب الشامي الكبير وباب المصري(٥١). بينما كانت الأبواب الأقل أهمية صغيرة في مبانيها مثل باب الشامي الصغير وباب الحمام (ذروان)(٥٢).

وعلى الرغم من وجود فرق بين أحجام هذه الأبواب، فإنه في ضوء ما يتوافر عنها من لوحات مصورة، فإن معظمها كان على طراز واحد، بحيث تتكون كتلة الباب المعمارية من فتحة معقودة تقع ضمن حجر معقود يكتنفه برجان في شكل نصف دائرة. ولا يستثنى من ذلك سوى باب العنبرية، الذي تتكون كتلته المعمارية من مضلع خال من الأبراج تتخلله فتحة وسطى معقودة، تكتنفها فتحتان أقل ارتفاعاً، ويلاحظ أنهما في بعض اللوحات المصورة تبدوان مفتوحتين تارة ومسدودتين تارة أخرى(٥٣).

شهدت هذه الأبواب اعمال تعمير وإعادة بناء في حقب تاريخية مختلفة، كانت في بعض حالاتها مرتبطة بأعمال البناء والتجديد لأسوار المدينة. ومن أمثلة ذلك إعادة بناء السور (الجواني) سنة ٩٣٩هـ/ ١٥٣٢م، حيث تزامن مع إعادة بناء أبواب ذلك السور، فبني بعضها بالحجر المنحوت المهذب، وبعضها الآخر بالحجر الغشيم(٥٤). كما شهد السور بعد ذلك تجديدات في حقب تاريخية مختلفة شملت بعض أبوابه، ودونت في نصوص تذكارية على لوحات عملت على بعض هذه الأبواب(٥٥).

السور (البرّاني) شمله إعادة البناء أيضاً، مثلما حدث في زمن سيطرة محمد علي باشا على الحجاز، بعد حروبه مع الدولة السعودية الأولى؛ حيث لم يبق منه سوى ابراج تحيط بالمنطقة، موزعة على مسافات متساوية؛ فأمر محمد علي باشا أن يُبنى سور بين (الأبراج أساسه من حجر الى وجه الأرض وارتفاعه باللبن وجعلوا فيه الأبواب)(٥٦). وقد شهد ذلك السور وأبوابه تعميرات وتجديدات حدثت بعد ذلك(٥٧).

تلك الأبواب أطلق عليها أسماء مختلفة تعكس في بعضها أسماء بعض الأماكن التي تفتح عليها هذه الأبواب، مثل باب البقيع لأنه يقع في مواجهة مقبرة البقيع ومنه ينفذ إليها(٥٨)، وباب قباء لأنه


باب الشامي الكبير

يؤدي الى قباء وما جاورها(٥٩)، والباب الشامي لأنه يفتح الى الشمال حيث بلاد الشام ومنه يدخل حجاج هذه البلاد(٦٠). وقد تحمل هذه الأبواب أسماء بعض الحكام الذين أمروا ببنائها وتجديد عمارتها، مثل الباب المجيدي الذي نسب للسلطان عبد المجيد الذي جدده عندما جدد عمارة المسجد النبوي الشريف، فيما بين سنتي ١٢٦٧-١٢٧٧هـ/ ١٨٥٠-١٨٦٠م. وباب الحميدية نسبة للسلطان عبد الحميد الذي جدد عمارته سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٧٧م(٦٢).

الهوامش

(١) مصطفى، صالح لمعي، المدينة المنورة تطورها العمراني وتراثها المعماري، بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م، ص ١٣. وانظر: طه، حاتم عمر، طيبة وفنها الرفيع، ط٢، المدينة المنورة: مكتبات الحلبي، د. ت، ص ٧٦.

(٢) رفعت، إبراهيم، مرآة الحرمين، جـ١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت، ص ٤١١، ٤١٣؛ صالح لمعي، ص١٥؛ حاتم طه، ص ٧٦–٧٧.

(٣) كعكي، عبدالعزيز بن عبدالرحمن، المجموعة المصورة لأشهر معالم المدينة المنورة، جـ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩، ص ٣٨٣؛ صالح لمعي، ص ٢٩.

(٤) انظر خارطة روتر، شكل ١٣؛ صالح لمعي، ص ٢٩؛ وانظر فيما ذكره عن السور في الصفحة نفسها.

(٥) إبراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١٠–٤١٣، صالح لمعي، ص ١٣، ١٨–١٩؛ عبدالعزيز كعكي، ص ٣٨٣.

(٦) المقدسي، محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط٢ لندن: مطبعة بريل، ١٣٢٨هـ/ ١٩٠٩م، ص ٨٢.

(٧) ابن موسى، علي، وصف المدينة المنورة، ضمن كتاب رسائل في تاريخ المدينة، نشر: حمد الجاسر، الرياض، دار اليمامة، د. ت، ص ٤٦، ٥٥.

(٨) ابن جبير، محمد بن أحمد، رحلة ابن جبير، بيروت، د. ت، ص ١٥٠.

(٩) علي بن موسى، ص٥٥؛ ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١١، ٤١٣؛ صالح لمعي، ص ١٥؛ حاتم طه، ص ٧٦–٧٧.

(١٠) صالح لمعي، ص ١٧.

(١١) ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١١.

(١٢) عبد العزيز كعكي، ص ٣٨٣.

(١٣) حاتم طه، ص ٧٧.

(١٤) علي بن موسى، ص ٥٥.

(١٥) ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١٣.

(١٦) (١٧) عبد العزيز كعكي، ص ٣٩١.

(١٨) النابلسي، عبدالغني بن إسماعيل، الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز. تحقيق رياض عبد الحميد مراد، جـ٣، دمشق: ١٩٩٨م، ص ١١٦.

(١٩) صالح لمعي، ص ١٤.

(٢٠) السمهودي، علي بن عبدالله، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، تحقيق وتقديم قاسم السامرائي، جـ٣، لندن: ٢٠٠١م، ص ٢٠٠.

(٢١) المقدسي، ص ٨٢.

(٢٢) صالح لمعي، ص ١٤.

(٢٣) ابن جبير، ص ١٥٠.

(٢٤) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، إعداد: أسعد طرابزوني الحسني، جـ١، د.م، د. ن، ١٩٧٩م، ص٥١.

(٢٥) صالح لمعي، ص ١٧.

(٢٦) (٢٧) النابلسي، جـ٣، ص ١١٧.

(٢٨) صالح لمعي، ص ١٨.

(٢٩) الرومي الحنفي، محمد بن خضر، كتاب التحفة اللطيفة في عمارة المسجد النبوي وسور المدينة الشريفة، ضمن كتاب رسائل في تاريخ المدينة لحمد الجاسر، الرياض، د. ت، ص ٨٦. عبد العزيز كعكي، ص ٣٩٦.

(٣٠) علي بن موسى، ص ٦؛ وابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١١.

(٣١) ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١١.

(٣٢) علي بن موسى، ص ٧، ٤٨؛ صالح لمعي، ص ٢٣؛ وهذه العمارة استغرقت أكثر من عشر سنوات، وامتدت بين سنتي ١٨٤٩م 1860 –م: الشهري، محمد هزاع، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني ١٩٢٣م/ ١٣٤٤هـ، القاهرة: ٢٠٠٣، ص ٩٣.

(٣٣) علي بن موسى، ص ٤٨؛ ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١٣؛ صالح لمعي، ص ٢٤.

(٣٤) عبدالعزيز كعكي، ص ٣٩١

(٣٥) المصدر السابق، ص ٣٨٤–٣٨٦.

(٣٦) علي بن موسى، ص ٥٥.

(٣٧) ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١٣.

(٣٨) (٣٩) عبدالعزيز كعكي، ص ٣٩١.

(٤٠) المقدسي، ص ٨٢؛ ابن جبير ص ١٥٠؛ السخاوي، جـ١، ص ١٥؛ ابن النابلسي جـ٣، ص ١١٦؛ علي بن موسى، ص ٦؛ ابراهيم رفعت جـ١، ص ٤١١.

(٤١) المقدسي، ص ٨٢؛ ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١١.

(٤٢) ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١١.

(٤٣) صالح لمعي، ص ٢٠.

(٤٤) (٤٥) (٤٦) علي بن موسى، ص ٨.

(٤٧) صالح لمعي، ص ١٦–١٧، ٢٠

(٤٨) ابن بطوطة، محمد بن عبدالله، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المعروف برحلة ابن بطوطة، تحقيق محمد عبدالمنعم العريان، ط٢، جـ١، بيروت: ١٩٩٢، ص١٣٨.

(٤٩) علي بن موسى، ص ٤٩.

(٥٠) النابلسي، جـ٣، ص ٨٨.

(٥١) انظر اللوحات التي تصور هذه الأبواب. حاتم عمر طه، ص ٨٥؛ صالح لمعي، ص ٢٤؛ لوحة: ٦، ٧، ٢٦؛ لوحة ٧؛ عبدالعزيز كعكي، ص ٣٩٣، ٣٩٦–٣٩٩، ٤٠١.

(٥٢) عبدالعزيز كعكي، ص ٣٩٦، ٣٩٨.

(٥٣) حاتم عمر طه، ص ٨٥؛ صالح لمعي ص ٢٤، لوحة رقم ٦ و٧ و٢٦،



باب العنبرية وهو أحد أبواب المدينة المنورة

لوحة رقم ٨؛ عبد العزيز كعكي، ص ٣٩٣، ٣٩٦–٣٩٧.

(٥٤) خضر الرومي، ص ٨٥–٨٦؛ علي بن موسى، ص ٥٥؛ صالح لمعي، ص ١٨.

(٥٥) ابراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١١–٤١٣

(٥٦) علي بن موسى ص ٥٥

(٥٧) علي بن موسى، ص ٥٥؛ وابراهيم رفعت جـ١، ص ٤١٣.

(٥٨) ابن بطوطة، جـ١، ص ١٣٨.

(٥٩) علي بن موسى، ص ٥.

(٦٠) علي بن موسى، ص ٨.

(٦١) علي بن موسى، ص ٧، ٤٨؛ ويلاحظ أنه في الكاتب ذكر تاريخين مختلفين وهما ما بين سنتي ١٢٦٦-١٢٧٧هـ، وهي الفترة التي جدد فيها السلطان عبد المجيد عمارة الحرم النبوي الشريف. وقد ثبتناه في المتن، انظر: هزاع الشهري، ص ٩٣.

(٦٢) إبراهيم رفعت، جـ١، ص ٤١٣.

استراتيجية استدعاء البوارج الغربية

سعود الفيصل يستدرج (كول) الى لبنان

محمد شمس

لبنان المكشوف أمنياً وسياسياً على الخارج، بات يلعب وظيفة مزدوجة، فهو مكشوف على الخارج، والخارج مكشوف فيه أيضاً، بحيث أصبح كل الخارج المتورّط فيه أمام امتحان النوايا، والنزوعات، والأجندات.. فقد تجد، على سبيل المثال، من هو في الخارج ديمقراطياً زعماً يصبح ديكتاتورياً في لبنان، مثل إدارة بوش بكل رموزها وكذلك حكومات أوروبية عدة، فتدافع عن خيار النصف زائداً واحداً لانتخاب رئيس للجمهورية، وترفض تقاسم السلطة بين الموالاة والمعارضة، بل تتجاوز على تقاليد السياسة اللبنانية بما فيها اختيار المرشح الماروني الأكثر تمثيلاً وسط الطائفة المارونية. من جهة ثانية، قد تجد من هو في الخارج ديكتاتورياً فعلياً يتحوّل إلى ناطق بإسم الديمقراطية وحكم القانون مثل السعودية ومصر، فيتحدث مسؤولون كبار في البلدين عن ضرورة إحترام التمثيل النيابي، والدستور، والإرادة الشعبية، وكل ذلك لتدعيم فريق السلطة. من هذه النقطة الافتراقية تنسج رواية وصول البارجة (كول) الى الشواطىء اللبنانية، لترسيخ الاستبداد الديمقراطي الأميركي السعودي.

وقد نشرت صحيفة (واشنطن بوست) في الأول من مارس مقالاً للكاتبة الصحافية المشهورة روبن رايت بعنوان: (الجهد الأميركي ـ السعودي يهدف إنهاء التدخل السوري في لبنان). ويلفت العنوان إلى أمر مثير للسخرية، فلم يعد خافياً أن الطرفين الأميركي والسعودي ضالعان بصورة مباشرة في الشأن اللبناني، بل يكاد أن يكونا، بعد خروج القوات السورية من لبنان في ٢٠٠٥، البلدين الأكثر إختراقاً للمجال السياسي الحيوي اللبناني، إما بصورة مباشرة أو عبر حلفائهم.

كتبت رايت: بدأت الولايات المتحدة والعربية السعودية حملة مشتركة للضغط على سوريا لإنهاء تدخلها السياسي في لبنان، وتشمل الحملة إرسال الولايات المتحدة للبارجة الحربية يو.إس. إس كول وبارجتين حربيتين أخريين الى الساحل اللبناني، وكل ذلك بحسب مصادر أميركية وعربية. وتضيف: أن الخطوات العسكرية والإقتصادية والدبلوماسية الجديدة تشمل أعمالاً قاسية أخذتها إدارة بوش ضد نظام الرئيس بشار الأسد، مثل الأمر التنفيذي الرئاسي الأخير والذي يسمح بفرض عقوبات ضد مسؤولين سوريين ضالعين في الشأن اللبناني وكذلك عضو في عائلة الأسد. العربية السعودية تسحب سفيرها من دمشق وتضغط من أجل عقد قمة عربية استثنائية لمناقشة الفراغ السياسي في لبنان بسبب عجز الأخيرة عن انتخاب رئيس جديد منذ نوفمبر الماضي، بحسب مسؤولين أميركيين.

لم ينتخب البرلمان اللبناني رئيساً جديداً بسبب، حسب مصادر رايت، الجمود الطويل الذي يفرضه حزب الله المدعوم من سوريا وحلفائه المسيحيين ضد التحالف المحيط بالحكومة، والمدعوم من قبل الولايات المتحدة، والسعودية، وفرنسا.

ناقش الرئيس بوش والملك عبد الله مسألة الجهد المشترك على سوريا خلال رحلة الرئيس الأميركي الى الرياض، في يناير الماضي. وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل ناقش لاحقاً التفاصيل في البيت الأبيض في زيارته في الخامس عشر من فبراير، وحضر اللقاء بوش، ونائب الرئيس تشيني، ووزير الخارجية كونداليزا رايس، ومستشار الأمن القومي جون هادلي، بحسب مسؤولين أميركيين وعرب.

وأدّى الإقتراح إلى نقاش جدي داخل إدارة بوش، والتي سحبت خطتها من حلفائها الأوربيين والعرب، بحسب المسؤولين. وبحسب مسؤول كبير في إدارة بوش رفض الكشف عن إسمه بسبب الدبلوماسية الحساسة (من المحتمل أن يرى السوريون ذلك في سياق التدابير الذي نقوم بها من أجل إحباط سلوكهم غير المساعد في لبنان).

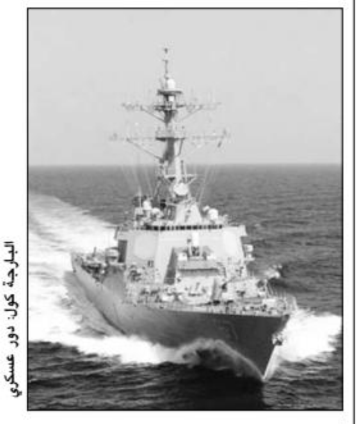
الأدميرال مايكل مولين، رئيس مدراء الطاقم قال بأن يو.إس.إس كول، مدمّرة الصواريخ الموجّهة، وبارجتين أخريين ستبقيان في شرق البحر الأبيض المتوسط لبعض الوقت. وأضاف (إنها ترسل إشارة بأننا حاضرون، وإننا سنكون على مقربة، وأن ذلك جزء هام جداً جداًمن العالم).

ولكن رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة قال بأن حكومته لم تطلب حضوراً بحرياً أميركياً على شواطئها، وطلب من السفيرة ميتشيل سيسون توضيحاً لنوايا الولايات المتحدة.

وكان حضور ثلاث بوارج حربية أميركية قد فجّر غضباً وشكوكاً في الإعلام اللبناني حول الخطط الأميركية بعيدة المدى، بالرغم من أن الإدارة الأميركية قالت بأن البوارج تبعد نحو ٦٠ ميلاً من الساحل اللبناني، أي ١٢ ميلاً بعيداً عن حدود المياة الإقليمية اللبنانية.

حسن فضل الله، النائب عن حزب الله في البرلمان اللبناني قال في تصريح لوكالة رويترز بأن (الخطوة الأميركية تهدد إستقرار لبنان والمنطقة وهي محاولة لاشعال التوتر، وأن الإدارة الأميركية استعملت سياسة إرسال البوارج لدعم حلفائها في لبنان من قبل، ولكن تلك التجربة فشلت).

إرسال البوارج الحربية الأميركية الى الشواطىء اللبنانية تعود الى عام ١٩٨٣، حين فتحت البواخر البحرية الأميركية النار على الميليشيات المسلمة. وقد شمل الإنتقام تفجيراً إنتحارياً لمجمع المارينز في بيروت ومقتل ٢٤١ من القوات الأميركية، والتي أدّت في نهاية المطاف الى انسحاب المارينز.



البارجة كول: دور عسكري

يقول بلال صعب من مركز سابان التابع لمعهد بروكينز أن دبلوماسية القوة العسكرية في لبنان لم ولن تنجح أبداً، وإذا كان هناك من سبيل واحد لكيلا تساعد حلفائك، فذلك هو الأفضل.

ويشكك بعض خبراء الشرق الأوسط، وكذلك الحلفاء الأوربيين والعرب بأن الجهد الأميركي ـ السعودي سيكون له أثر على دمشق. ويقول إيميل الحكيم من مركز هنري إل. ستيمسون، وهي مجموعة تفكير دفاعية (النظام السوري يلعب على عامل الوقت، وأن أسباباً ستضطر الإدارة الجديدة للتخلص من سياسة العزلة الحالية).

ليست وهماً، بل حقائق مرّة

العلاقات السعودية الإسرائيلية

محمد شمس

قد يثير العنوان تساؤلاً أولياً: هل هناك علاقات سعودية إسرائيلية أصلاً؟ أم أن الموضوع يتعلق بإشاعات تبثها وسائل الإعلام، خاصة الإسرائيلية منها؟ ثم إذا كانت هناك علاقات من نوع ما، فما هي حدودها؟ وما هي أهدافها من الجانب السعودي؟ ولماذا السعودية في الأصل بحاجة الى علاقة مع إسرائيل وهي تعلم أنها (علاقة محرّمة) خاصة من بلد يحتضن مقدسات المسلمين، قد تعود بالضرر الكبير ـ ظاهرياً ـ على نظام الحكم السعودي نفسه؟ هل العلاقة مع إسرائيل (ضارّة) فعلاً لآل سعود؟ لماذا إذن تمتلئ المنتديات السعودية (خاصة السلفية: موقع الساحات مثلاً، والمخترق من المباحث السعودية) بدعوات لإقامة علاقات مع اسرائيل والتفرّغ لحرب إيران وحزب الله وسوريا على قاعدة طائفية، باعتبار هذه الأطراف أكثر خطراً على (السعودية) وعلى (الإسلام) من إسرائيل نفسها؟!

مما لا شك فيه أن الإعلام والسياسة الإسرائيليين يتوقان الى تطبيع العلاقات مع السعودية والدول العربية والإسلامية عامّة، وإيصال التطبيع الى القاعدة الشعبية، ولذا فإن الصهاينة مدفوعين بأمرين: الحاجة الى كتمان تلك العلاقات من جهة بغرض استمراريتها، والحاجة الى الإعلان عن تلك العلاقات. فبالرغم من فوائد الإعلان النفسية التطبيعية والإختراقية للشخصية العربية، فإنه يمثل إضراراً باستمرار العلاقة مع تلك الدول العربية، كونه يحرجها ويظهرها بمظهر المتآمر. لهذا اعتادت الصحافة الإسرائيلية على تسريب بعض الأنباء عن العلاقات مع دول عربية عديدة، وفي كثير من الأحيان هي أخبار كاذبة، كما هو الحال مع سوريا مثلاً، فيما تقدم تلك الوسائل الإعلامية الإسرائيلية بعض المعلومات القليلة عن تواصل في العلاقات وتدعيمها بالنسبة لبلدان أخرى كالسعودية، مخفية في نفس الوقت ما تحت قمة الجبل من اتصالات وتعاون.

لهذا ليس كل ما ينشره الإسرائيليون صحيحاً، فكثير منه جزء من الحملة النفسية ضد الشعوب العربية. ولذا هناك حاجة ماسّة للتحفظ على كثير من الأخبار الواردة، سواء تعلق الأمر بسوريا أو السعودية أو إيران أو غيرها، عدا تلك الأخبار المؤكدة والواضحة والتي تجري في كثير من الأحيان في وضع (نصف علني). فليس كل ما يقوله الإسرائيليون دليلاً، إلا إذا جاء مع قرائن أخرى، وأدلة متوازية. نقول هذا، حتى نضع الصورة كأقرب ما تكون أمام الواقع أمام القارئ، خاصة ونحن نتحدث عن علاقات بلد مثل السعودية مع اسرائيل.

لقد كثر الحديث عن علاقات سعودية اسرائيلية قوية خاصة بعد موقف السعودية من حرب تموز ٢٠٠٦م المضاد لحزب الله و (مغامرته) وكيف أن السعودية أوصلت الى اسرائيل رأيها بضرورة مواصلة الحرب حتى (إنهاء قوة الحزب).. ثم جرى الحديث عن لقاء بين الأمير بندر ـ مستشار الأمن القومي السعودي ـ ورئيس وزراء اسرائيل أيهود أولمرت وذلك في ضيافة الملك عبدالله الثاني، ملك الأردن، إضافة الى لقاءات أخرى بين السعوديين والإسرائيليين على مستوى المخابرات. وهي لقاءات لم ينفها أولمرت بشكل قطعي في مؤتمر صحافي، بل أكدها بإشاراته وهو يبتسم بأنه نفى ما نفاه، وأنه يحق للصحافيين بأن لا يصدّقوا نفيه!

أصول العائلة المالكة

لكن موضوع ارتباط آل سعود باليهود كان ولازال مثار جدل عند شرائح من المواطنين السعوديين، فقد ظهر مبكراً (قبل نحو قرنين من الزمان) زعم بأن آل سعود ينتمون الى جذر يهودي، وأن جدّهم الأعلى إسمه (مردخاي)، في حين يقول آل سعود أنه (مرخان) فيرد عليهم أولئك بأنه لا يوجد إسم كهذا استخدمته قبيلة من قبل. وجاء ناصر السعيد، المعارض النجدي من حائل والذي اختطفه آل سعود وقتلوه فيما



المصمودي: رسالة سعودية لإسرائيل

يبدو في نهاية ١٩٧٩م في بيروت بالتآمر مع أطراف فلسطينية، جاء وركز هذا المدّعى، وهو أن آل سعود من أصل يهودي، وحاول تأصيل الأمر من خلال الشعر الشعبي الذي ظهر مبكراً معبّراً عن ذلك المدّعى (شعر حمدان بن شويعر)، بل أنه زاد في الأمر وحاول وضع تصوّر لشكل اليهودي كعلامة مميزة وأنها تنطبق على آل سعود، مثل: طول الأنف، نافياً في نفس الوقت انتساب آل سعود لفرع (المصاليخ) من قبيلة عنزة.

في وقت مبكر، بدا أن الحرب العثمانية مع الوهابية قد ولدت ادّعاء النسب اليهودي لآل سعود، خاصة وأن محمد بن عبد الوهاب (زعيم الوهابية) لا يشك في انتمائه القبلي لتميم، ولكنه هو أيضاً اتهم بأنه من أصل يهودي، وأنه

مثل آل سعود من يهود الدونمة، وغير ذلك. لكن يبدو ان التركيز اتجه فيما بعد لآل سعود، فهناك رغم الدعايات كلها، غموض في النسب السعودي، خاصة وأن آل سعود جاؤوا بأشخاص ليرسموا لهم شجرة نسبهم، فرسمت شجرات عديدة كان بعضها في عهد الملك سعود. وفي عهد الملك فيصل، وهذا حقيقي، تم تشكيل لجنة من مستشاريه (المعروفين بالعصبة السورية) للبحث في نسب العائلة المالكة، وكان يلتقي بهم بين الفينة والأخرى، ثم فجأة توقف البحث، ولم ينشر شيء عن ذلك، فيما أفاد أحد المستشارين بأنهم توصلوا الى حقيقة أن النسب السعودي يتصل (باليهود).

وحتى لو صدق هذا، وهو اعتقاد قد يكون صحيحاً، فإن الإسلام يجب ما قبله، ولكن الأفعال السعودية السياسية وغيرها ما برحت تعيد المواطنين الى التفتيش والبحث والإتهام لآل سعود بنسبهم اليهودي. ويمكن ملاحظة أنه منذ الصدام بين التيار العنفي الوهابي وآل سعود بعيد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، زاد الحديث عن الأمر وتكرر الإتهام هذه المرة من حلفاء النظام النجديين الذين يهتمون بموضوع النسب القبيلي ويميزون على أساسه، فتجد أنه غالباً ما يتكرر قول: إن آل سعود ذوو أصول يهودية، والدليل هو أفعالهم.

هل هناك علاقات سعودية إسرائيلية؟

من الصعب نفي الحجم الهائل والمستمر من الأخبار والتصريحات على مدار عقود طويلة، والتي تؤكد أن هناك تواصلاً بين السعودية واسرائيل سياسياً واستخباراتياً واقتصادياً، الى حد خشيت الولايات المتحدة من انكشافه للرأي العام العربي. في وثيقة قدّمت لكلينتون بداية عهده تتعلق بالملك فهد (على الأرجح أنها كانت في عام ١٩٩٤) أعدها بشكل مشترك وزارة الخارجية الأميركية ولجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس.. جاء توصيف العلاقة التي انطلقت الى مديات واسعة بين اسرائيل والسعودية في عهد فهد، فتقول:

كما هو دارج في عدم إدراك آل سعود، فإن فهد فهم من حديث بينه وبين الرئيس الأسبق جورج بوش، بأن إقامة علاقات واضحة وقوية مع إسرائيل سيحقق الأمن في المنطقة. وقد فسّر فهد أمن المنطقة بأنه يعني أمنه الشخصي. ولهذا السبب، ذهب بعيداً في إقامة علاقات إجتماعية مع إسرائيل على المستويين السياسي والعسكري. وبالرغم من المشاركة السعودية في تمويل الدعم العسكري لإسرائيل خلال حرب العراق، في سبيل إبقائها خارج مجال العمل على أمل تفادي أي مواجهات مع الشعب العربي وإفشال أهداف قوات التحالف، والتي تمت بناء على إتفاقنا مع الملك شخصياً، فإنه لا يزال ينظر الى أن ذلك كمبدأ أساسي أو قانون من أجل السيطرة على سير المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.

ولسوء الحظ هناك قوى في إسرائيل تستغل ذلك لمصالحها الخاصة، بما قد يهدّد عملية السلام بصورة كاملة كما تهدّد أمن السعودية، وخصوصاً في حال تسرّب وثائق محددة عن علاقتها بها (أي بإسرائيل). ومن المحتمل جداً أن يتم ذلك بأيدي الإسرائيليين، في حال لم يستجب النظام ـ السعودي ـ لمطالب محددة بالنسبة لإسرائيل. ويزوّد النظام السعودي إسرائيل بالخطط المالية والتنسيق في إطار مشاريع مشتركة، سواء داخل أو خارج السوق الشرق أوسطية.

ومن خلال تبني موقف تقاربي مع منظمة التحرير على حساب منظمة حماس، فإن النظام السعودي يحاول أن يخفي علاقاته الحقيقية مع حماس (أنظر الى رسالتنا الى سعود الفيصل وزير الخارجية أرقام: ٢٦، ١٠٥، ٤٠٣ بصورة خاصة).

إن هذه الخطوات السعودية ـ الإسرائيلية غير المحسوبة تتسبب في مشاكل كثيرة بالنسبة لنا، ولن تفضي إلى علاقات أمنية صحية بين فهد واسرائيل خارج سياق سياستنا. لقد أشرنا إلى ذلك بصورة واضحة لكل منهما. ولكن فهد يحاول أن يجد مبرراً، بمعنى أنه يريد هذه العلاقات مع اسرائيل كإستمرار للعمل المشترك في اليمن في الستينيات في ضوء تسارع الأحداث بين الحكومتين في اليمن.

يلاحظ مما قيل أعلاه بأن العلاقات السعودية الإسرائيلية قديمة، وأن التنسيق بينهما موجود منذ الستينيات الميلادية، أي منذ حرب اليمن (حسب الوثيقة) على الأقل. ففي تلك الفترة رأت السعودية واسرائيل مصلحة مشتركة بينهما في إشغال عبدالناصر وإضعافه، وحين سقط في حرب الـ١٩٦٧م، لم يكن أحدٌ فرحاً بتلك الهزيمة كفرح الأمراء السعوديين، فقد تخلّصوا أخيراً من عنصر التهديد الأول لحكمهم.

(حرب اليمن) ١٩٦٢-١٩٧٠، لم تكن بداية العلاقة، ولكن يمكن اعتبارها (بداية الإنطلاقة) في العلاقة بين اسرائيل والسعودية، فلأول مرة يلتقي مسؤولو البلدين اتصالاً رسمياً عبر جوليان إيمري، عضو مجلس العموم البريطاني من المحافظين الحاقدين على مصر، وعبر الوزير دنكان سانديز. إيمري ذكر في كتابه: (الصراع على اليمن) بأنه أخبر الملك فيصل بأن نجاح عبدالناصر في اليمن يمثل خطراً على الإحتياطات النفطية وينذر بالشر، ولذا على جميع الأطراف مقاومته، وقال بأنه هو الذي اقترح على فيصل جعل اليمن مصيدة لعبدالناصر كيما تستنزفه في حرب أهلية، وهذا يتطلب تشكيل إطار سياسي لمواجهة الناصرية، من خلال إعطاء دور لإسرائيل وتخفيف العداء السعودي الهاشمي، وهو ما تمّ فعلاً.

ويقر ايمري في كتابه بأن عدنان خاشقجي ـ الذي أصبح مقرّباً من فهد ـ بأنه كان قبل ذلك التاريخ على علاقة مع الإسرائيليين قبل أن تتوضح تماماً في السبعينيات والثمانينيات الميلادية، وأنه هو الذي وفر ميزانية لشراء أسلحة واستقدام مرتزقة اسرائيليين وبريطانيين وفرنسيين وبلجيكيين وجنوب افريقيين تم ارسالهم لليمن لدعم وتسليح القبائل اليمنية الموالية للسعودية والملكيين والمناهضة لعبدالناصر. ولكي يتم التواصل بشكل مستمر، افتتح مكتب ارتباط سعودي ـ إسرائيلي في بيروت تحت غطاء تجاري.

الخبير العسكري الإسرائيلي هيرش غودفان، كتب للجيروزاليم بوست (١٢/١٠/١٩٨٠) ان تفاهماً غير مكتوب أبرم بين إسرائيل



النشاشيبي: مبعوث فهد لاسرائيل

والسعودية في الفترة الواقعة بين النكسة وحرب اكتوبر ١٩٦٧-١٩٧٣، يتيح لإسرائيل التدخل مباشرة وبالنيابة عن أميركا والسعودية لصالح الأخيرة في حال قررت مصر التحرّش بالسعودية المتخمة بالمال والمؤيدة من قبل الغرب.

ويرى باحثون اسرائيليون بأن اسرائيل أنقذت السعودية مرتين: الأولى في بداية الستينيات من

خلال مساهمة اسرائيل في حرب اليمن ضد عبدالناصر، والثانية عام ١٩٦٧ حين قامت اسرائيل باحتلال سيناء وتكسير الجيش المصري. ويرى الباحث الكساندر بلاي بأن السعودية واسرائيل أقامتا علاقة حميمة واتصالات قوية أخذت طابع الإستمرارية بعد حرب اليمن وكان الهدف المشترك هو منع عبدالناصر من اختراق الجزيرة العربية عسكرياً. وأكد بلاي بأن السفير الإسرائيلي السابق في لندن بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٠ أهارون يميز قد أبلغه بعمق العلاقة التي أقامها الملكان سعود وفيصل مع الإسرائيليين في مواجهة العدو المصري، وهو أمرٌ أعاد تأكيده فرد هاليداي في كتابه: (الجزيرة العربية بلا سلاطين) حيث أشار الى أن فيصل طلب من اسرائيل التدخل لحمايته من عبدالناصر، وأن الأخيرة شحنت كميات كبيرة من الأسلحة، مستخدمة طائرات بريطانية وألقتها من الجو فوق مناطق نفوذ القبائل الداعمة للملكية اليمنية.

علاقات سابقة مع اسرائيل

السعوديون يتحدثون عن علاقات سعودية سابقة مع اسرائيل ومع الزعماء اليهود حتى قبل قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين، تشير الى ذلك بعض الوثائق البريطانية التي نشرها د. تيسير كاملة في كتابه: وثائق فلسطين، الصراع السعودي الهاشمي. كان الصراع المرير بين الهاشميين الذين طردوا من الحجاز وبين آل سعود قد سبب تنافساً فيمن له الزعامة على الشام، وكان الملك عبد العزيز يعد ابنه فيصل (ملكاً) على سوريا بدل الملك الهاشمي المطرود فيصل بن حسين الذي أعطي عرش العراق فيما بعد. الملك عبدالله، ملك الأردن حينها، كان على علاقة وثيقة باليهود وبالإنجليز على حد سواء. وكذلك فعل مثله الملك عبد العزيز آل سعود، الذي أرسل أبناءه بين الفينة والأخرى - في منافسة مع الملك عبدالله - لتوثيق عرى العلاقة مع الإنجليز في فلسطين وقادتهم الصهاينة. وكان سعود (الملك فيما بعد) قد زار فلسطين والتقى المندوب السامي هناك، ثم عرج على لقاء الفلسطينيين، وفي حفل أقيم له في (عنبتا) تلقّاه الشهيد عبدالرحيم محمود بقصيدة لا يخفى مغزاها، وكانت الزيارة قبل قيام اسرائيل بأكثر من ١٦ عاماً، قال فيها:

يا ذا الأمير أمام عينك شاعر
ضمّت على الشكوى المريرة أضلعهْ
المسجد الأقصى أجئت تزورهُ
أم جئتَ من قبل الضياع تودّعهْ
حرمٌ تباع لكلّ أوكع آبق
ولكلّ أفّاق شرير أربُعهْ
وغدا وما أدراك لا يبقى لنا
دمعٌ لنا يهمي وسنٌّ نقرعهْ

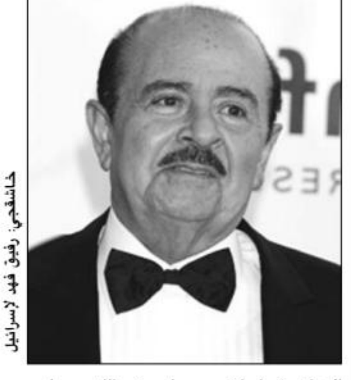
وحين بدأت ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) كان الفضل الأكبر لإخمادها للملك عبدالعزيز، وهناك عدد كبير من الوثائق توضح الدور السعودي المتآمر نشر بعضها خير الدين الزركلي في كتابه (شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز) كما تجد وثائق أخرى في كتاب د. كاملة، وأيضاً في كتب فلسطينية أخرى اعتنت بالوثائق البريطانية.

قبل تلك الفترة بسنوات، عرض مستشار ابن سعود، الإنجليزي العميل جون فيلبي على عبد العزيز التنازل عن فلسطين إغاظة للهاشميين من جهة، ومن أجل تحصيل بعض المال الذي يعاني من شحته، وأبلغه بعرض قدّمه حاييم وايزمان من أنه مستعد لدفع عشرين مليون دولار، على أن يتحمّل الملك السعودي بعض اللاجئين الفلسطينيين، وكاد الملك أن يوافق لولا أن أحد مستشاريه (يقال أنه كان الدرزي فؤاد حمزة) حذّره من أن ذلك سيؤدي الى اهتزاز سلطته بين شعبه وقد تضيع بعض أملاكه الشمالية المحاذية للأردن بسبب قراره، فتراجع.

ودلت الوثائق اللاحقة للإنتفاضة الفلسطينية الكبرى، أن ابن سعود ينسق مع البريطانيين لإخماد أي توجه مقاوم للإنجليز، متجاهلاً حقيقة التهويد والإستيطان قبل أن تقوم اسرائيل، وكان الملك السعودي كما هو معروف يمنع الحجاج الفلسطينيين من تبليغ العالم الإسلامي بقضيتهم في موسم الحج، وكثيراً ما صادر مخبروه المنشورات والكتب التي يوزعها الحجاج وثم يكون مصيرها النار! ثم إن عبدالعزيز كان شديد الكرة للحاج أمين الحسيني، واستطاع فيما بعد أن يستقطب بعض رموز القيادة الفلسطينية لدعم شرعيته ومثله فعل الملك سعود، فجاء لخدمته - مثلاً - جمال الحسيني، وأحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

علاقات لاحقة: الطفرة في عهد فهد

بمقتل الملك فيصل، والذي يشير الى يد لفهد في اغتياله، تصاعد حجم الإتصالات مع اسرائيل، ويعتبر عهد فهد عهد الطفرة في العلاقات معها، ذلك أن الحواجز الدينية والأخلاقية والسياسية قد رفعها فهد عن نفسه، ويمكن ملاحظة تلك السمة في معظم سياساته التي اتخذها طيلة حكمه. وقد أثبت عهد فهد، أن الدولتين: السعودية واسرائيل تعتمدان في بقائهما على بعضهما البعض، لا من جهة ارتباطهما بالولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل لأن ال سعود نظروا الى المخاطر التي تهدد اسرائيل هي ذاتها التي تهدد حكمهم. في البداية كانت القومية العربية وعلى رأسها مصر، ثم ما سمي بالدول الراديكالية: سوريا والعراق والى حد ما



خاشقجي: رفيق فهد لإسرائيل

الجزائر، ثم إيران وسوريا وحزب الله وحماس. وبالتالي فإن ضرب هذه القوى وإضعافها يصب بصورة مباشرة في خدمة اسرائيل، والعكس صحيح أيضاً.

إن وجود السعودية بسياساتها المعروفة يدعم اسرائيل. ليست هذه رؤية نرجسية، بل هي حقيقة تقرها الولايات المتحدة وخبراؤها الإستراتيجيون؛ وكثيراً ما تردد قول معاكس: إن وجود اسرائيل يخدم السعودية، باعتبار اسرائيل تعمل ضد القوى الراديكالية. الوثيقة الأميركية التي أشرنا اليها بداية المقال تقول في هذا الشأن التالي:

تعتبر العربية السعودية الحجر الأساس في سياستنا القومية والدولية. فقد كنا نعتقد دائماً بأن سياسة حماية إسرائيل وإبقائها قوية يمكن ترسيخهما بوجود النظام السعودي الذي برز مؤخراً في المشهد العربي كقوة مؤثرة. كان مشروع فهد للتسوية مع اسرائيل نقطة البداية التي يمكن الإنطلاق منها لكسر جبهة الرفض العربية وتحقيق التسوية التي تقترب الآن من مرحلة الاستكمال. فبدون النظام السعودي والسياسة المصريّة التي يتبناها الرئيس مبارك في القيام بخطوات عملية، لن يكون من الممكن تدمير العراق وإزالته من معادلة المنطقة [هذا الحديث قبل إسقاط نظام صدام حسين].

وترى الوثيقة أن:

النظام السعودي، منذ نشأته وبروزه في بداية القرن (الماضي)، كان عنصراً هاماً في أيدينا لتحقيق وبسط مصالحنا السياسية والنفطية في مواجهة النفوذ البريطاني. وبعد نشأة إسرائيل وبروز تيارات فكرية قومية وراديكالية في المنطقة، أصبح النظام السعودي هاماً بدرجة كبيرة لقمع طموحات هذه القوى لأنها كانت تهدّد أمن ومستقبل إسرائيل. ولكن النظام السعودي، وتحت تأثير الشخصية المهيمنة للملك فيصل، دفعتنا للتورّط في نزاعات خطيرة مع الحركة القومية العربية. ولم تكن هذه الحركة شريرة بصورة كاملة. إن الطموح الذي كانت تسعى إلى تحقيقه ـ أي الحركة القومية ـ هو إقامة نظام عربي متماسك ـ وهو أمر لصالحنا، وفي حال حصوله سنتمكن من احتواء أي خطر يهدد إسرائيل. (مرفق تقرير خاص حول القومية العربية رقم: ٥٨٣٣٠).

وعن سياسات فهد تقول بأن: (سياساته حيال العراق تتوافق مع مصالحنا ومصالح إسرائيل، رغم تحفظنا إزاء طرق تفكيره وفرضياته التي ينطلق منها).

المسألة واضحة إذن، بأن هناك عنصر مصالح مشترك، يلحظه الغربي الأميركي، والإسرائيلي الصهيوني، والسعودي بطريقته الخاصة وإن كانت قاصرة. هناك دور وظيفي للنظام السعودي يشابه الدور الوظيفي الذي يؤديه الكيان الصهيوني، وعنصر (البقاء) يعتبر محرّكاً لدى الطرفين: بقاء الدولة الصهيونية، وبقاء آل سعود على رأس الدولة التي أقاموها بالتعاون مع البريطانيين بادئ الأمر.

سنرى أنه في عهد فهد تتكرر الإتصالات وتتصاعد مع اسرائيل بشكل لافت غير معهود، وسنرى أن فهد نفسه قد تأكد لديه أهمية (المصير المشترك) وهو شعور ينتاب النخبة النجدية العلمانية اليوم، فلكي تبقى الدولة السعودية لا بدّ من التفاهم مع اسرائيل مباشرة، ولا بدّ من التعاطي مع اللوبي الصهيوني الأميركي، ولا بدّ أيضاً تحمّل (الإبتزاز) الإسرائيلي الذي يظهر بين الفينة والأخرى.

فيما يلي (بعض) محطات العلاقة وتفاصيلها حسبما جادت به الصحف المختلفة:

ـ في ٨ يونيو ١٨٧٨م قالت صحيفة لوماتان الفرنسية أن وزير الدفاع الإسرائيلي حينها، عزرا وايزمن، التقى سراً بولي العهد السعودي (الملك فهد فيما بعد) أثناء زيارة الأخير لأسبانيا قام بها.

ـ مجلة التايم الأميركية نشرت في (١٤/٨/١٩٧٨م) تحت عنوان (موعد إسرائيلي في المغرب) نشرت خبراً يفيد بأن الملك الحسن الثاني المعروف بعلاقاته الوثيقة باسرائيل، رتّب لقاءً بين الأمير فهد (ولي العهد) باسحاق رابين. ولم توضح المجلة تفاصيل اللقاء أو الموضوعات التي نوقشت.

ـ الجيروزاليم بوست في ٢٣/٦/١٩٩٤ أجرت لقاءً بضابط مخابرات اسرائيلي (رافي سينون) حول كتابه (الفرص الكبرى المبدّدة) والذي أشار فيه الى لقاءات اسرائيلية مع مسؤولين عرب. في ذلك اللقاء أكد ما نشره في كتابه بأن فهد حين كان ولياً للعهد أجرى اتصالات سرية مع اسرائيل للتوصل الى تفاهم بين البلدين، وأنه أرسل مبعوثاً من قبله للقاء موشي ديان، وزير الخارجية الإسرائيلي. الصحيفة قالت أن المبعوث هو الصحافي الفلسطيني (ناصر الدين النشاشيبي) الذي قال في مقابلة مع الصحيفة نفسها أنه التقى بالكولونيل (سينون) في عام ١٩٧٦م، ثم قابل ولي العهد فهد الذي سلّمه رسالة شفهية منه الى ديان، وأضاف النشاشيبي بأن الإسرائيليين احتفوا به في القدس، وأنه التقى بعد ذلك التاريخ بستة أعوام أي في حدود ١٩٨٢م، وهو عام احتلال بيروت، وعام تولي فهد كرسي الحكم كملك، التقى بشيمون بيريز في نيويورك، وانه استلم من الأخير رسالة الى الملك فهد نقلها اليه ولم يعرف محتوياتها.

ـ ألكساندر بلاي، الباحث المعروف، كتب مقالاً في مجلة جيروزاليم كوارترلي الفصلية، تحدث فيه عن عمليات بيع النفط السعودي لإسرائيل، وذكر أن ناقلات النفط تغادر الموانئ السعودية، وما إن تصل إلى عرض البحر حتى تزيف أوراقها وتحول حمولتها إلى الموانئ الإسرائيلية.

ـ في عام ١٩٧٦، حمل وزير الخارجية التونسي محمد المصمودي رسالة سعودية الى اسرائيل. ويبدو أن التونسيين قد سبقوا السعوديين في توطيد العلاقات مع اسرائيل، ولعل دعوة شارون لزيارة تونس عام ٢٠٠٥ تكشف عمق تلك العلاقات. وقالت مجلة (هفولام هزة) الإسرائيلية في ٢٦/١٠/١٩٨٠م، أن الرسالة السعودية تتضمن تعويضاً مالياً سعودياً بمليارات الدولارات لإسرائيل مقابل الإنسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وقيام دولة فلسطينية، على أن تعترف جميع الدول العربية بالدولة العبرية في المقابل وتطبّع العلاقة معها.

ـ في عام ١٩٦٧، احتلت اسرائيل جزر صنافير وتيران في خليج العقبة، وهي الجزر التي كانت السعودية تجادل عبدالناصر بملكيتها، فلما احتلت سكتت عن الأمر، كما احتلت اسرائيل في السنوات التالية ست جزر سعودية في البحر الأحمر، يعتقد أنها تحاذي المنطقة الجنوبية السعودية، وحتى الآن لم تطالب السعودية بها.

ـ في عام ١٩٨٠م، تخلّت اسرائيل عن معارضتها بيع أميركا للسعودية طائرات الأواكس، شريطة الحصول على كامل المعلومات التي توفرها تلك الطائرات، وفي العام التالي هاجمت اسرائيل المفاعل النووي العراقي مارة بالأجواء السعودية والأردن.

ـ منذ بداية الثمانينيات تزايدت الخروقات الإسرائيلية للأجواء السعودية، التي أخذت بالتحليق فوق قاعدة تبوك والمدن الشمالية، وكانت تلقي بخزاناتها الإضافية الفارغة تحدياً. ولم تقم السعودية طيلة التاريخ حتى اليوم إلا بالإعتراض مرة واحدة لدى الأمم المتحدة! كان ذلك عام ٢٠٠٥.

ـ عام ١٩٨٢م، تبنّت القمة العربية في فاس، مشروع الملك فهد للسلام، الذي يعترف لأول مرة بإسرائيل، وقد سبق الإعلان ضغوط سعودية على سوريا والفلسطينيين، ومحاولات تسويقه في اتصالات عديدة بين مسؤولين سعوديين واسرائيليين. عدنان خاشقجي قدّم نسخة من المشروع قبل إقراره لضابط المخابرات يعقوب نمرودي الذي يقيم معه


الجبير: مقرب من أيباك

إضافة الى آل شويمر علاقات ذات صلة بتجارة السلاح، ونشاطات استخبارية.

- في عام ١٩٨٦، دبّر بندر صفقة مع الصين للحصول على صواريخ بعيدة المدى، سميت حينها (رياح الشرق). كانت الصفقة موجهة



بندر وتركي: أبناء الأفاعي

لإيران، حيث لاتزال الحرب قائمة مع العراق، وقد سارع بندر - حسب نوسمي مايلو - كاتب سيرة بندر، الى طمأنة الإسرائيليين بأن الصفقة ليست موجهة ضد اسرائيل، وتلقى وعداً من الإسرائيليين بأنهم لن يهاجموا تبوك.

- كشف النقاب مراراً على أن عدنان خاشقجي، رجل الأعمال السعودي، ورفيق فهد في دربه، ومستثمر أمواله، كان أحد أهم القنوات مع الإسرائيليين، إضافة الى الأمير تركي الفيصل الذي كان يتولى رئاسة الإستخبارات العامة. وبالنسبة للخاشقجي الذي تضعضعت مكانته في الثمانينيات بسبب مشاكل قانونية في أوروبا أدت الى حجز أمواله، فإنه كان على صداقة مع العديد من القيادات الإسرائيلية مثل شيمون بيريز، وكان كثير التردد على اسرائيل بطائرته الخاصة. ومشهور عن الخاشقجي أنه هو الذي حمل عرض تقديم مليارات من الدولارات للإسرائيليين مقابل رفع العلم السعودي على الأماكن الفلسطينية المقدسة، منافسة من السعوديين للنفوذ الهاشمي قبل فك الإرتباط بين الضفة والأردن. وكان شارون قد اعترف بهذا الأمر في لقاء مع الإذاعة الإسرائيلية في ٢٠/٢/١٨٩٨م.

- في عام ١٩٨٦م، رتّب وزير الداخلية المغربي لقاءً في المغرب بين شخصيتين اسرائيليتين مقرّبتين من شيمون بيريز، مع مبعوثين (٢) سعوديين. قيل أن الإسرائيليين سلموا السعوديين معلومات عن مخطط اغتيال أمراء من العائلة المالكة.

- في ١٨/١١/١٩٩١، التقى السفير السعودي بندر بن عبدالعزيز مع زعماء الجالية الصهيونية في أميركا، في لقاء علني مكشوف تحدثت عنه معظم وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية وعدد من وسائل الإعلام العربية، وذلك في منزل المليونير اليهودي تسفي شلوم في نيويورك. في ذلك اللقاء، تحدث بندر- وبدون تفويض الدول العربية المعنية - من أن تلك الدول ستلغي المقاطعة الإقتصادية وتوقف الإنتفاضة الفلسطينية إذا جمدت اسرائيل الإستيطان! وقال بندر بأنه يتحدث باعتباره ممثلاً للملك فهد، وأن السعودية (لا تعتبر نفسها طرفاً في النزاع الشرق الأوسطي) وأن دورها بمثابة (قابلة تعمل على توليد المسيرة السلمية) وينحصر في إقناع الأطراف مختلفة بالسلام (سمسار)!، وتمويل مشاريع اقتصادية بين اسرائيل والعرب. رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، هنري سيغمان، الذي كان حاضراً لقاء بندر، قال بأنه هو (أي سيغمان) الذي اقترح على بندر عقد اللقاء، وأكد عقد اجتماعات كثيرة سابقة مع زعماء يهود خاصة خلال حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت). وقالت شخصيات حضرت اللقاء لصحيفة معاريف في ١٩/١١/١٩٩١، أن بندر قال بأن بلاده لا تعترض على سياسة اسرائيل لمواجهة العنف الفلسطيني، وأن بلاده تضغط على منظمة التحرير لتعترف باسرائيل.

- ذكرت الصحافة الإسرائيلية، وبينها صحيفة (حداشوت) في ٢٠/٥/١٩٩١م، أن الأمير السعودي تركي بن عبد العزيز، شقيق الملك فهد، والذي اختار القاهرة كمنفى اختياري له، أرسل برقية لحجز جناح له في فندق بالقدس، ولكن الأمير تراجع عن الزيارة بعد تسرب خبرها.

- أشرف بندر في أكتوبر ١٩٩٢م على ترتيب زيارة قامت بها شخصيات يهودية أميركية واسرائيلية الى الرياض، حملت تلك الشخصيات جميعاً جوازات سفر غربية، وكان على رأس الوفد ديفيد كيمحي، الذي اشتهر بأن له علاقات واسعة مع الأمير بندر، وأصبح فيما بعد أحد كبار وزارة الخارجية الإسرائيلية.

- في ٨/٢/١٩٩٣، التقى رئيس اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية داني جيرلمان مع وزير المالية السعودي محمد أبا الخيل في سويسرا، وذلك لمناقشة مستقبل العلاقات الإقتصادية المستقبلية بين البلدين.

- قالت أنباء صحفية نقلاً عن مصادر أميركية وإسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها إسحق رابين عقد اجتماعا مع سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٩٣. ورجح أن الإجتماع الذي دام نحو ثلاث ساعات قد تمّ في العاصمة الفرنسية، تلاه بأيام اجتماع آخر بين خمسة ضباط أمن سعوديين يتبعون الإستخبارات التي يرأسها الأمير تركي الفيصل وبين نظراء لهم من الإسرائيليين، وقد عقد الإجتماع في العاصمة اليونانية.

عناق استراتيجي: مواجهة حزب الله

إذا كان مؤتمر مدريد ١٩٩١ يعدّ محطّة فاصلة في العلاقات السعودية الإسرائيلية، كونها وفرت الغطاء الشرعي للإتصالات شبه العلنية بين البلدين، فإن حرب تموز ٢٠٠٦ أعطت زخماً أعظم للتواصل والتنسيق الإسرائيلي السعودي ضد المحور السوري - الإيراني إضافة الى حزب الله وحماس. أي أن العلاقات السعودية الإسرائيلية صار لها هدفاً إقليمياً واضحاً، مدعوماً بغطاء أميركي غربي، ويشارك فيه مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. ما يميز المرحلة هذه، هو إعادة رسم خارطة الأعداء والحلفاء، فقد أسقطت عداوة إسرائيل، وهذا ما قاله الملك السعودي عبدالله في اجتماعه مع حماس قبيل توقيع اتفاق مكة ٢٠٠٧، والذي أشار فيه بدون لبس بأن: (عدوكم إيران)!

لم يعد الموضوع اليوم قضية فلسطين، بل قضية إيران، والغطاء: صراع سنّي شيعي، تخوضه السعودية نيابة عن العرب والمسلمين. أما الصراع الإسرائيلي العربي فمؤجل، لأن أهميته تضاءلت كثيراً، وحبّذا لو حلّ بأي طريقة للتفرغ للعدو الأكبر!

يعبر عن هذه الإنطلاقة الجديدة في العلاقات، بل (العناق الإستراتيجي) الكاتب الصحافي سيمون هيرش في مقالته (إعادة التوجيه) في مجلة نيويوركر (٥/٣/٢٠٠٧) بقوله:

(إن التحول في السياسة دفع السعودية وإسرائيل إلى ما يشبه العناق الإستراتيجي الجديد، لا سيما أن كلا البلدين ينظر إلى إيران على أنها تهديد وجودي، وقد دخل الطرفان في محادثات مباشرة حيث يعتقد السعوديين أن استقراراً أوسع في إسرائيل وفلسطين سيعطي لإيران نفوذاً أقل في المنطقة، ومن ثم أصبح السعوديون أكثر تدخلاً في المفاوضات العربية - الإسرائيلية. وخلال العام الماضي ٢٠٠٦، توصّل السعوديون والإسرائيليون وإدارة بوش إلى سلسلة من الاتفاقات - غير الرسمية - حول توجههم الإستراتيجي

الجديد، وقد شمل هذا الأمر عناصر أهمها: طمأنة إسرائيل إلى أن أمنها هو الأمر الأسمى، وأن واشنطن والسعودية والدول الخليجية الأخرى تشاركها قلقها حول إيران. ولقد بدأت الرياض اتصالاتها مع الإسرائيليين والجمعيات اليهودية المؤيدة للدولة الصهيونية في الولايات المتحدة منذ أكثر من عقد، وهو تقارب حظي بمباركة الإدارة الأمريكية على طول الخط، ولكنه لم يكن علنياً بل ظل مقتصراً على القنوات الدبلوماسية المفتوحة بين الجهتين، وكان مهندس هذه القنوات الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي الأسبق لدى واشنطن، الذي اعتبرته الصحف الإسرائيلية صلة الوصل بين الدولة الصهيونية وجيرانها).

وإذا كان مؤتمر مدريد انطلاقة متقدمة للقاءات سعودية اسرائيلية، ظهر فيها السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر، ونائبه الذي يمثل يده اليمني: عادل الجبير (السفير الحالي في واشنطن)، فإن الرجال لم يتغيروا، فمفاصل الإرتباطات مع اسرائيل يديرها بشكل أساس بندر، ثم عادل الجبير، وتركي الفيصل، الذي رغم استقالته كسفير لازال فاعلاً في ذات الإتجاه. لقد كتب الكثير عن دور بندر بشأن اتفاق مدريد، وكيف أنه كان دائم التردد أيام أوسلو على السفير الإسرائيلي في واشنطن هكتيفو نيبار راماتي، وأيضاً كيف أن بندر كان يعمل أمام كل مأزق يعترض المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أساس الضغط على الطرف الأضعف الفلسطيني للتنازل.

أما السفير السعودي الحالي في واشنطن، عادل الجبير، فكان اليد الضاربة لبندر، ثم أصبح مستقلاً بعد أن صار سفيراً.. فقبل نحو عام مثلاً، أي في مارس ٢٠٠٧، رتّب ديفيد ولش، رئيس قسم الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية لقاءً بين الجبير وإفرايم سنيه، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، وكان اللقاء قد تمّ قبيل انعقاد قمة الرياض التي أكدت من جديد على (المبادرة العربية للسلام) أي المبادرة السعودية التي سوقها توماس فريدمان الصحافي الأميركي الصهيوني أثناء زيارته للرياض ولقائه بالملك عبدالله (كان ولياً للعهد).

وكان الجبير قد نظّم مرات عديدة زيارات لأعضاء كونغرس يهود للرياض ليقابلوا مسؤولين سعوديين، خاصة بعد هجمات ٢٠٠١/٩/١١، شملت إحداها توماس فريدمان، اليهودي الذي شغل مدير مكتب الواشنطن بوست في اسرائيل لعشر سنوات، وهناك أطلعه الملك عبدالله على مبادرته للسلام قبل أن يطلع عليها العرب المعنيين بالقضية ويوافقوا عليها في مؤتمر بيروت ٢٠٠٢.

وينظر الإسرائيليون ـ حسب صحافتهم ـ الى الجبير بأنه كان منذ التسعينيات الميلادية الماضية على اتصال وتنسيق مع الجماعات الصهيونية في واشنطن بما فيها منظمة أيباك، وأنه أقام علاقات واسعة مع مسؤولين اسرائيليين كيوسي بيلين، الذي شغل منصب وزير العدل.

وبالرغم من تركه منصبه، فإن تركي الفيصل، لازال على علاقة وثيقة مع الإسرائيليين، وكان ظهوره في يناير ٢٠٠٧ في حفل استقبال أقامه ويليام داروف، مدير مكتب واشنطن للتجمعات اليهودية المتحدة، حدثاً غير مسبوق.

أما بندر، فالأهم هو دوره فيما جرى بعد قيام حرب تموز ٢٠٠٦، فما ان انتهت الحرب التي ادان فيها آل سعود حزب الله (المغامر) وشجعوا اسرائيل على مواصلتها، حتى التقى بندر بأيهود أولمرت في العاصمة الأردنية، في سبتمبر ٢٠٠٦، وهو أمرٌ كتبت عنه الصحافة كثيراً، وتحدثنا عنه مطولاً وتفصيلياً في أعداد سابقة من (الحجاز).. ذلك اللقاء اعتبره السفير الإسرائيلي في واشنطن دانيال ايالون، الأعلى مستوى في تاريخ العلاقات السعودية الإسرائيلية ـ حسب علمه.

كان ذلك اللقاء استفتاحاً للقاء جرى في نفس الشهر، وبالتحديد في ١٨ من سبتمبر ٢٠٠٦، حين استضاف الملك الأردني في قصره بالعقبة، وفداً اسرائيلياً ترأسه رئيس الموساد مائير داغان، ومسؤولين آخرين: يوران تربويتز، وجادي شاماني، وهما مستشاران لدى أولمرت، فيما رافق بندر ثلاثة مساعدين من جهاز الإستخبارات السعودي، أما الملك الأردني فحضر بمعية رئيس المخابرات الأردنية الجنرال محمد الذهبي، والسفير الأردني في تل أبيت علي العايد.

الأهداف والأرباح

اعتاد آل سعود التحالف مع الأقوياء لحماية ملكهم. تلك هي القاعدة. بدأت بهم من بريطانيا وانتهت بهم الى اسرائيل. لقد تأكدوا بأنه لا يمكن التفريق بين أميركا واسرائيل، وبالتالي فإنه لا معنى لعداء الأخيرة، اللهم إلا إذا أرادوا منازعة الولايات المتحدة الأميركية حامية عرشهم.

لكن الملك فهد لاحظ أنه بالإمكان الإستفادة من اسرائيل في صراعاته الإقليمية، وليس فقط كفّ شرّها عن السعودية، إن كانت هناك شرور مضمرة، في حال قامت السعودية بدعم الحرب ضد اسرائيل. ومن هنا، رأى ملوك السعودية، أنه لا بدّ من التخلّص من الملف الفلسطيني بأية وسيلة حتى يمكن لإسرائيل أن تستخدم كافة طاقاتها في الصراع الدائر بين (الأخيار) الموالين لأميركا، و (الأشرار) الذين يعادون اسرائيل.

والنفاق السعودي مسألة طبيعية، فهم لا يجرؤون تماماً على فتح علاقات علنية بالكامل مع اسرائيل ويقيموا علاقة دبلوماسية معها مثلما فعلت الأردن ومصر، وموريتانيا. فشرعية آل سعود قائمة داخلياً على الدين، والدين الذي طوّعه آل سعود في قضايا أخرى، لم ينجحوا في تطويعه في هذا الموضوع، رغم فتاوى ابن باز المؤيدة للسلام مع الصهاينة. وفي الحقيقة فإن هناك دولاً أقلّ تقيم علاقات شبه طبيعية ولكن بدون سفارات لذات السبب: الخوف من غضب الجمهور كما هو الحال مع النظام المغربي والتونسي والقطري وغيرهم.

السعودية من الناحية النظرية ليست بحاجة الى علاقة مع اسرائيل. وبإمكانها أن لا تقيم أية اتصالات، مع محافظة على مستوى العداء الذي لا يصل الى دعم اعداء اسرائيل: سوريا، حزب الله، حماس، وكل الأطراف التي تقاوم الإحتلال. غير ان آل سعود يطمعون فيما هو أكبر، وهو استخدام اسرائيل في الصراع الإقليمي بعد تطبيع وضعها بين العرب، بل وحتى قبل ذلك، كما توضح في حرب تموز ٢٠٠٦. وهذا النوع من السياسة يعتبر (مغامرة) لو كان الوضع العربي الشعبي معافى، ولو كان هناك قدر من الحريات العامة يعبر من خلالها الشارع العربي عن مكنوناته. لكن الأنظمة الديكتاتورية ترى في دعم اسرائيل بقاءً لها واستمراراً لسيطرتها. إنه الثمن الذي يدفعه الديكتاتوريون في الحكم.

وجوه حجازية

محمد بن سرور الصبّان
(١٣١٦ - ١٣٩١هـ)

رائد الأدب الحديث في الحجاز، ومن كبار رجال المال والأعمال. ولد بالقنفذة، ثم انتقل في طفولته مع أسرته الى جدة، والتحق بمدارسها، وكان والده يعمل في التجارة، فالتحق بمحل والده بمكة المكرمة بعد انتقال اسرته إليها.

وفي نهاية الحكم الهاشمي كان محمد بن سرور أحد الرجال البارزين، وهو الذي تولى إبلاغ الحسين قرار أعيان الحجاز بأن يتنازل عن مُلك الحجاز، وحينما اكتمل احتلال عبدالعزيز للحجاز، تمّ تثبيت محمد سرور في وظيفة إدارية مرموقة في البلدية، وكانت همّته عالية فقد تدرّج في المناصب القيادية حتى أصبح وزيراً للمالية والإقتصاد الوطني، ثم أصبح أميناً عاماً لرابطة العالم الإسلامي، وكان من أوائل المشتغلين بالأدب في هذه البلاد في عهدها الحديث، وهو أول من تولى إصدار أول كتاب أدبي، وأول من أسس مكتبة للطبع والنشر في البلاد، ورعى مالياً وإدارياً وأدبيّاً أولى الصحف في هذه البلاد وهي جريدة (صوت الحجاز) التي تحولت الى (البلاد السعودية)، ثم تغير إسمها الى (البلاد).

ولئن شغلته المناصب القيادية عن النشاط الأدبي المباشر، فإنه برعايته الخاصة لمعظم أقرانه ومن تلاهم من أدباء هذه البلاد ودعمه وتشجيعه لهم كان من أبرز من ساهموا في تنشيط العمل الأدبي تفكيراً وممارسة وتأليفاً ونشراً. توفي رحمه الله بمكة(١).

عبدالرؤوف الصبّان
(١٣١٦ - ١٣٨٤هـ)

ولد بمكة المكرمة، وتلقى تعليمه الإبتدائي فيها، ثم رحل الى مصر فدرس بها وتخرج من دار العلوم، ويعتبر من أوائل المتعلمين الذين تلقوا دراسة منتظمة خارج البلاد في ذلك العهد. وحينما عاد الى الحجاز كان ثائراً على بعض مظاهر الحياة الإجتماعية التي كانت سائدة آنذاك. عُيّن عضواً بمجلس الشورى، ثم مديراً عاماً للأوقاف فأميناً للعاصمة المقدسة. توفي رحمه الله بلبنان(٢).

محمود بن خليل بن حسين الصبان المكي
(... - كان حيّاً ١٣٦٤هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، ثم رحل الى مصر وأقام بها نحو ثلاثة أشهر، ثم رجع الى مكة واجتمع بمشايخ أجلاء منهم السيد أحمد بن حسين العطاس وأخذ عنه وأجازه، كما أخذ من السيد حسين بن محمد الحبشي ولازمه وأجازة، وايضاً من السيد سالم البار، والسيد علوي بن أحمد السقاف. وأخذ عنه السيد أبو بكر بن أحمد بن حسين بن محمد بن حسين الحبشي العلوي، وأجازه في جميع ما أجازه به مشايخه. توفي في مكة المكرمة، وذلك بتاريخ ١٣٦٤/٣/٢٥هـ(٣).

عبدالمحسن بن يعقوب الصحاف
(١٢٩١ - ١٣٥٠هـ)

شاعر عاش في بؤس. ولد في البحرين، وانتقل صغيراً مع والده الى مكة المكرمة فنشأ وتعلم فيها ومدح بعض الملوك والأمراء وأرباب المناصب، ولقب بشاعر البلاط الهاشمي، وارتفعت شهرته، وله حماسة وغزل، وخلف مجموعة من نظمه. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٤).

(١) الساسي، عمر طيب. الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ٦١. و قبش، أحمد، تاريخ الشعر العربي الحديث، ص ٤٢٨. والمغربي، محمد علي، أعلام الحجاز، جـ١، ص ٢٤١. والساسي، عبدالسلام، شعراء الحجاز في العصر الحديث، ص ٢١. والزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٦، ص ١٣٦، وكذلك الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، ص ٦٧٣. وابن سلم، أحمد سعيد، موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين، جـ٢، ص ١٦٧، وفيه وفاته سنة ١٣٩٢هـ. وأخيراً، معجم المؤلفين، جـ١، الطبعة الثانية، ص ٨٩.

(٢) المغربي، محمد علي. أعلام الحجاز، جـ١، ص ١٠٣. وانظر صحيفة البلاد، العدد ١٥١٦، في ١٤٠٤/٣/١٣هـ.

(٣) الحبشي، أبو بكر بن أحمد بن حسين، الدليل المشير، جـ٣، ص ٥٩٥.

(٤) الزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٤، ص ٢٩٦. أمين، بكري، شيخ الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ص ٣٧٧. وكذلك رفيع، عمر، مكة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٣٣٤. وأيضاً أمين، بكري، شيخ الأدب الحجازي الحديث، جـ٣، ص ١٢١. والنبهاني، أحمد خليفة، أم القرى ١٣٥٠/١١/٢٤هـ. والحامد، عبدالله، الشعر في الجزيرة العربية خلال قرنين، ص ٣٩٢.

المملكة المتجدّدة

كيف تطلبون الإصلاح والتجديد بهذه الوجوه المعتّقة؟ وجوه وعقول تعيش القرون الوسطى، وتتعامل مع البلاد كمزرعة.



هذا الخادم ما مات إلا بعد أن أصبحت المملكة (رميماً)! لقد حوّلها الى عجوز تقارب الموت مثله، لقد أصبحت كسيحة مثله ولما تزل كذلك.
أمضى الخادم ٢٣ عاماً ملكاً متوجاً (١٩٨٢ـ٢٠٠٥).
وقبلها أمضى سبع سنوات ملكاً فعلياً غير متوّج (١٩٧٥-١٩٨٢).
وقبلها أمضى ١٣ عاماً وزيراً للداخلية.
وحين مات كان عمر الخادم، خادم الحرمين والشعب، نحو ٨٧ عاماً فقط. أي أنه مات محنّطاً، بعد أن حنّط الدولة معه!



أما هذا الشاب النضر!، فعمره اليوم ٨٥ عاماً فقط. لكن لا تستعجلوا الحكم!، فعقله يوزن جبل أحد وجبل ثور وجبال الهملايا جميعاً!
لم يتولّ مناصب كثيرة، فهو كان ولازال يتولى منصب رئيس الحرس الوطني طيلة ٤٦ عاماً فقط (١٩٦٢ـ٢٠٠٨) وقد عمل على تجديد الحرس كبوابة لتجديد المملكة التي امتطى ملكها بالكاد!
لازال لدى هذا الشاب ما يعطيه للمملكة: تجديداً وإصلاحاً كما يقولون. لا يحتاج هذا الملك الشاب جداً لوقت طويل حتى يتعلم الحكم بسرعة، فأمامه شوط طويل حتى يتعرف على أبجديات القراءة، أما الكتابة فقد تركها لأكثر أجيال العائلة السعودية شبابية ووعياً. على يد هذا العملاق ستتحول المملكة الى مزرعة للتقدم والرفاه والحرية والديمقراطية!.



أما هذا الأمير الوسيم، الذي لن تجد شعرة بيضاء في لحيته ولو حاولت قرناً، فإنه من أولئك المخضرمين الذين لم يجد الدهر بمثلهم. حسبكم أنه لا يوجد وزير دفاع في العالم معمّر مثله، فهو وزير دفاع لمدة ٤٦ عاماً أيضاً، كصاحبه السابق الملك، حيث التنافس بينهما على تحطيم الأرقام القياسية. الأمير سلطان، ولي العهد، من أهم أدوات التجديد، وقد جدّد الخزانة السعودية، بمعنى فرّغها من محتواها، وملأها هواءاً نقيّاً وعطراً فوّاحاً يشمّ على مسافة عام.



ويقف على رأس المجددين من طبقة الفحول الأولى، سيّدي صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الأمير نايف، مخترع مزاين الأبل، ومزاين الصحوة، ومزاين السلفية والوهابية، وهو حفظه الله لا يحب المناصب، ويؤمن بتولية الكفاءات وتجديد الدماء، ولذا فهو يفكر بالإستقالة من منصبه حين يصل الى كرسي الملك، ولن يحتفظ مثلما يفعل أخويه الملك وولي العهد بمناصبهما العسكرية.
سيّد الوهابية حيوي نشط، فهو مداوم فعلاً على تجديد دمه كلّ أسبوعين، حريصاً على أن لا يتأخر لئلا يبهت وجهه أمام الصحافة والكاميرات التلفزيونية. والمستقبل أمام هذا الأمير الذي يضرب بيد من حديد باسم الله والإسلام كل الأعداء، مفتوحٌ جداً، خاصة وأنه لا يزيد في العمر عن ٧٩ عاماً، وهو لما يمضي سوى بعض الوقت في وزارة الداخلية، فقط ٣٣ عاماً، أي منذ ١٩٧٥ وحتى اليوم ٢٠٠٨م. ولا ننس هنا أن هناك الكثير من المعجبين بشخصيته، فالتجديد الحقيقي للدولة بدأ بوزارة الداخلية، التي تسيطر على العامّة بوسائل وتقنيات علمية لا توجد في أي جهاز للدولة.



ومن شباب الطبقة القائدة المجدّدة لمجد آل سعود ودولتهم، سيدي صاحب السمو الملكي، أمير منطقة الرياض، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، الذي تولى أمارة الرياض قبل ما يقرب من ستين عاماً فقط، ولا زال ثابتاً في موقعه كالجبل ما يهزّك ريح، وهو أهم الأبناء الشباب للملك المؤسس، إذ لا يزيد عمره عن ٧٤ عاماً.
إذا اجتمع البطارقة الأربعة الأموات ولكن لا يشعرون، وانضمّ اليهم مشعل وبدر وعبدالرحمن، وكلّ نافس صاحبه بحجم كرشه المغطى بالمشالح المذهّبة، وبسواد لحيته المصبوغة بأفخر الألوان السوداء المجدّدة للشباب، وبوجهه المنتفخ من كثرة ما يكرع من أفخر أنواع (ماء الحياة!) تكتشف من خلال الصورة فحسب أي مستقبل ينتظر مملكة آل سعود.
دولة ذاهبة بكل معنى الكلمة، لا تجديد ولا دماء حيّة، ولا عقول نظيفة، ولا علم ولا فهم.. مملكة تسير نحو حتفها.

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/ Go

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي بيديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد











My Computer


أزياء حجازية